الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (413)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	25
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	41
حقوق الانسان في العالم	119

الفاخري" في ردِّه على سؤال "سبق" حول شكوى مطلَّقة تقدمت بها للجمعية

حقوق الإنسان": نتدخل في قضايا "منع الأبوين" من مشاهدة" أبنائهم

المصدر: صحيفة سبق الاحد 15 ذو الحجة 1434 هـ - 20 أكتوبر 2013م
http://sabq.org/wrGfde

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
قال المستشار القانوني عضو جمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري، إن الجمعية تتدخَّل في جميع قضايا منع الأم من رؤية أطفالها والعكس، في حال ورود أي شكوى من أي طرف إلى الجمعية.
جاء ذلك رداً على سؤال طرحته عليه "سبق" حول علاقة الجمعية بهذه القضايا، وعلى ضوء شكوى تقدَّمت بها امرأة ثلاثينية مطلقة، من مدينة حائل قبل شهر للجمعية، وأفادت فيها بأنها لم تتلقَّ الرد حيال الإجراء المتبع في شكواها.
وقال "الفاخري" حول شكوى المواطنة: "الجمعية لم تَرِدْها أي شكوى من المواطنة المذكورة حتى الآن، والجمعية على أتمِّ الاستعداد للتدخُّل في أي وقت ترِدُ فيه الشكوى، وتستكمل فيها جميع المعلومات المطلوب توافرها".
وكانت المواطنة "و. ش" قد تقدمت بشكوى ضد طليقها من مدينة الرياض إبان منعها من مشاهدة أطفالها للمحكمة العامة بالرياض، والتي نظرت في دعواها آنذاك، وحكمت لها برؤية أطفالها الثلاثة واصطحابهم معها لمدة أسبوع فقط في الصيف.
ولم تقتنع المواطنة بالحكم، وقدَّمت شكوى لجمعية حقوق الإنسان بالرياض، مبينة فيها أن طليقها الذي يسكن مدينة الرياض يتحايل عليها ويتحجَّج بالسفر بأطفالها كلما اقترب موعد رؤيتها لهم، والمحدد من المحكمة العامة بالرياض، بالإضافة إلى أن المدة التي مُنحت لها لرؤية أطفالها تعد قصيرة للغاية.
وقالت المواطنة "و. ش" لـ"سبق" إنها تتحمَّل أعباء السفر من مدينة حائل إلى الرياض في محاولة لرؤية أطفالها، وتتفاجأ بأن طليقها يدَّعي أنه خارج المنطقة برفقتهم؛ الأمر الذي يجعلها تعود أدراجها لمدينتها دون أن تتمتع بحق من حقوقها أقرَّته لها المحكمة العامة بالرياض.
وطلبت المواطنة من الجهات المسؤولة التدخل في قضيتها، وحمايتها من ممارسات طليقها، وإصدار حكم يطبق بصورة صحيحة دون أن يتخلله بعض التلاعبات والتحايلات.

قرار السعودية التاريخي برفض عضوية مجلس الأمن.. هل يغيب الدور العربي؟

المصدر: صحيفة سبق الجمعة 14 ذو الحجة 1434 هـ - 18 أكتوبر 2013م
http://sabq.org/rluGHe

بروفايل "سبق" | خاص:
نقلت وكالة "أ ف ب" الإخبارية عمّن وصفته بدبلوماسي في مجلس الأمن تأكيده أن موقف المملكة العربية السعودية برفض عضوية مجلس الأمن "أمرٌ غير متوقع تماماً.
بحثنا جميعاً في سجلات المجلس لإيجاد سابقةٍ فلم نجد. أي ترشيح إلى المجلس يستغرق أعواماً من الاستعداد وهذا ما يجعل خطوة الرياض بالتالي مفاجئة".
هذا وفيما أحدث القرار مفاجأةً من العيار الثقيل حيث اتفقت أبرز الوسائل الإعلامية المرئية والمقروءة على أن السعودية قد نقلت سياستها ودبلوماسيتها لتكون أكثر صدى خصوصاً في ظل المرحلة المضطربة التي تمر بها المنطقة.
المؤكد أيضاً أن المملكة العربية السعودية، وبحسب معظم المتابعين السياسيين، أرادت ممارسة أبسط حقوقها باتخاذ ما يعبّر بشكلٍ أقوى عن مواقفها.
ولإدراك مدى أهمية القرار وقوته يمكن الإشارة إلى أن مجلس الأمن يعد أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة، ويعتبر المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين، وتعد قراراته مُلزمة للدول الأعضاء رغم وجود خمس دول دائمة العضوية يمتلكون حق النقض (الفيتو).
بروفايل "سبق" يتقصّى في ملفٍ موسّعٍ أبرز الأصداء الدولية والمحلية والعربية حول القرار السعودي وأيضاً المطالبات باستثمار عربي وإسلامي لأهمية القرار وتوقيته:
- البيان الرسمي السعودي:
البيان السعودي الذي صدر عن وزارة الخارجية السعودية بتأريخ 17 أكتوبر 2013 صدّرته بشكرها للدول التي اختارتها بأغلبية ساحقة مؤكدة أن "المملكة ترى أن أسلوب وآليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته.. وبناءً على ذلك فإن المملكة وانطلاقاً من مسؤولياتها التاريخية تجاه شعبها وأمتها العربية والإسلامية لا يسعها إلا أن تعلن اعتذارها عن قبول عضوية مجلس الأمن حتى يتم إصلاحه وتمكينه فعلياً وعملياً من أداء واجباته وتحمُّل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين".
هذا فيما ظهر وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، في أحد اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة قائلاً: "إما أن يعالج مجلس الأمن قضايانا المشروعة بجدية ومسؤولية وفقاً لهذه الأسس، أو أننا سنجد أنفسنا مرغمين على إدارة ظهورنا، والنظر في خيارات أخرى".
*- الأصداء الدولية:
*- الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "لم نتلق أي إخطار رسمي في هذا الصدد. الأمم المتحدة ترغب بالعمل بشكل وثيق جداً مع المملكة العربية السعودية لمواجهة تحديات مهمة".
*- تركيا: الرئيس التركي عبد الله غُل في تصريحات نقلتها وسائل الإعلام التركية: "الأمم المتحدة تفقد الكثير من مصداقيتها بفشلها في الرد بفعالية على الأزمات في العالم.
على حد علمي، فإن قرار السعودية يهدف إلى لفت نظر المجتمع إلى هذه الحالة؛ وينبغي احترامه".

*- السفير المصري في السعودية عفيفي عبد الوهاب: "نقف بجانب السعودية في وجهة نظرها بتفادي ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين. البيان السعودي قوي وشجاع، والحالات التي استندت إليها السعودية في مبرراتها حالات واضحة للجميع".

*- الموقف الروسي: هذا وفي الوقت الذي رأت فيه روسيا أن الرفض السعودي يجعل السعودية خارج الجهود الرامية لتحقيق السلام، فإنها تناست دعمها الكامل للجرائم في ملفات مثل ملف النظام السوري وإباداته لشعبه.
يقول بيان الخارجية الروسية: "نستغرب هذا القرار غير المسبوق للسعودية. السعودية بقرارها أخرجت نفسها من الجهود المشتركة في إطار مجلس الأمن للحفاظ على السلام والأمن الدوليين".
*- الموقف الفرنسي: هذا فيما قال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية رومان نادال "نشاطر السعودية إحباطها أمام شلل مجلس الأمن، إلا أن لدينا بالتحديد للرد على ذلك اقتراحاً إصلاحياً لحق الفيتو". هذا الاقتراح الفرنسي بإصلاح "الفيتو" لاقى الكثير من الإشادات. هذا في حين قال السفير الفرنسي جيرار ارو "نحتاج إلى وقت لنقدر عواقب القرار السعودي. نعتقد أن السعودية قدمت على الأرجح مساهمة إيجابية جداً في مجلس الأمن لكننا نتفهم أيضا إحباطها".
*- الموقف البريطاني: جاء على لسان مساعد المندوب البريطاني الدائم بيتر ويلسون بقوله: "ما زلنا نحاول أن نعرف ماذا يريدون (السعوديون) أن يقولوا".
*- الموقف الأسترالي جاء على لسان السفير الأسترالي غاري كوينلان "إنها مفاجأة كبيرة جداً".
* - المتحدثة باسم رئيس الدورة الـ 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة عفاف كونجا: "رفض السعودية عضوية مجلس الأمن الدولي قرار سيادي خاص بها".
*- نيويورك تايمز الأمريكية: "موقف السعودية برفض مقعد في مجلس الأمن بسبب ازدواجية معاييره هو خطوة غير عادية للغاية. خطوة تعكس انزعاجاً سعودياً من سجل مجلس الأمن في سوريا. رفض السعودية لمقعد في مجلس الأمن لفتة مثيرة. وإن كان بيان الخارجية السعودية يوم الجمعة، يحمل نبرة تصالحية أقل بكثير، ويدعو إلى إجراء تغييرات لتعزيز مساهمة مجلس الأمن في السلام".
*- "واشنطن بوست": "انسحاب السعودية المفاجئ بعد يوم من انتخابها كعضو غير دائم في مجلس الأمن سببه هو عجز المجلس عن حل الأزمة السورية التي دخلت عامها الثالث ووصل عدد ضحاياها إلى أكثر من 100 ألف قتيل. هناك خلاف بين السعودية وأمريكا في قضايا جوهرية عدة في المنطقة أبرزها الملف السوري والملف المصري.
بيان وزارة الخارجية يحمل نبرة مختلفة بشكل كبير حيث عبّر عن استيائه من نظام بشار الأسد بعد حرق شعبه بالسلاح الكيماوي حيث فشل المجتمع الدولي عن معاقبة النظام السوري واكتفى بنزع أسلحته الكيماوية. البيان تضمن الإشارة إلى عجز المجتمع الدولي عن حل القضية الفلسطينية منذ أكثر من ستين عاماً.
*- آراء السياسيين والمحللين: حول أبرز الآراء والتحليل السياسي حول الموضوع يمكن رصد التالي:
*- الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي: "موقف المملكة العربية السعودية الرافض لعضوية مجلس الامن يعد تاريخياً وهو الداعم والمناصر للقضايا العربية وهو استمرار لمواقفها الداعمة للشعوب العربية. وقد نال استحسان جميع القيادات والشخصيات العربية، بل فاق ذلك ليصبح مصدر فخر واعتزاز من أغلبية الشعوب العربية والإسلامية".
- الكاتب السياسي بصحيفة الأهرام عبد الناصر سلامة: " بهذا القرار السعودية يمكن أن تكون هي الدولة المؤهلة للقيام بدور إيجابي الآن. سوف نعول عليها كثيرا لقيادة هذه القاطرة، التي قادها من قبل الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز خلال حرب أكتوبر 1973. موقف سيسجله التاريخ للقيادة الحالية للمملكة، حيث يمكن البناء عليه عربياً في المستقبل القريب.
الموقف السعودي سوف يمثل ركيزة أو نواة، تبني عليها أيضا دول أخرى غير عربية مواقفها تجاه منظمة الأمم المتحدة في المراحل المقبلة".
- الإعلامي محمد العرب:" القرار السعودي قرارا حكيم استراتيجي بعيد المدى ويحمل رؤية ثاقبة، ويجب على كل العرب إطلاق حملات تعبر عن الحب والاحترام والعرفان للموقف السعودي المشرّف".
- محمد إسماعيل مدير المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية: "موقف السعودية مشرّف ولا يقل عن موقفها الكثيرة اتجاه القضايا العربية وهي ضربة قاسمة بلا شك لكل القوى المعادية لاستقرار الأوطان العربية.
- الخبير السياسي يوسف محمد : "هذا التوقيت كان في محله في محاولة لإفاقة مجلس الأمن. هناك مخططات تتم بصورة منتظمة، ومن المهم أن يتكاتف جميع القادة العرب مع الموقف السعودي الذي يعد مصدر فخر واعتزاز لكل الشعوب العربية".
- تأكيد على مكانة المملكة:

- محمد عبد النعيم رئيس المنظمة العربية المتحدة لحقوق الإنسان: "القرار دليل قاطع على ما تقوم به السعودية من مواقف داعمة للقضايا العربية والإسلامية وتحملها كل ما يشغل الرأي العام العربي من قضايا الشعوب، وحقوقهم في العيش تحت مظلة الأمن والأمان".

*- ناجي الشهابي، رئيس حزب الجيل الديمقراطي المصري: "قرار المملكة أقوى موقف عربي منذ إنشاء المنظمة الدولية حتى الآن. وهو بداية لسحب الشرعية عن تلك المنظمة التي أصبحت أداة طيعة في أيدي أمريكا لتحقيق كل أهدافها. إنه بمنزلة جرس إنذار للعالم لكي يصلح من الأمم المتحدة ومؤسساتها المهمة، وعلى رأسها مجلس الأمن".

*- السفير إبراهيم عبد اللطيف مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق: "موقف السعودية بعدم قبولها مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن فريد من نوعه ويعبّر عن عدم الرضا عن أداء الأمم المتحدة ومجلس الأمن وظروف تكوينه .. وعلى الدول العربية استثمار الموقف لصالح القضايا العربية ومن أهمها القضية الفلسطينية".

*- من جهته يقول الكاتب بصحيفة "القبس" الكويتية د. نبيل حاوي تحت عنوان (القرار السعودي وصرخة الضمير): "القرار الذي اتخذته السعودية فاجأ أوساط الامم المتحدة في نيويورك. أما العجز العربي عن المساهمة المباشرة في حل الأزمات، وفي دعم الشعوب المهدّدة بالإبادة، فهو يشكّل الوجه غير المرئي من «صرخة الضمير» المتمثلة في القرار السعودي".

*- الخبير السياسي السعودي خالد الدخيل، لوكالة الأناضول: "هذا القرار جاء بمنزلة احتجاج عمّا يحدث بمجلس الأمن الدولي ولا سيما فيما يتعلق بالملف السوري. هناك دول كثيرة تشارك السعودية في هذا الموقف. وقد يكون هذا الموقف السعودي بداية لمواقف دول عربيه وغير عربية تحتج على ما يجري في مجلس الأمن".

- موقف للتاريخ:

* - الدكتور عماد جاد - نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: "موقف شجاع سيسجله التاريخ للسعودية. مبررات الرفض قوية، فعضويتها غير الدائمة بالمجلس لا تكفي لإصلاح فشله في حل قضايا الشرق الأوسط كالقضية الفلسطينية والنزاع السوري. ذلك الموقف أبرز شجاعة المملكة في الضغط على مجلس الأمن لفشله في معالجة القضايا الأمنية".

- فهد العوين.. هل ستدفع السعودية ثمن صفعتها الدبلوماسية؟": "القرار رسالة تحمل معنى كبيراً. كان بالإمكان أن تحوّل السعودية هذه العضويّة لنصر دبلوماسي لها، لكنها فضّلت التضحية به لأجل هدفٍ أسمى وأنبل من هذا النصر. أعتبره صفعة دبلوماسية خفيفة لمجلس الأمن ومنظّريه".

* - الدكتورعلي الموسى: "الاعتذار قرار تاريخي.. فمجلس الأمن يقول ما لا يفعل، ولئن تنسحب السعودية منه أفضل من الدخول في جدلٍ سياسي بحت. والسعودية في حال قبلت عضوية مجلس الأمن ستدخل عنق الزجاجة. اعتذار السعودية عن عضوية مجلس الأمن سابقة في تاريخ المجلس، والقرار لا ضرر فيه سياسياً على المملكة".

*- الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري: "حكمة وحنكة في اتخاذ القرار، ومواقف حازمة ومشرفة لخدمة القضايا الإنسانية".

- المهندس خالد العلكمي: "لو كان أردوغان هو مَن قام بالخطوة لربما تحولت إلى ملحمة وانتصار تاريخي ولربما كُتبت المعلقات".

- الخبير السياسي المصري المرشح السابق لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور مصطفى الفقي لصحيفة "الحياة": "العضوية غير الدائمة للمملكة في مجلس الأمن لا تقدم للسعودية شيئاً ولا تؤخر، وبالتالي فتسجيل الموقف أمام المجتمع الدولي أقوى بكثير من قبوله"

- عضو المجلس الوطني السوري وعضو الائتلاف الوطني عبد الأحد سطيف: "المملكة منذ بدايات الثورة السورية كان موقفها متقدماً، وليست هذه الخطوة الوحيدة التي قامت وتقوم بها المملكة في ظل حال النفاق والمراوغة التي تخضع لها الثورة السورية حالياً".

- الرئيس السابق للمجلس الوطني السوري وعضو الائتلاف الوطني عبد الباسط سيدا: "اختيار المملكة عضواً غير دائم في مجلس الأمن، كان إشارة واضحة إلى أهمية دور المملكة الإقليمي والدولي، لكن قرار المملكة يمثل إقراراً بأن مجلس الأمن مشلول. الموقف السعودي يؤكّد أن الإرادة الدولية مكبلة".

- القرار والتحولات:

المحللون والمتابعون أيضا يكادون يتفقون على أن السعودية ليس لديها ما تخسره أو تخشاه من قرار تاريخي كهذا. المملكة لم يكن من المستغرب أن تخرج إلى سياسة جديدة جوهرها التأكيد على القضايا العادلة بعدما لمست تغيراً سلبياً ملموساً حتى من حلفائها في التعاطي مع قضايا عربية وإسلامية لا مساومة عليها. وكما يقول الخبير السياسي بجامعة الملك سعود إبراهيم النحاس، إن على السعودية والخليج ككل ألا يسمحا ببناء أي علاقات لدولة غربية مع إيران على

حساب أمنها. أما قرارها التاريخي هذا فهو يؤكد ثباتها على مبادئها وقراءة عميقة لمتغيرات المنطقة والمغزى الخفي لدول تلعب في المنطقة بحثاً عن مصالحها فوق كل شيء.

حجاج متحايلون على النظام خلعوا إحراماتهم عند منافذ مكة ثم عادوا ملبين

كفارة الفدية أهون من تكاليف حملة الحج..!

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 12 ذو الحجة 1434 هـ - 17 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/17/article876232.html

المشاعر المقدسة، تحقيق - جمعان الكناني

لجأ بعض المواطنين والمقيمين ممن لا يحملون تصاريح نظامية لأداء فريضة الحج بالتحايل وعبور المواقيت ومراكز الضبط الأمني بدون ملابس الإحرام، ثم يحرمون بعد دخول مكة المكرمة، ويحتجون بجواز حجهم بعد ذبح فدية لبس المخيط، وبعضهم وصل فعلاً محرماً من الميقات وحين رأى التشدد في نقاط التفتيش هذا العام خلع إحرامه ولبس ثوبه، ثم عاد محرماً ملبياً بعد ضمان دخوله مكة، حيث رضي بالفدية بمبلغ ألف ريال، ولم يرض أن يدفع مبلغ خمسة آلاف لحملة المقيم وأكثر من ذلك للمواطن.

وأكد مختصون على أن ذلك يعد من باب التحايل على الأنظمة التي وضعها ولي الأمر، وهو أمر محرم، مشيرين إلى أن الواجب على الجميع التقيد بهذه التعليمات التي ما وضعت إلاّ لقصد التنظيم، ومنع الظواهر السلبية في موسم الحج داخل المشاعر المقدسة، مشددين على ضرورة اتباعها وعدم تجاوزها بأي حال من الأحوال، موضحين أن كفارة فعل محظورات الإحرام لا تعني بالضرورة الجرأة على فعلها والتساهل فيها، ولم تُشرع إلاّ لمن وقع فيها بالخطأ أو عن طريق الجهل، محذرين من عواقب التساهل.

وتنظيم الحج بتصريح لم يُقر إلاّ في الأزمنة المتأخرة بعد ازدياد عدد الحجاج، وأصبحت المشاعر المقدسة تزدحم بهم، كما تواصلت مشروعات الحرم المكي لزيادة الطاقة الاستيعابية؛ مما جعل ولي الأمر يلجأ لتنظيم أمر الحجاج؛ فصدرت الفتوى من أهل العلم بوجوب استخراج تصريح للحج، وتحديد مدة التكرار بين الحج بخمس سنوات، وهذا الأمر يحقق مصالح عظيمة تعود على الأمة بالخير والصلاح.

وحيث أن ربط التصريح بحملة حج توفر السكن والمأكل والنقل للحاج يقضي على الافتراش ويزيل الازدحام في المشاعر المقدسة، إلاّ أن البعض من الحجاج خاصة حجاج الداخل يعمد للحج كل سنة بلا تصريح، ويتعمد مخالفة النظام ومخالفة الشرع في دخوله المشاعر من غير إحرام من الميقات أو يحرم من الميقات ولا يخلع ملابسه ولا يلبس لبس الإحرام، ويتعمد الكذب على رجال الأمن فيكسب الإثم ويبوء بالخطيئة؛ لأجل الحصول على الحج، فمن يريد الحج والعمرة فلا يتجاوز الميقات إلاّ محرماً طاعة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وليستخرج التصريح طاعة لولي الأمر.

كفارة الفدية

وقال الحاج "طاهر بركات" -مصري الجنسية، مقيم نظامي، يعمل بمدينة الرياض- قررت الحج رغم ارتفاع حملات الحج وعدم الاستطاعة على دفع تلك التكاليف الباهضة، وحين وصلت إلى مكة المكرمة، وتجاوزت الميقات، وكذلك مراكز التفتيش؛ ارتديت ملابس الاحرام، مشيراً إلى أن كفارة "ذبح فدية" لارتكاب خطأ لبس المخيط بمبلغ لا يتجاوز ألف ريال أرخص بكثير من الحملات التي أرهقت كاهل العديد من المواطنين والمقيمين.

وأضاف الحاج "أرشد خان" -باكستاني الجنسية- سبق لي الحج قبل عامين بتصريح حج نظامي، وحيث أن النظام لا يجيز الحج قبل خمس سنوات من الحج السابق، وقررت أداء مناسك الحج، وأعلم أن هناك تشديدا هذا العام على منافذ الدخول،

وانتشارا كبيرا لمراكز الضبط الأمني؛ لذا رأيت أن أدخل مكة المكرمة بدون ارتداء ملابس الاحرام حتى وصلت داخل العاصمة المقدسة، ثم ارتديت ملابس الاحرام، واديت المناسك ولله الحمد، وذبحت فدية لعدم لبس الاحرام من الميقات.

ظاهرة متكررة

وأكد "د. محمد السهلي" -مدير مركز الدارسات الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة- إن تنظيم الحج والالتزام بالتصاريح يحقق المصلحة العامة التي تتعلق بسلامة الحجاج، مشيراً إلى أن دخول عدد كبير من الحجاج للحرم دون لبس الإحرام ظاهرة متكررة في موسم حج كل عام، لافتاً إلى أنه في العام الماضي كان الكثير من الاستفتاءات من قبل الكثير من الوافدين عن حكم الدخول للحرم بدون لبس الإحرام، حيث أن الكثير يريدون تكرار الحج سنوياً ولا يستطيعون الحصول على تصريح حج؛ لأن النظام في تصريح الحج يتيح الفرصة كل خمس سنوات، وليس كل سنة، ولأن الحاج لو أراد الدخول بإحرامه مُنع من الجهات المسؤولة أنه لا يملك تصريحاً؛ فيدخل بملابسه الشخصية، ثم يحرم في الداخل ويفدي.

وقال ما يجب معرفته والتنبه له أن الحاج بعمله هذا قد ارتكب عدة مخالفات شرعية منها المعصية لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم؛ فالشريعة أمرت بالإحرام عند الميقات، وجعلت لكل قطر ميقاتهم تيسيراً ودفعاً للمشقة، مؤكداً على أن ترك الإحرام عند الميقات عمداً مخالفة شرعية يأثم عليها المسلم، وتعمدها خطير والإصرار عليها أخطر، وتكرارها أيضا خطير، وربما يؤثر ذلك على صحة حجه من عدمه، بل ويخشى على عقيدة من يكرر ذلك لو كان فعله من باب اللامبالاة بنصوص الكتاب والسنة.

وأضاف: "على فاعل هذا الأمر إثم كبير بمعصيته عمداً وقصداً لولي الأمر بتجاوز الميقات دون تصريح رسمي، ومن المعلوم أن طاعة ولي الأمر بالمعروف من عقيدة أهل السنة والجماعة ومعصيته والالتفات عليه من عقيدة الجاهلية، ومن المعلوم أن من أهم أهداف تنظيم الحج حماية أرواح الحجاج، حيث تسبب الزحام الشديد في العديد من الكوارث التي تزهق معها نفوس كثيرة، وقد جاءت الشريعة المطهرة بالحفاظ على الضرورات الخمس، ومنها النفس والمسلم حينما يفد للحج مطالب بالعمل بقوله تعالى (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج).

وأشار إلى أن الدخول بالملابس الشخصية بنية الحج تهرباً من الملاحقة والمنع فيه نوع من الاحتيال والمخادعة للجهات المسؤولة، لافتاً إلى أن هذا العمل محرم شرعاً لما يترتب عليه من أضرار ومفاسد، فضلاً عن أنه ضرب من الكذب؛ لأنه يوهم نقاط التفتيش أنه ليس حاجاً، متسائلاً متى وبأي دليل تؤدى الفرائض مسبوقة بالكذب أو التزوير أو نحوه مما حرمه الشارع، مشيراً إلى أن عقوبه المتحايلين شرعاً إما الفدية إو اطعام ستة مساكين أو الصيام، مناشداً الجهات المختصة في المملكة وعلى رأسها إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الحج بالتدخل وتخفيض مبالغ حملات الحج الباهظة حتى يستطيع كل مواطن أو مقيم أداء فريضة الحج وعدم التحايل على الأنظمة.

معصية التحايل

وقال "د. خالد الحمود" -أستاذ الشريعة الإسلامية- إن التحايل إثم بدون شك؛ لأنه وقوع فيما نهى الله عنه ورسوله صلى الله عليه وسلم من معصية ولي الأمر، مبيناً أن ارتكاب المحرمات عن طريق الحيلة أشد وأعظم إثماً، موضحاً أن العجب ليبلغ مداه حينما تعلم أن الدافع لهذا التحايل التقرب إلى الله بأداء مناسك الحج؛ فهل يتقرب إلى الله بارتكاب معاصيه والتحايل على أوامر من أمر الله بطاعتهم ونهى عن معصيتهم، ثم إن التوسيع على عباد الله وإعطاء الفرصة لمن لم يحج الفريضة أمر مطلوب؛ نظرا لمحدودية الزمان والمكان، وفي هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوحي بذلك؛ فإنه قدم مكة في رابع ذي الحجة ثم بعد طوافه وسعيه خرج إلى الأبطح ولم ينقل عنه أنه كرّر عمرة أو أتى البيت للطواف أو للصلاة، وهذا من دلالته أنه أراد أن يوسع على من قدم.

وأضاف: "ليعلم أن من ترك الحج بناء على هذا فهو متعبد لله محسن إلى عباد الله ويرجى أن يُكتب له ثواب الحج ما دام أنه مديم له ولم يمنعه إلاّ العذر، وأبواب الخير مشرّعة فيمكنه أن يتصدق بقيمة حجة النافلة أو يتحمل نفقة من لم يحج فريضة، ومن جهز غازياً فقد غزا"، مشيراً إلى أن "ابن مفلح" نقل في الفروع أن "الإمام أحمد" -رحمه الله- سُئل أن يحج نفلاً أم يصل قرابته، قال: إن كانوا محتاجين يصلهم أحب إلي، ونقل "ابن هانئ في هذه المسألة: أن "الإمام أحمد" قال: يضعها في أكباد جائعة، وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يخاطب عمر رضي الله عنه في وقته ويقول: "يا عمر إنك رجل قوي لا تزاحم على الحجر فتؤذي الضعيف"، وهو في أمر محدود من أعمال المناسك فإن علّة الخطاب يمكن بها مخاطبة من يتحمس للنفل أن ما يترتب عليه مشاق ومزاحمة وتضييق على الناس فيحتسب المرء في ذلك لله، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، ولا تكون نظرته أنانية، بل يجب عليه أن ينظر إلى أحوال عموم المسلمين ويشارك في ذلك بما يستطيع.

مماطلة عراقية تُعطِّل تسليم السجناء أملاً في مكاسب سياسية

المصدر: صحيفة الشرق الأحد 15 ذو الحجة 1434 هـ - 20 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/20/974860

عرعر – عبدالله الخدير

أربعة أشهر مضت منذ أن وقَّعت المملكة العربية السعودية والعراق اتفاقية تبادل السجناء التي يتم بموجبها نقل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية بين البلدين، ليتاح لهم قضاء باقي محكومياتهم كلٌّ في بلده، إلا أن الحكومة العراقية مازالت «تتباطأ» في تنفيذ الاتفاقية ونقل السجناء السعوديين البالغ عددهم 55 سجيناً. وباستقراء واقع ما صدر من تصاريح متناقضة من جانب المسؤولين العراقيين، حالت دون تنفيذ تلك الوعود والتعهدات، تبدو الصورة أقرب إلى الاحتمال الذي ينطوي على توجُّه لتوظيف ملف السجناء سياسياً للاستفادة منه في ترميم العلاقات بين البلدين. ويؤكد ذلك الإصرار على زيارة الوفد السعودي المكلف بإيجاد اتفاقية لتبادل السجناء والتوقيع عليها في جدة، وانتفى معه بالتالي أي داعٍ لزيارة الوفد، لتبقى الخطوة التالية محصورة في التنفيذ، وهو ما لم يحدث إلى الآن.

وعود تبخرت

وكان وزير العدل العراقي حسن الشمري كشف بأنه بالرجوع إلى هذه الاتفاقية يمكن تجاوز برلمان بلاده وتبادل المحكومين مع السعودية، مؤكداً أن توقيع المذكرة التنفيذية يسمح بتبادل السجناء بين البلدين ولا يحتاج لمصادقة البرلمان العراقي. وفور التوقيع على الاتفاقية، أصدر «الشمري» توجيهاته من جدة «هاتفياً» للمعنيين في «بلاده» بتجميع السجناء السعوديين في العراق في سجن واحد وإنهاء ترتيباتهم كافة ومنحهم جوازات العبور استعداداً لترحيلهم. وبحسب ما كان مقرراً، فإن الطائرة التي كانت ستقوم بإيصال السجناء العراقيين في السعودية إلى العراق وعددهم 66 سجيناً من بينهم 39 سجيناً يتم نقلهم لإكمال محكومياتهم و 27 سجيناً سيكونون مشمولين بعفو، كانت ستعود بالسجناء السعوديين من العراق، لكن يبدو أن هذه الطائرة لم تكن هي المنتظرة بالنسبة للعراقيين، وإنما كانوا ينتظرون طائرة الوفد السعودي طمعاً في استغلال هذا الملف وتحويله إلى ورقة ضغط على المملكة.

سلسلة من التناقضات

لكن تصريح الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية العراقية عدنان هادي الأسدي، الذي أدلى به لـ «الشرق» على هامش فعاليات الدورة الثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، جاء مخالفاً لما سبق أن صرح به وزير العدل العراقي، حيث أفصح عما أسماه بـ «المعوقات التي تقف خلف ملف السجناء السعوديين في العراق»، التي ذكر أنها تكمن في ضرورة مصادقة البرلمان العراقي على الاتفاقية التي وُقعت من قِبل وزير العدل العراقي ووزير الداخلية السعودي. وتلا ذلك، تصريح للناطق باسم وزارة العدل العراقية حيدر السعيدي أدلى به لـ «الشرق» مؤيداً لتصريح الأسدي ومخالفاً «مرة أخرى» لتصريح وزير العدل العراقي وما تم التوقيع عليه، حيث ذكر أن سبب التأخير في إطلاق سراح السجناء السعوديين هو إحالة اتفاقية تبادل السجناء لمجلس النواب العراقي للتصويت عليها «بالمصادقة» لتدخل ضمن حيز التنفيذ بحسب النظام العراقي، ليخرج بعد ذلك مستشار نائب رئيس الجمهورية العراقي الشيخ الدكتور خالد عبدالوهاب الملا، قبل شهرين، ليؤكد أن المعتقلين السعوديين في العراق سيصلون إلى المملكة خلال شهرين «آنذاك»، الأمر الذي لم يتم حتى الآن. وفي أعقاب ذلك، أبان سكرتير وزير العدل محمد حيدر السعدي، في تصريح لـ «الشرق»، أنه لن يتم إطلاق سراح السجناء قبل أن يقوم وفد سعودي بزيارة العراق. في غضون ذلك، أكد أحد القانونيين العراقيين المكلفين بمتابعة ملف السجناء في العراق، أن الملف أحيل إلى «مجلس الوزراء» بناءً على ما قدمه من طلبات إلى وزارة العدل العراقية تمت الموافقة عليها، ومن ثم أحيلت إلى مجلس الوزراء العراقي لتصديقها، إلا أنها لم تحصل على موافقة المجلس بحجة وجود ضغوط إيرانية على العراق وحكومته تحول دون التسليم.

تعذيب السجناء
ولم يتوقف التناقض عند مسألة «التنفيذ وعدم التنفيذ» بل تعداه إلى قضية أخرى أهم، وهي تعرض السجناء السعوديين في العراق للتعذيب. واللافت أن من أثار القضية ليس طرفاً سعودياً، بل فجرها تصريح لوزير حقوق الإنسان العراقي، المهندس محمد شياع السوداني، الذي كشف لـ «الشرق» عن وجود حالات تعذيب، مؤكداً أن غالبية وقائع التعذيب تتم في مرحلة التحقيق، الأمر الذي نفاه مسؤولون عراقيون، على لسان المتحدث الرسمي لوزارة العدل العراقية حيدر السعدي، الذي أكد أن ما أثير حول وجود حالات تعذيب وابتزاز للسجناء السعوديين هي مجرد «اتهامات تستهدف تشويه سمعة الأجهزة الأمنية»، واصفاً إياها بأنها لا أساس لها من الصحة ولم تحدث مطلقاً. ثم تكرر النفي على لسان مستشار نائب رئيس الجمهورية العراقي خضير الخزاعي، الذي استبعد وجود تعذيب داخل السجون العراقية، واصفاً ما ذكر عن وقائع تعذيب بـ «التهويل الإعلامي غير المبرر، وأنه ليس له واقع من الصحة».
لكن المكتب القانوني أثبت من خلال بعض مخاطباته ما رواه عدد من السجناء حول تعرُّضهم للانتهاكات والتعذيب لانتزاع اعترافاتهم، وسجن بعضهم لعدة أشهر في ما يعرف بـ «المحاجر الانفرادية» التي لا تتجاوز مساحتها 1×2 متر، الأمر الذي أيَّد رواية عدد من السجناء السعوديين المطلق سراحهم لـ «الشرق»، عما لاقوه خلال فترة اعتقالهم، وتجرعهم لأصناف التعذيب الذي كانوا يتعرضون له لدرجة لا توصف، ومنها وضعهم في توابيت لأشهر عدة. وأكدت مصادر متطابقة أن كثيراً من السعوديين في السجون العراقية لا يلقون معاملة حسنة، إذ يتم تعذيبهم دون أسباب، خصوصاً أن هناك سجناء قضاياهم مدنية لا علاقة لها بجرائم الإرهاب أو غيرها. وأوضحت تلك المصادر أن السجناء يتعرضون للتعذيب بطرق عدة، فضلاً عن تدهور الحالة الصحية للسجناء التي تسببت في بتر قدم بدر عوفان الشمري جراء التعذيب.
وقال محامٍ عراقي مختص في الدفاع عن السجناء السعوديين، إن الاعترافات تُنتَزع من السجناء بالقوة من قِبَل الاستخبارات العسكرية العراقية، لافتاً إلى تنفيذ عقوبات مثل الإعدام، في حالة السجين حسن الشهري بموجب المادة 4 من قانون الإرهاب الذي لم يكن قد صدر حين تم القبض عليه.
حقوق السجناء العراقيين مصانة
من جانبه، أكد الأمين العام المكلف للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار القانوني خالد الفاخري، أن الجمعية لم ترصد خلال زياراتها للسجون في المملكة أي شكاوى من السجناء العراقيين في المملكة حول تعرضهم لأي انتهاكات أو تجاوزات، بل إن جميع حقوقهم مكفولة ويحظون بالمعاملة الإنسانية الكريمة والمساواة في التعامل مثلهم مثل السجناء السعوديين. وذكر أن هناك جهوداً كبيرة من المملكة وترتيبات لإنهاء الملف الذي يمثل أولوية لدى الجمعية، موضحاً أن الجمعية وجَّهت، في فترات سابقة، عديداً من المخاطبات لأعلى السلطات العراقية وممثل السفارة السعودية لدى المملكة بهذا الصدد.
أوراق في يد المملكة
من جهته، أكد رئيس جمعية المحامين العرب في بريطانيا صباح المختار أن المبدأ يفرض على الحكومة العراقية أن تلتزم بما تم الاتفاق عليه، وأن بنود الاتفاقية غير قابلة للنقض أو التبديل أو التغيير، مشدداً على أن الاتفاقية الموقعة لتبادل السجناء بين السعودية والعراق، تندرج ضمن اتفاقية فيينا التي تنص على الالتزام بحسن النية في التفكير والتنفيذ، وبالتالي يستوجب عليهم الالتزام بما تم الاتفاق عليه، وإذا كان هناك سبب للتأجيل يجب أن يكون مستنداً على بنود تلك الاتفاقية.
وأشار إلى أن للمملكة الحق في الرجوع إلى القضاء الدولي أو المحكمة الدولية أو الأمين العام للأمم المتحدة لإلزام العراق بتنفيذ بنود الاتفاقية. واعتبر المختار مماطلة العراق في تنفيذ الاتفاقية بـ «نكص للعهد»، وأنه موقف غير أخلاقي وغير إنساني وغير قانوني يخالف كل قواعد السلوك ديناً وشرعاً وقانوناً. وفسَّر تعارض التصريحات والتراجع عن بعضها من قبل مسؤولي الحكومة العراقية على أنه «سوء نية» وتشتيت عن الهدف، وهو إطلاق السجناء.
فرحة.. لم تتم
في السياق ذاته، استغرب والد أحد السجناء السعوديين في العراق عدم تنفيذ العراق الاتفاقية بعدما تم توقيعها، ورَبْط التنفيذ بزيارة الوفد السعودي للعراق. وقال إن توقيع الاتفاقية تم بالرجوع إلى اتفاقية 1983م بين البلدين للخروج من اعتراض البرلمان العراقي عليها أو تأخُّر ذلك، لافتاً إلى تجميع السجناء السعوديين في سجن واحد ومنحهم تذاكر مرور تمهيداً لترحيلهم، وهو ما استبشر به الأهالي خيراً وعمت الفرحة على جميع الأسر وتم تجهيز لوحات ترحيبية وتصميم «تي شيرتات» تحمل صورهم، إلا أن هذه الفرحة لم تكتمل، وانتهت بصدمة كبيرة أُدخلت على أثرها بعض الأمهات إلى المستشفى جراء هذه الصدمة.
اهتمام القيادة
وذكر عبدالله الحربي، والد أحد السجناء، أن عدداً من أولياء أمور السجناء السعوديين قابلوا وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف ونائب وزير الخارجية الأمير عبدالعزيز بن عبدالله، ولمسوا منهما اهتماماً كبيراً بهذه القضية، وذكرا لهم بأنهم

في القيادة يرون ضرورة عدم إقحام الملف في الجانب السياسي والنظر له والتعامل معه على أساس أنه ملف إنساني لا يقبل المزايدة، وأكدا لهم بأنهم ينظرون للسجناء على أنهم أبناؤهم ويرغبون في حل القضية اليوم قبل غد. وذكر أحمد الشريف، شقيق أحد السجناء، بأنهم قابلوا نائب وزير الخارجية الأمير عبدالعزيز بن عبدالله الذي كشف لهم بأن لديه تعليمات من خادم الحرمين الشريفين بإنهاء الملف بأسرع وقت ممكن. وأكد لهم اهتمام خادم الحرمين الشريفين بهذا الملف ومتابعته لكل ما يتعلق بهذا الشأن خطوة بخطوة. ومن جانبه، أوضح رئيس الشؤون الخارجية في الهلال الأحمر الأمير بندر الفيصل، في تصريح لـ «الشرق»، أن الهلال الأحمر السعودي يتابع حالة السجناء أولاً بأول، وأنه سبق أن رفع عن حالات عديدة لسجناء تدهورت أوضاعهم في السجون العراقية، وأن الصليب الأحمر تعامل معها مباشرة.

** وتبقى القضية معلَّقة في انتظار «وعود عراقية» لم تنفذ، حيث يبدو أن المسؤولين العراقيين يريدون «إثقال» الملف بما لا يحتمله من طموحات سياسية بعيدة عن مجاله الإنساني والحقوقي، في خلط واضح للأوراق يؤزم أوضاع السجناء ويقصي عنهم الأمل الذي يعيشونه وأهلوهم منذ توقيع الاتفاقية. فهل يبدي العراق حسن النيات بتنفيذ هذه الاتفاقية وإغلاق هذا الملف؟.

زملاء أشهر سجين سعودي بالعراق يطالبون بتدخل حقوق الإنسان

عزام يعاني من تشمع كبدي .. ومخاوف من وفاته قبل الإعدام

المصدر: صحيفة عكاظ الأحد 15 ذو الحجة 1434 هـ - 20 أكتوبر 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131020/Con20131020648404.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

تجددت المخاوف حول مصير أشهر سجين سعودي بالعراق عبدالله عزام القحطاني، اذ يعيش حاليا وضعا طبيا مأساويا لا سيما بعد رفض المسؤولين في سجن الحماية القصوى (الشعبة الخامسة) نقله الى المستشفى لتلقي العلاج.

واكدت مصادر مطلعة لـ «عكاظ» ان القحطاني الذي يواصل الاضراب عن الطعام منذ اكثر من أسبوعين، يعاني حاليا من تشمع في الكبد مما قد يؤدي الى اصابته بالتهاب كبدي، وربما ينتهي الأمر إلى الوفاة لا سمح الله، مشيرة إلى أن ادارة السجن نقلته الى المحاجر القديمة حيث يقبع في سجن انفرادي ويعاني من معاملة غير لائقة.

وفي ذات الإطار تلقت «عكاظ» اتصالات عدة من سجناء سعوديين في العراق رفضوا ذكر اسمائهم، خشية تعرضهم لسوء المعاملة، مطالبين جمعية حقوق الانسان السعودية التدخل من اجل انقاذ السجين عبدالله عزام، وقال أحدهم إن ما يتعرض له عزام بعد اضرابه عن الطعام شيء مؤسف وهو يعاني الان من مرض في الكبد وقد يتطور الامر الى مالا تحمد عقباه، في حين قال سجين اخر إنه يخشى ان يكون الامر مدبرا ليلقى عزام حتفه دون اعدام، فتركه بهذه الحالة امر مؤسف اذ لا علاج ولا اهتمام بحالته الصحية، مما يشير الى انهم يريدون له ان يموت هكذا، مطالبا جمعية حقوق الانسان مخاطبة الجمعية الدولية لحقوق الانسان للتدخل فورا.

إلى ذلك حاولت «عكاظ» التواصل مع رئيس الجمعية السعودية لحقوق الانسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني عدة مرات لكنه لم يرد على اتصالاتنا وكذلك الرسائل النصية التي أرسلناها له على جواله الخاص حول وضع عزام الصحي وما اذا كان هناك تحرك من الجمعية لوضع حد لتدهور حالته الصحية.

يذكر ان السجين الاخر المحكوم عليه بالإعدام أيضا بدر بن عوفان الشمري يرافق عزام في سجن الحماية القصوى، إلا أن حالته الصحية اكثر استقرارا.

كلنتن: لا اختراقات قانونية لحقوق الإنسان في الحج

المصدر: صحيفة عكاظ اليوم الأربعاء 11 ذو الحجة 1434 هـ - 16 أكتوبر 2013م
http://www.okazalyoum.com/news/a/كلنتن-لا-اختراقات-قانونية-لحقوق-الإنس/

عبدالكريم المربع – المشاعر المقدسة
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن حقوق الإنسان خط أحمر لا يمكن التهاون مع منتهكيها ولا مجال للمحسوبة في هذا الأمر كونه يتعلق بالإنسانية فضلاً عن أننا في بلد يدين بشريعة تكفلت بحفظها. وأوضح لـ"عكاظ اليوم" عضو اللجنة الاستشارية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان محمد كلنتن أن الجمعية تتمتع بصلاحيات مطلقة وكبيرة تمكنها من دخول كل المواقع وعمل التقارير اللازمة حيال الملاحظات المرصودة إن وجود. وقال: هناك طلعات استكشافية لأعضاء اللجنة الاستشارية لجمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة على جميع المشاعر المقدسة والجهات العاملة في خدمة الحجيج للتأكد من أداء المهام المنوطة بخدمة الإنسان أولا فضلا عن كونه حاجاً في أقدس البقاع ، واستدرك بقوله لم نلحظ حتى هذا اليوم وجود أي ملاحظات مشابهه لما تم رصده في الأعوام السابقة وأجزم لك بأن حج هذا العام بلا اختراقات قانونية لحقوق الإنسان. وزاد العضو الاستشاري لحقوق الانسان بمكة أن الجمعة تراعي في تقاريرها المصداقية التامة بلا محسوبية ومن نجد عليه ملاحظه فإنه يتم الرفع فوراً إلى جهة الاختصاص لتلافيها والرد علينا بالإجراء المتخذ حيال تلك الملاحظة كما أننا نتدخل في رصد ملاحظاتنا حيال النظافة في المشاعر المقدسة والتكدس في بعض المناطق الخدمية وكذلك الافتراش إن وجد.

حجاج يقذفون الشيطان بالأحذية وزجاجات الماء

المصدر: صحيفة عكاظ اليوم الأربعاء 11 ذو الحجة 1434 هـ - 16 أكتوبر 2013م
http://www.okazalyoum.com/news/a/حجاج-يقذفون-الشيطان-بالأحذية-وزجاجا/

حامد القرشي – المشاعر المقدسة
صب عدد من حجاج بيت الله الحرام جام غضبهم على شاخص الجمرات، حيث انهالوا على الشاخص بالحجارة والمعلبات والأحذية، مبررين ذلك العمل بأن الشيطان يسول لهم طوال عمرهم ارتكاب الذنوب والمعاصي، كما أنه كان سببا في فرقة الزوجة والأقارب والأصحاب اعتقادا منهم أن الشيطان موجود في هذا المكان.
وارتسمت علامات الغضب على عدد من حجاج بيت الله الحرام وهم يتوجهون إلى رمي الجمرات معتقدين أن الشيطان متواجد في الموقع لكي ينتقمون منه ويشفون غليلهم فيما يلقي عدد منهم عبارات غاضبة وساخطة أثناء عملية رمي الجمار.
فعلى مسافة ربع متر من الشاخص يتأهب الحاج عبدالستار لرمي الجمرات بحذائه وصوته يعلو أصوات الحجيج بعبارات قائلا (شيطان رجيم)، لافتا إلى أنه أول مرة يؤدي فريضة الحج وقد سمع كثيرا من الذين سبقوه للحج أن الشيطان موجود في مشعر منى فحضر لكي يوسعه ضربا ويلقنه درسا عما سول له من وساوس واقتراف الذنوب. أما الحاجة أمينة فصرخت (فينه .. فينه .. دنا حأتلك) معتقدة أن الشيطان موجود في هذا المكان، موضحة أنه كان المتسبب في قيام زوجها بالزواج من أخرى وغادرتنا غاضبة في إشارة إلى رغبتها في إفراغ ما بخاطرها من كراهية للشيطان.

بينما حاج باكستاني يتحدث اللغة العربية بركاكة وصف الشيطان بالمجرم والعدو اللدود الذي جلب لهم المعاصي والذنوب، وأوضح أن أول ما شاهد الشاخص صاح بأعلى صوته "الشيطان.. الشيطان" لابد أن أنتقم منه شر انتقام حيث تسبب لي في الوقوع في كثير من المعاصي والذنوب. وعلى الطريق المؤدي إلى جسر الجمرات يهرول الحاج وفي وجهه ترتسم علامات الغضب متسائلا "شيطان رجيم فين" ويتمتم بكلمات وعبارات غير مفهومة وبعد أن ترجم لنا أحد الأشخاص الموجودين أن الحاج يقول: "أحضرت معي زجاجات مياه معدنية مليئة بالحجارة لكي تصيبه ويموت فينبغي أن أنتقم منه شر انتقام حيث أنه هو الذي تسبب لي في الوقوع في الكثير من الذنوب والمعاصي".
من جهته، يؤكد مدير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو جمعية حقوق الانسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي أن عمل بعض الجهال من حجاج بيت الله الحرام ناتج عن اعتقاد خاطئ أن الشيطان موجود في هذا المكان، ويقومون برميه بالأحذية والمعلبات دون علم أن هذه الشعيرة هي رمز فقط، داعيا تكثيف التوعية لدى الحجاج في بلدانهم قبل مجيئهم لأداء فريضة الحج.

تمثلت في تعطل شاشات الرحلات وتأخر عفش المسافرين

حقوق الإنسان تكشف 12 ملاحظة بمطار المدينة

المصدر: صحيفة عكاظ الخميس 5 ذو الحجة 1434 هـ - 10 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20131010/Con20131010646133.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)
كشف فريق من مكتب فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة 12 ملاحظة على مطار المدينة المنورة، خلال جولة ميدانية نفذها أمس الأول. وكان المكتب قد أرسل فريقا يضم عضو الجمعية المحامي خالد الدعجان، سليمان الوافي وسكرتير مكتب الجمعية عادل حملي إلى المطار، ورصد ملاحظات على الخدمات المقدمة للمسافرين ورواد المطار، وقالت شرف القرافي المشرفة على المكتب «إن الملاحظات التي تم ضبطها تمثلت في تعطل شاشات مواعيد الرحلات في الصالة الدولية منذ فترة وتم رصدها عند الساعة 12:20 مساء، تأخر وصول حقائب بعض الحجاج، قلة عربات نقل العفش، عدم وجود كراسي انتظار لكبار السن والمرضى أمام كاونترات ختم الجوازات، عدم وجود موظف يتابع الحجاج أثناء اصطفافهم أمام كاونتر الجوازات لغرض تعبئة بطاقة قدوم الجوازات مما يؤخر الحجاج الآخرين عند ختم الجوازات ويؤدى لتزاحمهم، اللوحات الإرشادية باللغة العربية فقط في صالة رقم (7)، عدم وجود كتيبات توضح تاريخ المدينة وثقافتها الإسلامية وخريطة إرشادية للمواقع الأثرية والإسلامية في المدينة المنورة يقرأها ويحملها الزوار معهم، صالة رقم (7) لا توجد بها مقاعد كافية للانتظار، ارتفاع أسعار المطاعم الموجودة داخل الصالة بصورة مبالغ فيها وعدم وجود بوفيه يوفر المشروبات أو الطعام في الصالة الدولية رقم (2)، ضعف صيانة دورات المياه ورداءة التكييف فيها، عدم وجود لوحات إرشادية تبين أماكن عربات كبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة، لا يوجد سوى ماكينة واحدة فقط لخدمة «أبشر» التابعة للجوازات في المطار، ما يؤدي لتزاحم المراجعين، نقص الكمامات والقفازات الطبية في كاونترات وزارة الصحة في الصالة الدولية، عدم وجود غرفة انتظار ودورة مياه لقائدي سيارات الأجرة المرخصين، تكدس سائقي سيارة الأجرة الخاصة أمام بوابات القادمين ودخولهم إلى صالة القادمين بصورة غير حضارية. وأضافت أن هذه الزيارة تأتي في إطار تعزيز وتنمية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها من خلال تفعيل آليات المتابعة والتقييم لمدى تطبيق الجهات الحكومية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان التي تكفل حقوق المواطنين والمقيمين. وبينت أن الآليات التي ارتكزت عليها الزيارة تمت عبر عدة وسائل مهنية أبرزها مقابلة المسؤولين والرصد والوقوف الميداني على الخدمات المقدمة للحجاج كما تم الاستماع لبعض المسافرين لضمان الحيادية والموضوعية،

وثمنت شرف القرافي الجهود المبذولة من قبل إدارة مطار الأمير محمد بن عبد العزيز، وأشادت بالتعاون والتجاوب الذي وجده الوفد الزائر من إدارة المطار بتقديم كافة التسهيلات اللازمة، ما ساهم في مساعدة فريق الزيارة على أداء مهمتهم بكل موضوعية ومهنية. وكانت «عكاظ» قد نشرت تقريرا في شعبان الماضي عن تعطل شاشات مطار المدينة الموضحة لجداول الطائرات القادمة والمغادرة، إضافة لوجود كراسي متهالكة لنقل المرضى، تغيير إدارة المطار لصالة قدوم ركاب الخارج إلى الصالة رقم 7، في ظل عدم وجود مواقف تسع السيارات في المطار. واعترف المهندس عبدالفتاح عطا مدير المطار بتعطل الشاشات، وقال «تمت مخاطبة الشركة المشغلة للمطار، واتضح أن هناك عطلا في النظام»، مضيفا أن الشركة المشغلة للمطار غيرت هذه الشاشات وبدأت في تركيب الجديدة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق الإنسان لـ "الاقتصادية":

قريبا إنهاء قضية نقل كفالة غير السعودية المطلقة إلى أبنائها

المصدر: صحيفة الاقتصادية الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/10/21/article_794168.html

عبد الرحمن العقيل من الرياض

أوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور إبراهيم الشدي المتحدث الرسمي لهيئة حقوق الإنسان، قرب إنهاء قضية نقل كفالة المرأة غير السعودية المطلقة أو المتوفى عنها زوجها إلى أبنائها.

وقال ناقشنا مع وزارة الداخلية القضية ممثلة في إدارة الجوازات الرئيسة ودائما ما نبحث في هيئة حقوق الإنسان عن معالجة جميع القضايا التي ترد لنا بحسب الإطار الحقوقي القانوني". لافتا إلى أنهم يناقشون تطبيقها في القريب العاجل، وذلك تحت إطار مقاربة مندمجة ربطت الوضع القانوني للمرأة بأوضاعها الأسرية.

وأردف الشدي: تعتبر مساعدة المرأة في جميع ما تواجهه من معاناة أيا كانت هو مشروع كبير ويجب تكاتف الجميع لمساعدة كثير من الحالات.

وعن وقت تطبيقه قال: نحن نعلم انشغال الجوازات الأيام الماضية بالحج وكذلك بعض الجهات، ولكننا سنستمر بتواصلنا مع كل الجهات ونحاول ألا تتأخر إجراءات تطبيق القرار.

يذكر أنه زار وفد من مكتب جمعية حقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة أخيرا إدارة جوازات المنطقة لبحث قضية حقوق المرأة غير السعودية المطلقة أو المتوفى عنها زوجها في نقل كفالتها على أبنائها.

وأوضحت الدكتورة شرف القرافي المشرف العام على مكتب الجمعية في منطقة المدينة المنورة أن الوفد ناقش مع إدارة الجوازات حق المواطنة السعودية في نقل كفالة أبنائها وزوجها عليها وفقا للقرار 406، وحقوق المرأة غير السعودية المطلقة أو المتوفى عنها زوجها في نقل كفالتها على أبنائها، لافتة إلى أن الوفد طرح بعض القضايا التي يتابعها مكتب الجمعية واقتراح الحلول لها، في إطار مقاربة مندمجة ربطت الوضع القانوني للمرأة بأوضاعها الأسرية.

وثمّنت ما وجده الوفد من تجاوب وتعاون من مدير الجوازات، مناشدة الجهات كافة التسريع في تفعيل التدابير الكفيلة بتمكين المرأة من حقوقها المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل التقدم المحرز في قضايا حقوق المرأة في عهد خادم الحرمين الشريفين.

أسر تدفع بـ فلذات أكبادها بين ملايين الحجاج وتعرضهم لـ المخاطر بهدف كسب المال

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 10 ذو الحجة 1434 هـ - 15 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/562013

عرفات - محمد الخمعلي

على رغم أن أنظمة العمل السعودية تشدد على منع صغار السن والأطفال من العمل الدائم أو حتى الموسمي، إلا أن ظاهرة عمل الأطفال خلال موسم الحج في الأعوام الأخيرة طغت بشكل ملاحظ، وعلاوة على أنهم يشكلون «عائقًا» في وجه التنظيم فإنهم يتعرضون أيضاً لمخاطر صحية ونفسية مختلفة.

وخلال جولة لـ «الحياة» في مشعري عرفة ومزدلفة شوهد العشرات من الأطفال الذين يقفون خلف «بسطات» لبيع المشروبات الباردة وبعض المأكولات الجاهزة، أجهزة الجوال، بطاقات شحن الرصيد، أجهزة شحن الجوال، الأحذية، الشمسيات، وفرشات الجلوس، في الوقت الذي شددت فيه الجمعية السعودية لحقوق الإنسان على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطاني بضرورة تحمل الجهات المعنية لمسؤولياتها ومنع هذه الظاهرة من التنامي.

ويشتكي الطفل صلاح محمد ذو الثمانية أعوام من «بورما» من حرارة الشمس التي وصفها بـ «الحارقة» وكثرة النفايات في الموقع الذي يبيع فيه، إلا أنه عاد ليقول إن والدته حريصة جداً على توصيته باستغلال موسم الحج لتأمين النقود لأسرته، خصوصاً أنها - بحسب وصفه - تعتبر فرصة «ثمينة»، اعتاد أشقاؤها الكبار على استثمارها منذ أكثر من 10 أعوام. ويضيف: «خلال أيام الحج أبيع «الأرز» على الحجاج، الذي تجهزه لي والدتي بنفسها ويحتوي على اللحم والفلفل والبهارات الحارة التي يفضل تناولها حجاج شرق آسيا، إضافة إلى بيع بعض المشروبات الباردة والحلوى».

ويعتبر صلاح الذي يدرس في الصف الثاني في مدرسة ابتدائية بحي «الرصيفة» في مكة المكرمة أن مشروعه ناجح و«مربح» جداً، لافتاً إلى أن أرباح بيعه يومياً خلال أيام الحج تتجاوز الـ 1500 ريال، فلا ينتهي موسم الحج إلا وقد امتلك من النقود ما يقارب الـ 10 آلاف ريال، ليدفعها إلى شقيقه الأكبر ليحولها لحساب والده الذي يعاني من مشكلات مادية وصحية عدة، ويحتجز في منزله منذ عامين وسط مشكلات أمنية تحيط بالبلدة التي يقطن فيها في بورما.

ويحمّل الناشط الحقوقي في مجال حقوق الإنسان فايز العقيل ضعف الدخل المادي و«قلة الوعي» لبعض الأسر مسؤولية توجه البعض منها إلى الدفع بأطفالها إلى ساحات المشاعر تحت لهيب الشمس وبين ملايين الحجاج، لافتاً إلى أن غالبية هؤلاء الأطفال وخصوصاً الأجانب منهم ما هم إلا متسولون يستترون تحت غطاء البيع المتجول، مشيراً إلى أن كثيراً من أسر أولئك الأطفال ليسوا متعلمين وينقصهم الوعي بخطورة ما يرغمون أطفالهم على القيام به بغرض كسب المال بغض النظر عن المشكلات الصحية أو النفسية التي يتعرض لها الطفل خلال قيامه بالبيع وسط أفواج من الحجاج من مختلف أنحاء العالم.

من جهته، أوضح استشاري طب الأطفال الدكتور محمد السباعي أن الأطفال أكثر عرضة لتلقي الأمراض بسبب ضعف جهاز المناعة لديهم وهم معرضون بنسبة كبيرة للمرض في الأماكن المزدحمة، منوّها بأن الأطفال يحتاجون إلى برنامج غذائي مختلف عن البالغين، إضافة إلى حاجتهم للنوم لأكثر من 12 ساعة، ووجودهم لساعات طويلة وسط الحجاج يعرضهم للخطورة بسبب الإجهاد الحراري والعضلي لهم وتعرضهم لأشعة الشمس، مضيفاً: «الزحام ينتج منه مرض الأطفال بسبب التنفس من الحجاج في مكان «مزدحم»، وقد يكون بينهم مصابون بالأمراض التنفسية المعدية».

بدوره، أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ «الحياة» أن أنظمة العمل السعودية والمعاهدات والاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان تشدد على منع استغلال الأطفال في مثل هذه المرحلة العمرية في عمليات البيع سواء داخل المشاعر المقدسة في موسم الحج أم في أي موقع آخر، محملاً الجهات الرقابية مسؤولية القضاء على هذه

الظاهرة التي تشكل مخاطر عدة على الأطفال الذين يتم استغلالهم في عمليـات بيع وتسويق البضائع خلال موسم الحج من كل عام.

العنف الأسَري والمعنّفات في دول الخليج.. ظاهرة خطرة أم مبالغة في الإثارة؟

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط الاثنين 9 ذو الحجة 1434 هـ - 14 أكتوبر 2013م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=52&article=746671&issueno=12739#.UmTYxtK8Ddk

في حلقة اليوم من «سجالات» نتناول موضوع العنف الأسري، ولا سيما ضد المرأة، في دول الخليج. وفي سياقها نطرح سؤالين على أربع مهتمات ومتخصصات في هذا الشأن. السؤال الأول: هل غدا العنف الأسَري، ولا سيما ضد المرأة، في دول المنطقة ظاهرة خطرة.. أم ثمّة مبالغة في إثارتها؟ وتجيب عليه الدكتورة سهيلة زين العابدين حمّاد الأكاديمية السعودية وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ونائبة رئيس اللجنة العلمية ورئيسة مركز المعلومات والإحصاء والتوثيق في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومنى العنقري مسؤولة القسم النسائي في الندوة العالمية للشباب الإسلامي بالمملكة العربية السعودية.
والسؤال الثاني: هل يمكن القول إن الجهود الحكومية يجب أن تشكل رأس المعالجة؟ وتجيب عليه الكاتبتان الصحافيتان حصة بنت محمد آل الشيخ من المملكة العربية السعودية وعائشة سلطان من دولة الإمارات العربية المتحدة.

إحالة المتهمين بـ الاتجار بالبشر في المشاعر المقدسة إلى الادعاء العام

المصدر: صحيفة الحياة الاربعاء 11 ذو الحجة 1434 هـ - 16 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/562222

منى - أحمد الهلالي
كشف أمين عام اللجنة الدائمة لمكافحـــة الاتجـــار بالأشخاص بدر بن سالم باجابر عن أنه ستتم إحالة المتهمين بـ «الاتجار بالبشر» في موسم الحج بالمشاعر المقدسة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاتخاذ الاجراء اللازم بحقهم وذلك بعد القبض عليهم من الفرق الميدانية الموجودة حالياً في مشعر منى.
وقال باجابر لـ «الحياة» إن عمل الأطفال في استخدام عربات المعوقين في نقل الحجاج يعتبر «إتجاراً بالبشر» في حال كانت إدارتهم من شركات أو أشخاص، مشيراً إلى أن مراقبين موجودين في المشاعر المقدسة لرصد ظواهر استغلال الأطفال بالتعاون مع حقوق الإنسان.

وأوضح أنه لم يتم القبض على حالات لـ «الاتجار بالبشر» حتى أمس، مشيراً إلى أنهم في انتظار تقارير اللجان الموجودة في المشاعر المقدسة وسيتم النظر في المخالفات التي سيتم رصدها والتي تتعارض مع حقوق الإنسان سواء أكانت استغلالاً للاطفال من الشركات أو أشخاص يديرون اعمالهم.
وأضاف: «ظهرت استغلال الأطفال في العمل من شركات محرَّم سواء كان في المشاعر المقدسة أم خارجها».
ورصدت «الحياة» وجود مجموعة من صغار السن أولاداً وبنات في مشعر منى منذ يوم التروية تعمل على نقل الحجاج كبار السن إلى مخيماتهم، إذ تم رصد المتاعب التي يعانون منها في إيصال الحجاج إلى أماكنهم.
وكشفت تقارير حديثة عن أن عدد قضايا الاتجار بالبشر في السعودية بلغ 72 قضية خلال عام 2012م إذ شكلت ما نسبته 0.11 في المئة من إجمالي القضايا الجنائية التي صدر بها صك أو إقرار من المحاكم العامة والجزئية وبذلك تسجل أدنى الأرقام في ما يتعلق بإجمالي القضايا الجنائية التي بينت التقارير بلوغ إجمالها 65669 قضية كانت نسبة المتورطين فيها من السكان السعوديين 71 في المائة بعدد 46751 قضية أما قضايا غير السعوديين فقد شكلت ما نسبته 29 في المائة وكان عددها 18918 قضية.
وأوضح التقرير أن حالات الاتجار بالبشر التي صدرت ضدها أحكام سجلت أعلى عدد في مدينة الرياض بـ 48 حالة شكلت الأحكام ضد السعوديين منها 35 حالة وغير السعوديين 13، في حين بلغت في مكة المكرمة 21 منها 19 حكماً ضد غير السعوديين وحالتان فقط للمواطنين السعوديين، إضافة إلى تسجيل حكمين ضد مقيمين في المدينة المنورة وحالة واحدة ضد مواطن سعودي في الحدود الشمالية.
وتعرف جريمة الاتجار بالبشر بأنها عملية توظيف أو انتقال أو نقل أو تقديم ملاذ لأناس بغرض استغلالهم، وتتضمن عملية الاتجار بالبشر أعمالاً غير مشروعة كالتهديد أو استخدام القوة وغيرها من أشكال وأساليب الإكراه أو الغش الذي يتم من خلال إجبار الضحية على القيام بأعمال غير مشروعة كالبغاء أو على أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي والعبودية وغيرها من الممارسات المقاربة لها.

بندر حجار... محامي الحجاج ووزيرهم الدولي

المصدر: صحيفة الحياة السبت 14 ذو الحجة 1434 هـ - 19 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/563106

منى – سعود الغربي
ينطلق وزير الحج السعودي الدكتور بندر محمد حجار من خبرته الطويلة في حقوق الإنسان، التي كان أحد مؤسسي جمعيتها في السعودية ورئيساً لها لبناء نظام دقيق يحفظ حقوق الحاج وينظم علاقته مع شركات الحج والعمرة التي تعنى بخدمته، سواء داخلياً أم خارجياً.
يمثل موسم الحج هذا العام الموسم الثاني للحجار في حقيبته الوزارية التي تعد وزارة لكل المسلمين في بقاع المعمورة، فهي المسؤولة الأولى عن خدمتهم وحفظ حقوقهم ومنحهم تصاريح الحج، والتأكد من مستوى الخدمات المقدمة لهم وأنه في أفضل صورة.
في هذه المعادلة الصعبة، يعتبر حجار «محامياً» يتوجب عليه أن يتكلم باسم كل حاج مع أية جهة خدمية، سواء كانت حكومية أم أهلية، وأن يحفظ حقوقهم. وتنطلق مهمة وزارته من لحظة مراجعة «المسلم» مكاتب السفارات السعودية في الخارج، حتى وصوله إلى البقاع المقدسة، ثم العودة لدياره محفوظ الحقوق ومكفول الخدمة.
لا يخفي الوزير السعودي سروره بدور وزارته في إدخال البهجة على نفس كل مسلم كان حلمه أداء الفريضة، وأنهم سنوياً يقيسون مؤشرات أداء الخدمات ودرجة رضا الحاج، للعمل على تحسين الأداء، مستخدمين التقنية بكل صورها.
وفي الوقت نفسه يدفع حجار بوزارته لاستثمار التقنية بتطبيق برنامج الحج الإلكتروني العام المقبل الذي يربط تأشيرات الحج بحزم الخدمات المكونة من السكن والنقل والإعاشة، إلى جانب تطبيق نظام البصمة الذي يتوقع أن يحد من الحج غير المصرح.

للحج أبعاد اقتصادية ضخمة، يستطيع الدكتور بندر استيعابها بخبرته الأكاديمية، فهو يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لفيرا في المملكة المتحدة، لذلك تتبنى وزارته برنامج حج منخفض الكلفة، للمساهمة بفاعلية في تمكين كل مسلم من أداء فريضة الحج، على رغم التباين الاقتصادي الذي يشهده العالم وتضخم الأسعار.
شخصية وزير الحج السعودي الودودة ودماثة أخلاقه إلى جانب دراسته العلوم السياسية في جامعة الملك سعود في مرحلة البكالوريوس وخبرته في مجلس الشورى السعودي لها أثر حيوي في بناء علاقات فاعلة مع بعثات حج الدول الإسلامية ودول الأقليات، واستجابتهم لتنظيمات وزارته في الالتزام بالمحاصصة السنوية لأعداد الحجيج كل عام.
يتمتع الدكتور بندر حجار ابن المدينة المنورة، حيث ولد فيها عام 1373هـ، بشخصية إعلامية وخبرة صحافية طويلة بتوليه رئاسة تحرير مجلة الأسواق والأموال لأكثر من 14 عاماً، ما دفعه لتمسك وزارته بتقليدها السنوي في تكريم الإعلاميين الذين يسهمون بفعالية في توعية الحجاج وتغطية حدث الحج ونقله للعالم من خلال وسائلهم الإعلامية.
سجل وزير الحج السعودي حافل بالخبرات القيادية والعملية وعضوية جمعيات عدة، من أبرزها عضو الفريق المكلف بانضمام مجلس الشورى للاتحاد البرلماني الدولي، عضو الهيئة الاستشارية لكرسي الأمير خالد الفيصل لتأصيل منهج الاعتدال السعودي في جامعة الملك عبدالعزيز، عضو الهيئة العلمية لكرسي الشيخ محمد الراشد للدراسات المصرفية الإسلامية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عضو الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، عضو الهيئة العالمية للتعريف بالرسول صلى الله عليه وسلم ونصرته، عضو جمعية الأطفال المعوقين، كما شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل داخل وخارج السعودية.

حقوق الإنسان رداً على منظمات دولية:المملكة ملتزمة بمعاهداتها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564101

الرياض - ماجد الخميس - الدمام - ياسمين الفردان - جدة - عبدالرحمن باوزير
شدد رئيس وفد المملكة المشارك في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان المنعقد في جنيف الدكتور بندر العيبان أمس، «أن الحكم في المملكة يقوم على أساس مبادئ العدل والشورى والمساواة، كما يوجب النظام على الدولة حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية». وأكد العيبان التزام الرياض الراسخ باحترام وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان ودعم الآليات الدولية، وفي مقدمها آلية الاستعراض الدوري الشامل لجهود تعزيز واحترام هذه المبادئ. (للمزيد(
واتهمت منظمات حقوقية على رأسها منظمة العفو الدولية المملكة بما سمته «تقاعساً عن الوفاء بوعود معالجة أوضاع حقوق المرأة والمهاجرين (العمالة الوافدة)، إضافة إلى عدم التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام». وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان في المملكة في البيان الاستهلالي الذي ألقاه أمام المجلس أمس (الإثنين) أن «المملكة أنفقت نحو 103 بلايين دولار كمساعدات غير مستردة وقروض خلال العقود الثلاثة الماضية استفادت منها 95 دولة نامية، ويمثل هذا المبلغ 4 في المئة من إجمالي الناتج الوطني للمملكة»، مفنداً خلال كلمته كل الاتهامات التي وجهت إلى المملكة بخصوص وجود تجاوزات في حقوق الإنسان.
وتابع: «تنازلت المملكة عما يزيد عن 6 بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الأقل نمواً، وتبرعت بمبلغ 500 مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي لمساعدة هذه الدول على مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية.«
من جهته، شكك رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في مواقف المنظمات الدولية، من سجل المملكة في مجال حقوق الإنسان. وقال: «إن بعض التقارير والملاحظات ربما تبنى على معلومات غير دقيقة.«
في حين اتهم عضو في مجمع الفقه الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بـ«الانتقائية» في طرح القضايا، وأنه لم يتخلص من «الضبابية» في فهم ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية من

بنود المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن هجوم المجلس على السعودية «مسيّس»، وأنه جاء نتيجة «قرارها التاريخي رفض العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن أخيراً.«
بينما اعتبر الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المكلف المستشار القانوني الدكتور خالد الفاخري، تقرير منظمة العفو الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في السعودية «ظلماً مجحفاً في حق الأحداث التي تحدث على أرض الواقع، ويُلمس من خلالها تطوراً ملحوظاً في أراضي المملكة.«
وذكر أن المنظمة «تنتقد المملكة من خلال مصادر غير موثوقة، وبعضها اعتمد على ما يبث في شبكة الإنترنت. فيما تشهد بعض الدول المتقدمة انتهاكات وتجاوزات لم تجرأ على الإفصاح عنها ضمن تقريرها». في الوقت ذاته، نوهت إيطاليا واليابان وفرنسا وهنغاريا والدنمارك وقبرص وكوبا واليمن والكويت ومصر وعُمان بالتطورات المهمة التي شهدتها المملكة في مجال حقوق الإنسان بدعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.
وثمنت تلك الدول في مداخلات خلال مناقشة التقرير الثاني للاستعراض الدوري الشامل في البيان الاستهلالي أمام مجلس حقوق الإنسان اليوم في جنيف التعاون الكبير والمشاركات المهمة للمملكة في مجال التعاون التقني مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتطور الكبير الذي شهدته المملكة في مجال مشاركة المرأة وتمثيلها بنسبة 20 في المئة في مجلس الشورى والتطور الكبير في مجال التعليم بالمملكة.

تشغيل أطفال في السعودية يتستر خلف ميزان... و باقة ورد

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564513

الخُبر (شرق السعودية) –رحمة ذياب
يدور أحمد (9 سنوات) على المتسوّقات في أحد المجمعات التجارية في الخبر (شرق السعودية) ليعرض عليهن ميزانه مصحوباً بسؤال: «هل تريدين أن تزني نفسك؟». تجد فاطمة محمد التي يلامس وزنها المئة كيلوغرام السؤال «مستفزاً» لأنه يذكرها بوزنها «الزائد.«
لكن زوج فاطمة الذي يرافقها في جولة التسوق يرى في عرض أحمد الميزان على زوجته «تسولاً مستتراً»، لا بل يذهب إلى أبعد من ذلك، واصفاً الأمر بأنه «جريمة تعاقب عليها القوانين والأنظمة في السعودية. فما يحدث هو تشغيل أطفال دون سن العمل، ويفترض أن يكون مكانهم في المدارس، لا الأسواق، كباحثين عن مصدر رزق.«
غير أن ذلك غير مهم في نظر أحمد وشقيقه الذي يصغره بعامين ويرافقه في السوق كظله، فكل ما يعنيهما هما «الريالان» (نصف دولار) اللذان لم تدفعهما فاطمة. لكن الطفلين لا يبديان «حسرة كبيرة» على ما لم تدفعه السيدة وزوجها. فأحمد يؤكد أن «مهنته» هذه، التي يعمل فيها منذ 6 أشهر، تدرُّ عليه وعلى أسرته دخلاً جيداً، مشيراً إلى أنه أصبح قادراً على شراء كل يتمناه من حاجات.
ويوضح أنه غالباً ما يتجول مع شقيقه في المجمّع التجاري، «وكل واحد منا يحصل على الزبائن بجهده»، مستدركاً: «ولكننا غرباء عند الحساب، فلكل منا ميزانه، ويبحث عن رزقه، ويحاول بنفسه إقناع الرجال والنساء، غير أن الأخيرات يرفضن الفكرة، ويبادرن إلى تقديم مبلغ مادي بسيط.«
وعلى غرار أحمد وشقيقه، ثمة أطفال آخرون «يتسوّلون» تحت ستار بيع باقات ورد على المتسوقين داخل المجمعات التجارية... أو غيرها من «المهن الوضيعة.«
الأطفال ونظام العمل
يشترط نظام وزارة العمل السعودية لعمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة موافقة وزير العمل، على أن يكون العمل «بسيطاً ولا يحمل أي خطر، أو ضرر نفسي أو جسدي، ولا يؤثر في دراسة الطفل، ووفق ساعات محددة، لا تتجاوز الست». كما يشترط «ألا يكون العمل في الفترة المسائية.«

ومنع النظام عمل من هم دون سن الـ 13 «في شكل قطعي». ونصت المادة الـ 162 من نظام العمل، على أنه «لا يجوز تشغيل أي شخص لم يُتم الـ15 سنة، ولا يجوز دخوله مكان العمل الذي يتضمن مواد أو أعمالاً خطرة في شكل نهائي.«
وتطالب عضو «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» الدكتورة سهيلة زين العابدين بضرورة فتح ملفات عدة في حال فتح ملف عمالة الأطفال في السعودية، والذي تراه «شائكاً ومرتبطاً بقضايا عدة، منها: النفقة، والحضانة، وحق تعليم الطفل»، معتبرة القضاء «أحد الأسباب الرئيسة في زيادة عمالة الأطفال، لعدم سرعة البت في قضايا النفقة والطلاق، وغيرها من المطالبات الحقوقية، فيكون الطفل هو المتضرر، وقد يلجأ إلى العمل، إما هروباً من واقعه، أو بسبب الحاجة المادية. والأهم هو الفقر الذي يعتبر سبباً رئيساً لعمالة الأطفال.«
وتشير زين العابدين إلى استراتيجية مكافحة الفقر التي «لم نعد نسمع عنها شيئاً، ولم نرَ آثارها»، متسائلة عن الدور الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية في «مكافحة الفقر.«
وتلفت إلى أن «معونة الضمان الاجتماعي لا تزال 850 ريالاً (227 دولاراً) شهرياً، والحد الأدنى للأجور في المملكة 3 آلاف ريال (800 دولار)، مشددة على ضرورة «التسريع في حل القضايا التي تتكدس في المحاكم، لأن المتضرر هو الطفل، فكم من قضية نفقة وحضانة تحولت إلى خلع، أي تتنازل المرأة عن حقوقها في مقابل تطليقها، والضحايا هم الأطفال الذين لا توجد لديهم نفقة، ما يضطرهم إلى العمل لإعالة أهلهم أو أنفسهم.«

غرائب وعجائب مجلس الشورى

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/24/978228

أحمد هاشم

عندما وقف وزير خارجيتنا غاضباً فيما آل إليه وضع مجلس الأمن الدولي، ليكشف للعالم أجمع احتجاجه أن الوضع أصبح لا يليق بهذه المؤسسة العالمية في كلمته المدوية: إن أسلوب وآليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته، منتهجاً بذلك سياسة أكثر ضجيجاً ووضوحاً في التعبير والرأي والقوة بهدف الإصلاح والتغيير.
نجد أنفسنا ككادحين نحمل نفس الحيرة نحو مجلس الشورى «هنا» الذي وُضع ليكون صوتا شعبياً لكل من قطن هذا البلد المبارك لنؤكد بصورة ما هذا النهج الذي انتهجه هذا الوزير في أن جميع الجهود التي بذلت في الأعوام الماضية لم تسفر عن التوصل إلى الإصلاحات المطلوب إجراؤها.
هذا المجلس «الشورى» الذي ترسخت دعائمه التنظيمية عام 1414 هجرية، لا يزال يتخبط في مواضيعه المدرجة على جدول أعماله منذ أن كان عدد أعضائه 90 عضواً وحتى الآن، فتارة يسقط زيادة معاشات المتقاعدين التي تقل عن ثلاثة آلاف ريال رغم معاناة تلك الفئة التي وصل بعضها إلى ما دون خط الفقر بل وصل الحال ببعض أعضائه كما حدث مع رئيس لجنة الموارد البشرية بأن يصف زيادة الرواتب بأنها «عاطفية»، بينما يطالب بحوافز للديبلوماسيين تكفل أداءهم الأمثل!
ولا تتوقف غرائب «الشورى» عند ذلك بل استمر في إهداره الوقت الذي يتغاضى عنه أعضاؤه إلى مناقشة «حافز» واستقطاع مبالغه لاحقاً من المواطن بعد التحاقه بوظيفة وفي ذات الوقت ينتفض أعضاؤه لدعم «الخطوط السعودية» لإيقاف استمرار الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة مقترحاً إنشاء صندوق مستقل لمعالجة تلك الخسائر التي تتكبدها.
ولكون أعضائه بعيدين عن هموم المواطن الذي لا يجد سريراً يخلد إليه في أحد مستشفياتنا الحكومية ليجد الرعاية والعناية أثناء مرضه يسقط ذلك المجلس بكل سهولة تطبيق التأمين الصحي التعاوني على موظفي الدولة والمواطنين لعدم نظامية التوصية، بينما يخصص 20 دقيقة للنقاش حول فوائد فيتامين «د.«

ولكونهم أيضاً ينعمون بدخل مالي مجزٍ يكفل لهم ولأسرهم استقدام السائقين مثنى وثلاث دون أن يأبهوا برواتبهم الشهرية التي تقصف ظهورنا لم يوافق على تبنيِ السماح بقيادة النساء للسيارات في المملكة، بل لم يقرر إحالتها إلى لجنة النقل لدراستها.

إن مجلس الشورى لم يواكب المتغيرات الاجتماعية إلى حد ما، بل لم يواكب كذلك قراراته وتحديثها على موقعه الإلكتروني، حيث لم يحدث بياناته منذ أكثر من ثمانية أشهر وكأن لسان حاله يؤكد أن عالمه لا ينتمي لعالمنا ومعايشاتنا اليومية.

لا شك أن الدور الرقابي الذي يقوم به مجلس الشورى بصورته الحالية محدود وينحصر في مراجعة روتينية للتقارير السنوية المقدمة من الأجهزة الحكومية، ومناقشة مشاريع الأنظمة الجديدة والتعديلات في المجلس بضعف الشفافية، إضافة إلى أن المواطن يجد صعوبة في إبداء الرأي حول هذه الأنظمة والتعديلات كما وصف ذلك تقرير جمعية حقوق الإنسان السعودية.

هذا «المجلس» يجب أن يكون تحت النقد الشعبي خاصة عندما يصل به الحال إلى تغيب أعضائه كما حدث عند التصويت على تقرير وزارة التعليم العالي والجامعات مؤخراً حيث أوقع عدم اكتمال النصاب لآليات التصويت في مجلس الشورى، المجلس في حرج لعدم حضور 32 عضواً، فضلا عن سفر عضوين من المجلس.

إننا كمواطنين نتساءل – كما تساءل الفيصل- أين هو مجلس الشورى عن قضايانا الملحة؟ ماذا قدم لنا عندما اجتاح إعصار «الأسهم» حياتنا، أين هو عن مطالبات المعلمين في استعادة حقوقهم المالية، وأين هو عن معالجة الفقر الذي اجتاح حياة أسرنا، وجهوده في قضايا المعلمات القديمات والمستثنيات وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

لقد حان الوقت لإعادة النظر في آلية تشكيل مجلس الشورى، وتوسيع صلاحياته، لتشمل المراقبة وحق مساءلة الوزراء ومراقبة الموازنة، إضافة إلى شمول مراجعة أداء الأجهزة الحكومية الوزارات كافة دون استثناء، وإلا فهيئة الخبراء كفيلة بأن تقوم بدور «الشورى» الحالي مع إيجاد مجلس آخر يمثل المواطن وقضاياه الحقيقية، لكي لا نصل إلى ذروة عدم الثقة والامتناع عن سماع ما يدور تحت قبته، لعدم قربه من معاناتنا، كما حدث مع عمال نظافة ذلك «المجلس» عندما امتنعوا عن ممارسة أعمالهم اليومية بعد تأخر دفع رواتبهم لمدة أربعة أشهر!

جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131022/Con20131022648823.htm

توفيق حسن جوهرجي

تأسست الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة في شهر محرم سنة 1425هـ (مارس / آذار 2004م) لحماية حقوق الإنسان في السعودية والدفاع عنها ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن أهداف الجمعية وفقا للمادة الثانية من نظامها الأساسي «العمل على حماية حقوق الإنسان وفقا للنظام الأساسي للحكم الذي مصدره القرآن والسنة، ووفقا للأنظمة المرعية، وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة وبما لا يخالف الشريعة الإسلامية».

وأقتطف من التقرير الثالث للجمعية «إن المراقب لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة يلحظ الحرص الكبير من القيادة السعودية وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين على تعزيز حقوق الأفراد وحماية حرياتهم، وشمل هذا الحرص المواطنين والمقيمين على حد سواء».

غني عن الذكر أن الشريعة الإسلامية تقر مبادئ الوحدة والمساواة بين الجنس البشري في جميع الحقوق التي تهدف إلى حماية الإنسان من الاستغلال والاضطهاد وتهدف إلى تأكيد حريته وحقه في الحياة الكريمة، وأن العقيدة الإسلامية تؤسس

مبدأ وحدة الجنس البشري، وتنظر إلى جميع البشر نظرة راقية فيها تكريم وتعظيم، انطلاقا من قوله تعالى (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا). ويؤكد الإسلام على الحرية التامة للعقدية: «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» وعلى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وحق المساواة والعدل بين المسلم وغير المسلم في الحقوق المدنية في الدولة الإسلامية «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم» وحقوق الوالدين، وحقوق الأبناء، والحقوق بين الزوجين، الخ...

وضعت الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها المختصة إعلانات ومواثيق خاصة بحقوق الإنسان وبعدها وضعت الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إعلانات ومواثيق أخرى تقوم على محاولة الاتفاق على أساس عام معترف به بين الدول جميعا، ووضع جزاءات ملزمة تدين الدولة التي تنتهك هذه الحقوق. أما الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام فإنها أعمق وأشمل لأنها جزء من الدين الإسلامي لا يملك أحد تعطيلها أو خرقها أو تجاهلها. حقوق الإنسان في الإسلام مصدرها لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كتاب الله وسنة رسوله، أما المواثيق الدولية فإن مصدرها هو الفكر البشري الذي يتقلب بتغير الظروف والأحوال.

إلى متى ظاهرة التسول يا "وزارة الشؤون"؟

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18631

علي الشريمي

تعد ظاهرة التسول في السعودية من السمات غير الحضارية التي يبدو أن من الصعب التخلص منها بغير تعاون الجهات الرسمية والمواطنين، وخاصة أولئك الباحثين عن الأجر الأخروي، وغير العابئين بمختلف المضار الأمنية والاجتماعية التي تجرها عادة هذه الطريقة في طلب اكتساب الأجر.

أطفال صغار، لا يتجاوز عمر أكبرهم السنوات العشر، يتحركون بين إشارات المرور متنقلين من مركبة إلى أخرى عارضين بيع المياه والساعات التقليد بأرخص الأسعار، تجدهم بعيونهم التي تذرف الدموع ووجوههم المتعبة وملابسهم الرثة على إشارات المرور ومحطات الوقود والصرافات الآلية والمجمعات التجارية في مختلف مناطق المملكة، وعندما تمعن النظر في وجوههم وتراقب تحركاتهم ستجد أنهم يمثلون شبكة منظمة ومدروسة، خاصة أن هناك بعض الدراسات المحلية تكشف عن وجود عصابات دولية "مافيا" تمارس النصب والاحتيال تخطف الأطفال حديثي الولادة وتأتي بهم من بلدان مجاورة بقصد التسوّل ويستخدمونهم وسيلة لاستعطاف الناس، وهذا ما نشاهده كثيراً عند إشارات المرور والأماكن العامة من خلال نساء يحملن أطفالاً رضّعا وحديثي ولادة.

إنني أتساءل: لماذا هذا التثاقل من قبل مكاتب مكافحة التسول في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة؟ إن كانت الدراسات الحديثة تكشف أن ظاهرة التسول في السعودية تشهد تصاعدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد المتسللين عبر الحدود، والتخلف بعد أداء الحج والعمرة؛ فأين المعالجة الجدية لهذه المشكلة التي هي من صميم عمل وزارة الشؤون الاجتماعية؟

استمرار جماعات التسول بنفس الوتيرة الحالية سيشكل مع الوقت مشكلة اجتماعية وأمنية كبيرة يجب التعامل معها بالطريقة ذاتها التي تعاملت بها وزارة العمل والجوازات مع العمالة الوافدة غير النظامية.

من الأهمية بمكان أن تتعاون وزارة الداخلية بمؤسساتها الأمنية مع الشؤون الاجتماعية للقضاء على هذه الظاهرة التي تسبب إساءة لسمعة البلد.

بالنسبة للمواطنين السعوديين، فإن كان المتسول غير قادر على العمل، فيجب أن تتولاه الشؤون الاجتماعية من خلال الضمان الاجتماعي، أما القادرون على كسب عيشهم ولا يجدون عملاً، فالواجب توفير العمل المناسب لهم بدلاً من تركهم يتسولون في الأماكن العامة...، وإن كانوا "أجانب" غير سعوديين وهم الأغلبية كما نلاحظ يتم تسفيرهم مع وضعهم في القائمة السوداء في حال عودتهم وتكرارهم ممارسة التسول.

المؤسسات الحقوقية في المملكة مسؤولة عن إعداد لجان تضم أعضاء من هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمتابعة ومراقبة أعمال مكاتب وإدارات مكافحة التسول بمختلف مناطق المملكة وإعداد تقارير دورية عن تشغيل الأطفال واستغلالهم في التسول باعتباره نوعاً من المتاجرة بالبشر، التي تعد انتهاكاً صارخا لحقوق الطفل، وإهانة لإنسانية الإنسان.

وزارة العمل تتحمل هي الأخرى جزءاً من المسؤولية في بعض جوانب هذه الظاهرة خاصة مع بعض المتسولين الوافدين، فبعضهم يسجل في إقامته عبارة أنه "غير مصرح له بالعمل"، وعندما تمنحه إقامة وتقول له: أنت غير مصرح لك بالعمل، فكيف يعيش؟ ومع ذلك يبقى المسؤول الأول الذي يقوم بالتنظيم والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية هي وزارة الشؤون الاجتماعية.

أخيرا أقول: رسائل sms الرائعة التي تأتيني من الجوازات "عزيزي المواطن عزيزي المقيم إن فرق الجوازات تقوم بواجب وطني وتعاونك معها دليل وعيك" أو "أخي المقيم التزامك بنظام الإقامة دليل وعيك".. أتمنى أن أقرأ قريبا: "عزيزي المواطن والمقيم إن إبلاغك عن جماعات التسول دليل وعيك باتصالك على الخط الساخن (....)!

حقوق الإنسان.. والاهتمام بها

المصدر: صحيفة الشرق الجمعة 14 ذو الحجة 1434 هـ - 18 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/18/973580

أمير بوخمسين

في العقدين الأخيرين تضاعف الاهتمام في مختلف دول العالم، ولا سيما بعد تفكك المعسكر الاشتراكي وانهيار مؤسساته، بمسألة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فعقدت المؤتمرات والندوات، ووضعت المؤلفات والدراسات، وأبرمت المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية لمعالجة مختلف الجوانب والأوضاع والتطورات المتعلقة بهذه المسألة وتم تأسيس اللجان والهيئات الحقوقية في كثير من دول العالم تماشيا مع الأوضاع المستجدة التي فرضتها على الساحة الدولية.. ولعل انعقاد مؤتمر حقوق الإنسان في مكة المكرمة وما سبقه من مؤتمرات أخرى، وتأسيس هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في بلادنا يعتبر مؤشر خير للانطلاقة بالاهتمام في هذا المجال، الذي أصبح ضرورة حياتية لكل مواطن، لكي يعرف حقوقه وواجباته تجاه وطنه.

إن هذا الاهتمام من قبل دول العالم يعود إلى أسباب عدة أهمها:

1) إن حقوق الإنسان لم تعد كما كانت في الماضي مسألة فردية تعالج في نطاق القوانين والأنظمة الداخلية، بل أصبحت اليوم قضية عالمية وإنسانية تهم كل إنسان وتهتم بكل إنسان.

2) إن انتهاكات حقوق الإنسان تؤثر سلبا على النظام الاقتصادي والعالمي وتؤدي إلى تعكر صفو العلاقات الدولية، فكل انتهاك لهذه الحقوق يؤثر على حرية التنقل والعمل والإقامة في عالم تحكمه ثورة الاتصالات يسفر عن عرقلة عمليات التبادل التجاري والنقل الدولي والسياحة الدولية وغيرها، كما نشاهد حاليا في كثير من الدول التي تشهد حروبا مدمرة وقلاقل واضطرابات أمنية.

3) انتهاك حقوق الإنسان في مجمع ما يؤدي إلى إضعاف القدرة على الإبداع والابتكار عند الأفراد.

4) إن عظمة الدولة أو رفعتها تقاس اليوم بمدى احترامها هذه الحقوق والتزامها بها وتوفير الضمانات القانونية والعملية لها.

5) في ظل الفوضى العارمة والحروب الأهلية المنتشرة في دول العالم، التي يبررها القائمون عليها بأن سبب هذه الحروب والفوضى هو ضياع الحقوق «التي أوصلتنا إلى مانحن عليه» وأن العلاج الشافي لا يكون إلا بالعودة إلى هذه الحقوق والتمسك بها.

ولعل تصريح الدكتور عبدالله التركي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي في مؤتمر حقوق الإنسان المنعقد في مكة المكرمة، الذي أكد أن من أسباب ضعف الأمة هو ابتلاء بعض مجتمعاتها بالتطرف والغلو، لافتا أنه على المستوى الدولي يبدو التقصير في الشمولية والعدالة بتطبيق هذه الحقوق والكيل بمكيالين مختلفين إيثارا لاعتبارات من المصالح والتعصب الديني والحضاري.

هذه الأسباب وغيرها هي التي تجعل العالم يوجه عناية خاصة إلى حقوق الإنسان ويدخلها في برامج التدريب والمعاهد والجامعات، وهذا ما سنراه في القريب العاجل في مدارسنا وجامعاتنا من تدريس هذه المناهج المختصة بحقوق الإنسان والتأكيد عليها حسب تصريح المسؤولين في وزارة التربية والتعليم.

المملكة تشارك في مجلس حقوق الإنسان في جنيف

المصدر: صحيفة الاقتصادية الأحد 15 ذو الحجة 1434 هـ - 20 أكتوبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/10/20/article_794125.html

جنيف: واس
تشارك المملكة في مجلس حقوق الإنسان في جنيف الذي يبدأ أعماله غدًا ويستمر أسبوعاً لمناقشة التقرير الثاني للمملكة خلال الإستعراض الدوري الشامل .ويرأس وفد المملكة معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر محمد العيبان .
ومن المقرر أن يتحدث معالي العيبان أمام مجلس حقوق الإنسان في بيان يتناول فيه جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، في تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، إضافة إلى استعراض جهود المملكة لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المجالات كافة .

مطلوب رقابة صارمة للحد من تلاعب المخابز

المصدر: صحيفة الاقتصادية الثلاثاء 10 ذو الحجة 1434 هـ - 15 أكتوبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/10/15/article_793093.html

"الاقتصادية" من الرياض
أيد قراء لـ "الاقتصادية" قيام الفرق الرقابية في وزارة التجارة بجولات مكثفة على المخابز، للتأكد من التزام أصحابها بالأوزان المقررة للخبز والتزامها ببقية المعايير الفنية المنصوص عليها في لائحة عمل المخابز.
جاء ذلك خلال تعليقهم على الخبر المنشور أمس بعنوان "الكعكي لـ «التجارة»: سنقاضيكم .. اتهاماتكم بلا أدلة"
وطالب القارئ أبو محمد السلطات المختصة القيام بدورها الرقابي عبر فروعها المنتشرة في السعودية بجولات مكثفة على المخابز، للتأكد من التزام أصحابها بالأوزان المقررة للخبز وهي 640 جراما، مع الأخذ في الحسبان الحد الأدنى المسموح به لوزن الخبز وهو 510 جرامات، تفاديا للتلاعب".
وقال القارئ إبراهيم "أرجو من وزارة التجارة الطلب من هذا المتحايل على القانون أن يبرز الشهادات الصحية للأطفال الموظفين عنده (حسب قوله) وذلك لأدانته بتوظيف أطفال عنده ويجب هنا أن تدخل هيئة حقوق الإنسان لقضية إنسانية ضد هذا المستغل وهي تجريمه لاستغلال الأولاد الصغار في أعمال شاقة وإبعادهم عن تلقي التعليم".
واعتبر القاري الجهيني من المهم جدا إن تشكل وزارة التجارة وصوامع الغلال ومطاحن الدقيق لجان تحقيق لمعرفة مصير حصص الدقيق التي تمنح للمخابز بأسعار مدعومة وهل تذهب هذه الحصص للأغراض المقصودة أم تذهب لأشياء أخرى ليس من بينها صناعة الخبز، وأضاف: مهم جدا سرعة تحديث البيانات لمعرفة التجار المتلاعبين، وإيقاف تقديم كميات الدقيق لهم".
وتساءل القاري المصباح "إذا كانت التسعيرة تشمل أربعة أنواع من الخبز التي سعرتها الوزارة فأنت تقول إن الذي لم تسعره الوزارة يحق لك أن تتلاعب بتسعيرته؟ عجيب والله هذا هو التحايل بأم عينه.! يعني أنت تتصيد أي فجوة في القانون للتلاعب وكذلك توظيفك لصغار السن هو دلالة على أن نيتك مضاعفة الربح لأن صغار السن يتلقون أدنى الأجور".
وأشار القارئ (مواطن) إلى بعض متعهدي التوزيع في مكة الذين يعمدون إلى التأخر في تسلم الكميات المخصصة لهم أسبوعيا في الوقت المحدد، خشية وضعه في المخازن، وتحملهم مبالغ إضافية نتيجة التنزيل والتحميل مما يسبب ربكة في السوق وطالب (مواطن) بوضع قوانين رادعة لكل من تسول له نفسه التلاعب بقوت الناس".

وكان مسؤول في مصنع مخابز الكعكي، قد قال لـ "الاقتصادية" إن "المصنع سيتجه بعد موسم الحج لمقاضاة وزارة التجارة التي قامت بالتشهير غير المبرر لمصنعه على حد تعبيره. وكانت وزارة التجارة والصناعة في مكة المكرمة كشفت البارحة الأولى في بيان رسمي موزع، عن مخالفات لدى مصنع مخابز الكعكي تمثلت في "إنقاص أوزان الخبز، وتشغيل الأطفال على خطوط الأفران والتعبئة، وعدم وجود شهادات صحية لمعظم العاملين، وسوء تخزين الطحين، مع مخالفات نظافة في المقر".

ووصف المسؤول في المصنع ما وصفته الوزارة في المخالفات بـ "غير دقيقة، وليس عليها أي دلائل مادية تثبت صحتها".

وأشار إلى أن "مندوب وزارة التجارة، اختلط عليه الأمر في قياس أوزان الخبز التي يجب أن تكون ضمن نطاق التسعيرة، وتلك التي خارج التسعيرة ويحكمها نظام العرض والطلب"، مفيدا بأن "التسعيرة الحكومية لا تشمل إلا أربعة أنواع من الخبز.

يأتي حديث المسؤول في المصنع، في وقت أكدت فيه لـ "الاقتصادية" مصادر في وزارة التجارة، أن "مصنع مخابز الكعكي الذي تم ضبطه البارحة الأولى واقع في مخالفات عدة، لم يتوقف، وهو يواصل العمل بعد أن تم تصحيح وضعه"، وقال: "تم التأكد من تصحيح جميع الأوضاع التي رصدت في المصنع، ومن أبرزها عدم تشغيل الأطفال".

المملكة لمجلس حقوق الإنسان: ملتزمون بحقوق المرأة والطفل والعمال

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/99690.html

واس-الرياض

أكد الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان، التزام المملكة باحترام وتعزيز حقوق الإنسان، بالإضافة إلى دعم الآليات الدولية في هذا المجال حول العالم ماليا ومعنويا.

واستعرض رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية، في كلمته صباح أمس الاثنين أمام الدورة السابعة عشرة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، التقرير الدوري الشامل الثاني الذي يتناول أبرز التطورات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان في السعودية منذ التقرير السعودي الأول الذي عرض أمام المجلس نفسه عام 2009.

وشدد على الدور الذي تقوم به المملكة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، من خلال عضويتها في مجموعة العشرين الدولية، كمدافع عن حقوق الدول النامية وراع لمصالحها، أو على مستوى المبادرات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية العالمية؛ بهدف تحسين برامج التنمية الإنسانية وخاصة ما يتعلق بأعباء الديون على الدول النامية.

وقال إن المملكة تنازلت عما يزيد على ستة بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الأقل نمواً، وتبرعت بخمسمائة مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي، و تجاوز ما قدمته المملكة من مساعدات غير مستردة وقروض خلال العقود الثلاثة المنصرمة ما يقارب (103) مليارات دولار، استفادت منها (95) دولة نامية.

وأضاف في كلمته: لقد كرم الله المملكة بخدمة الحرمين الشريفين، وضيوف الرحمن، وتوفير الظروف المناسبة لممارسة شعائرهم الدينية، حيث أولت المملكة رعاية حجاج بيت الله الحرام أهمية قصوى، وأقامت المشاريع الكبيرة والمنجزات العملاقة وعلى رأسها توسعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والتي تعتبر أكبر توسعة في تاريخ الحرمين الشريفين؛ لتيسير ممارسة المسلمين من كافة أنحاء العالم لشعائرهم الدينية.

حماية حقوق الانسان
وشدد على احترام المملكة على الدوام حماية حقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة، انطلاقاً من إيمانها العميق بما تضمنته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية، تحمي هذه الحقوق، وتجرم انتهاكها، ووفاءً بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.
وقال إن النظام الأساسي للحكم المستمد من الشريعة الإسلامية، يؤكد على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، وتحمي الحقوق والحريات الأساسية. حيث يشير إلى أن الحكم في المملكة يقوم على أساس مبادئ العدل والشورى والمساواة، كما يوجب النظام على الدولة حماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، إضافة إلى واجب الدولة في كفالة الحقوق في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وكفالة حق العمل، وسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل على حد سواء، مع توفير الدولة للتعليم العام والالتزام بمكافحة الأمية.
وأكد تضافر التشريعات الوطنية في المملكة؛ لضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة، وسواها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع من يعيش على أراضي المملكة بحقوقه وبالعيش الكريم.
وشدد على أن ضمان استقلال السلطة القضائية مبدأ ثابتاً ومرتكزاً رئيساً؛ لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث تحمي العدالة حياة المواطنين وممتلكاتهم وحرياتهم وحقوقهم.
وأضاف أن المملكة العربية السعودية أرض الحرمين الشريفين، وقبلة أكثر من مليار ونصف المليار مسلم، ما فتئت تؤكد على أهمية مواثيق حقوق الإنسان واحترامها، وإشاعة ثقافة الحوار والتسامح ونبذ العنف والكراهية، ونشر الوسطية والاعتدال.
وقال: اسمحوا لي في هذه المناسبة أن أقتبس من كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في المؤتمر الذي عقد بمكة المكرمة في أكتوبر الحالي على هامش موسم الحج لهذا العام بعنوان «حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية»، فقد جدد -حفظه الله- التزام المملكة بالمواثيق الدولية، وتأكيدها على أن حقوق الإنسان كاملة ومصونة في الشريعة الإسلامية، وأن المملكة لم تكن حديثة عهد بحقوق الإنسان بل إنها تطبقها - منذ قيامها - في إطار تطبيق الشريعة الإسلامية، وهي تراعي في تطبيقها ما تقتضيه المعاصرة من التزامات، وبهذا أعطت نموذجاً تطبيقياً رائداً، في مجال التوفيق بين الالتزام بالإسلام، والاستفادة من التجارب الإنسانية الإيجابية.
وأوضح العيبان في كلمته، انضمام المملكة إلى عدد من الصكوك الدولية الرئيسة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد من الصكوك والمواثيق الإقليمية.
المساواة وحقوق المرأة
وفي مجال حقوق المرأة، أوضح أن الشريعة الإسلامية تكفل المساواة العادلة بين الجنسين، ولا تفرق الأنظمة بين الرجل والمرأة، وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم الذي نص في مادته الثامنة على أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، فالمرأة لها ذمة مالية مستقلة، وأهلية قانونية كاملة تكفل لها حرية التصرف وممارسة شؤونها باستقلالية تامة ودون أي قيود.
مفاهيم مغلوطة
وبيّن أن كثيراً مما يثار حول بعض الممارسات المتعلقة بوضع المرأة في المملكة يعود إلى مفاهيم مغلوطة أو معلومات تفتقد الدقة والموضوعية، أو إلى ممارسات خاطئة تناقض أحكام وقيم الشريعة الإسلامية والقوانين الوطنية، ولمعالجة مثل هذه السلوكيات فإن الدولة تكرس جهودها في مجالات التربية والتعليم والتثقيف في موضوعات حقوق الإنسان، باعتبارها من الأدوات المهمة والفاعلة لرفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة، ومكافحة جذور هذه الممارسات الخاطئة. ويعتبر برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي تضطلع به هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع جهات حكومية وغير حكومية إحدى هذه الأدوات.
وتساهم المرأة السعودية في صناعة القرار الوطني، من خلال توليها مناصب قيادية في القطاعين الحكومي والأهلي، وعضويتها في مجلس الشورى بنسبة لا تقل عن ٢٠ بالمائة، إضافة إلى حقها في الانتخاب والترشح لعضوية المجالس البلدية.
وتأكيدا على دور المرأة قال العيبان: اسمحوا لي أن أقتبس هنا من كلمات خادم الحرمين الشريفين حول دور المرأة السعودية حيث قال، عند الحديث عن التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد، «لا يمكن إغفال أو تجاهل دور المرأة السعودية ومشاركتها في عملية التنمية ... وقد أثبتت المرأة السعودية قدرتها على تحمل المسؤوليات بنجاح كبير ... إننا نتطلع إلى إعطاء المرأة دوراً حيوياً وأساسياً، بطريقة تخدم مصالح هذه الأمة ...».

وفيما يخص حقوق الطفل قال العيبان :تؤكد المملكة التزامها برعايتها وحمايتها لهذه الحقوق، ليس فقط باعتبارها طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، بل انطلاقاً من التزامها بواجباتها المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحافظ على جميع المصالح الفضلى للطفل. وقد انتهت اللجنة الوطنية للطفولة مؤخراً من إعداد استراتيجية وطنية للطفولة، تعنى بضمان حقوق الطفل في كافة المجالات.

وأوضح العيبان في كلمته أن الدولة عززت إجراءاتها في مجال الحماية من كافة أشكال التعسف والعنف من خلال اتخاذ العديد من التدابير، ومن ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء الذي يهدف إلى حماية أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة.

حقوق العمالة

وحول العمالة في المملكة أوضح أن المملكة تستضيف على أراضيها ما يقارب تسعة ملايين من غير السعوديين الذين قدموا للمملكة للعمل في مجالات متنوعة. وتعمل المملكة على اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية حقوقهم وتهيئة الظروف الإنسانية المناسبة؛ لتمكينهم من أداء أعمالهم. وفي هذا الاطار فقد صدرت العديد من القرارات الوزارية، وتم تبني آليات رقابية ساهمت في تحسين أوضاع أولئك العمال وتعزيز حقوقهم ومن ذلك اصدار لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، وإنشاء آلية إلكترونية لحماية أجور العمال وإلزام أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص، والسعي إلى إبرام اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول التي تفد منها العمالة، وتطبيق ومراقبة الالتزام بحظر تشغيل العمال تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى الساعة الثالثة مساءً خلال الفترة من بداية شهر يونيو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام.

وبيّن أن أنظمة المملكة تحظر بشكلٍ خاص التمييز الديني في مجال العمل، حيث تقضي المادة (61) من نظام العمل بأن يمتنع صاحب العمل عن كل قول أو فعل يمس كرامة العمال أو دينهم، وأن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في النظام دون الحسم من أجورهم لقاء هذا الوقت، كما ألزم النظام في مادته (104) صاحب العمل بتمكين العامل من القيام بواجباته الدينية.

وفي مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة، فعلى الرغم من أنه لاتزال هناك بعض التحديات المرتبطة باستقطاب الشباب من الجنسين في سوق العمل، إلا أن السنوات الماضية شهدت تبني العديد من المبادرات الحكومية وغير الحكومية التي تهدف الى إيجاد فرص عمل كريمة للجنسين.

وفي مجال توفير السكن الملائم قال لقد أصدرت المملكة العربية السعودية العديد من القرارات والإجراءات، ومن ذلك ودعم مشاريع الإسكان بمبلغ 15 مليار ريال، واعتماد بناء خمسمائة ألف وحدة سكنية بمبلغ مائتين وخمسين مليار ريال، ودعم صندوق التنمية العقارية بمبلغ أربعين مليار ريال.

كما أولت الحكومة مجال الرعاية الاجتماعية مزيداً من الاهتمام، من خلال دعم الأسر المحتاجة، وتقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة من خلال برامج موجهة لجميع فئات المجتمع، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة .

وأشار لمبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، حيث تم افتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا في نوفمبر 2012م. والذي يهدف إلى تحقيق التفاهم والتعايش السلمي وإشاعة الحوار والتسامح بين الشعوب وتعزيز القواسم المشتركة بين أتباع الأديان، وجعل الاختلافات بين اتباع الديانات والثقافات أساساً للتفاهم. وقال لقد أطلقت المملكة العديد من المبادرات في مجال مكافحة الإرهاب ونبذ كل سلوك يؤدي إليه مع العمل على احترام حقوق الإنسان. وقدمت تبرعاً بمبلغ عشرة ملايين دولار لإنشاء المركز لمكافحة الإرهاب، وأعلنت في هذا العام (2013م) عن تبرعٍ اضافي بقيمة مائة مليون دولار لدعم وتفعيل أنشطته وتحقيق الهدف والغايات التي أنشئ من أجلها.

مكفوفون يعترضون على تجاهلهم ومدارس ومرافق عامة لا تزال بلا خدمات

برنامج الوصول الشامل للمعوقين حركياً..طيب وغيرهم!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/22/article877632.html

الرياض، تحقيق - سلطان العثمان

يواجه العديد من ذوي الإعاقة الكثير من التحديات التي قد تحد من قدراتهم أو تمنعهم من تنفيذ بعض المهام والأدوار المُتوقَّعة منهم باستقلاليَّةٍ تامةٍ، ومن ذلك العناية بالذات أو ممارسة بعض النشاطات على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ضمن الحدود الطبيعيَّة. والإعاقة مهما كان نوعها أو درجتها، فإنَّها ليست مُسوِّغاً للاستسلام أمام دروب الحياة الصعبة والمجهولة، وليست مبرراً للتهميش أو الإقصاء، بل إنَّها قد تُشكِّل حافزاً مُحرِّضاً للتحدِّي وإثبات الذات وتحويل الشخص ذوي الإعاقة إلى شخص فاعلٍ مُساهم ومُشارك في التنمية الوطنيَّة. وقد نجح العديد من ذوي الإعاقة في تسجيل نجاحاتهم واثبات وجودهم في مجالات عديدة وميادين مختلفة؛ وذلك بتوفيقٍ من الله –عزَّ وجلّ- ثمَّ بقوَّة الإرادة والعزيمة والإصرار، بيد أنَّ العديد منهم لا يزالون يُعانون نتيجة عدم تهيئة البيئة المُناسبة لهم بما تحتويه من مرافق مُعدةً بشكلٍ يُراعي إعاقتهم وبشكلٍ يضمن تمكينهم من الإفادة منها بشكل أكبر والتنقُّل داخلها دون الحاجة إلى مدّ يد العون والمساعدة لهم. ونتيجةً لأهمية تهيئة البيئة المكانيَّة والمرافق الخدميَّة في هذا الجانب فقد تبنَّى "مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة" برنامج "الوصول الشامل" الذي يهدف إلى تكييف البيئة والمرافق الخدميَّة لمصلحة ذوي الإعاقة، وأصدر المركز أربعة أدلَّةً إرشاديَّةً يتعلَّق الأول منها بالوصول الشامل في "البيئة العمرانيَّة"، مُستهدفاً المُخططين والمِعماريين والمُهندسين ومُصمِّميّ الديكور الداخليّ ومُخطِّطي المدن وصانعي القرار من المُهتمين في القطاعين العام والخاص في تطبيق المبادئ والاشتراطات الخاصَّة بالوصول الشامل في "البيئة العمرانيَّة" على مشروعات البناء المُستجدَّة وتهيئة المباني القائمة؛ من أجل استيعاب فئات المُجتمع بما فيهم كبار السن والأشخاص الذين لديهم إعاقة. وتمَّ تصميم الدليل بطريقةٍ تُراعي حالات وظروف الفئات السابقة عبر تحديد الاشتراطات المُوجَّهة للمرافق الإداريَّة والرعاية الصحيَّة والتعليميَّة والدينيَّة والتجاريَّة والترفيهيَّة والسكنيَّة، إذ إنَّ الوصول الشامل في "البيئة العمرانيَّة" سيُمكِّن جميع فئات المجتمع من العيش في استقلاليَّة وقضاء احتياجاتهم والإفادة من جميع المرافق.

البيئة العمرانيَّة

واحتوى الدليل الإرشادي للوصول الشامل في "البيئة العمرانيَّة" على عدد من الاشتراطات الفنيَّة، بعضها يتعلَّق بالعناصر الخارجيَّة كالبوَّابات والمواقف والأرصفة والدرج والمُنحدرات ومعابر المُشاة، فيما يتعلَّق البعض الآخر بالعناصر الداخليَّة كالمداخل والممرات والمصاعد والأبواب ودورات المياه والغُرف، كما أنَّ من بينها ما يتعلَّق بالعناصر التكميليَّة وأنظمة الاتصال والسلامة، مثل ماكينات البيع ومناطق الاستراحات والانتظار والهواتف ومخارج الطوارئ، ورُوعي هندسيَّاً ما يتعلَّق بالمُتطلَّبات الخاصَّة بنوعيَّةٍ خاصَّةٍ من المباني، مثل المحاكم ومراكز الشرطة والمكتبات والمساجد.

النقل البريّ

وفيما يتعلَّق بالدليل الإرشاديّ الثاني للوصول الشامل، فإنَّه مرتبط بوسائط "النقل البريّ"، إذ يُحدِّد هذا الدليل الاشتراطات اللازمة لجميع المركبات ومعدات الصعود المرتبطة بها، والتي تُستخدم في أنظمة النقل العام المحليّ والنقل البريّ بين المدن، كما يُناقش أنظمة الإعلام بمُخطَّط الرحلة وأنظمة تحصيل الأُجرة والسطح البيني للتعامل بين المركبة والمواقف والمحطات، إلى جانب احتوائه على الاشتراطات الفنيَّة واشتراطات التصميم الخاصَّة بالوصول الشامل في النقل البري المُتعلِّق بحافلات النقل الجماعيّ والنقل السريع ومركبات النقل الخاصَّة وسيَّارات الأُجرة والقطارات.

الوِجهات السياحيَّة
كما يتعلق الدليل الإرشاديّ الثالث للوصول الشامل ب "الوجهات السياحيَّة وقطاعات الإيواء"، ويهدفُ إلى توفير مواد إرشاديَّة لتطبيق الوصول الشامل داخل بيئات منشآت الإقامة، إلى جانب إرشاد أصحاب الشأن السياحي؛ لضمان الحد الأدنى لمستويات سهلة الوصول في الوجهات السياحيَّة، ويشمل الدليل جميع قطاعات الإيواء وأماكن السياحة، مثل الفنادق والوحدات السكنيَّة المُؤثَّثة والمُنتجعات السياحيَّة والمتنزَّهات وبيوت الشباب والمُجمَّعات السكنيَّة، إلى جانب السكن المُؤقَّت والملاهي وكذلك المراكز التجاريَّة والمنشآت الثقافيَّة، إضافةً إلى الواجهات البحريَّة وممرَّات المُشاة.
النقل البحريّ
وسلَّط الدليل الإرشادي الرابع للوصول الشامل الضوء على الجوانب المُتعلِّقة بوسائط "النقل البحري" التي تشمل جميع سُفن الرُّكاب سواءً الصغيرة منها ذات الطابق الواحد أو مُتعدِّدة الطوابق، إلى جانب السُّفن السياحيَّة وسُفن الخدمات السياحيَّة، وكذلك المحطَّات البحريَّة ومعدَّات صعود السُّفن والوصول لمرافق السفينة والاتصال بين السُّفن عبر ممرَّات العبور والجسور والأرصفة، وسيُمكِّن هذا الدليل المهندسين البحريين والمُصنِّعين ومُصمِّميّ الديكور الداخلي وغيرهم من استيراد سُفن ركَّاب سهلة الوصول، وتطبيق المُواصفات المطلوبة في السُّفن الجديدة، وتجديد السُّفن الحاليَّة والمحطَّات البحريَّة؛ من اجل استيعاب الجميع.
سهولة الوصول
وهنأت "د.فوزية محمد أخضر" - عضو النظام الوطني للمعوقين، وعضو مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين - جميع ذوي الإعاقة وأسرهم بمناسبة صدور الأمر السامي الكريم رقم (35362) وتاريخ (1434/9/22ه) لبرنامج الوصول الشامل على المستوى الوطني، مُضيفةً أنَّ البرنامج يأتي تجسيداً لما تُوليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من رعاية واهتمام بذوي الإعاقة ولبقيَّة فئات المجتمع المنتفعين من هذا البرنامج الوطني العام، مُوضحةً أنَّ البرنامج يُعدُّ أحد أهم إنجازات مركز الأمير "سلمان" لأبحاث الإعاقة، وجزءاً مهماً من نظام رعاية ذوي الإعاقات المُقرّ من الدولة والصادر بمُوجب المرسوم الملكي رقم (37/م) وتاريخ (1421/9/23ه) القاضي بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (224) وتاريخ 1421/9/14ه الخاص بإقرار النظام.
وقالت إنَّ البند الثالث من النظام أكَّد على ضرورة تسهيل تواصل هذه الفئات بكل الطرق المُمكنة؛ لدمجهم في المجتمع والتواصل مع الجهات المُختصة لوضع الشروط والمواصفات الهندسيَّة والمعماريَّة الخاصَّة باحتياجات ذوي الإعاقات في أماكن التأهيل والتدريب والتعليم والرعاية والعلاج، ومناقشة أنماط ومعايير التصاميم التي تُغطِّي بيئات المباني والمواصلات والسكن والترفيه؛ لتسهيل وصولهم إلى جميع المرافق الحكوميَّة والخدميَّة في البلاد، مُشيرةً إلى أنَّ التطبيق العملي لمعايير سهولة الوصول الشامل سوف يُمكِّن من مساعدة ذوي الإعاقات من المشاركة في التنمية الوطنيَّة.
غير معمم
وأضاف "د.تركي بن عبدالله القريني" -أستاذ التربية الخاصَّة المُساعد بجامعة الملك سعود- أن مفهوم الوصول الشامل لذوي الإعاقات غير مُمارس لدينا في العديد من المرافق الحكوميَّة والخاصَّة، رغم أهميته في أيّ مجتمع، مُستشهداً بوجود مدارس لا تتوفر بها المصاعد الكهربائيَّة أو المُنحدرات وغيرها من التسهيلات التي يمكن أن تُساعد التلاميذ الذين لديهم إعاقة في التنقل بين مرافق المدرسة والإفادة من الأنشطة الصفيَّة واللاصفيَّة في تلك المرافق، لافتاً إلى أنَّ "برنامج الوصول الشامل" المُطبَّق في "جامعة الملك سعود" يُعدُّ أُنموذجاً يمكن أن تُحاكيه الجامعات الأُخرى.
وأشار إلى أنَّ "برنامج الوصول الشامل" ساهم في تكييف البيئة المعماريَّة والتقنيَّة للطلاب ذوي الإعاقة، الأمر الذي سهَّل لهم عمليَّة التنقُّل بين مرافق الجامعة، إلى جانب الإفادة من خدمات "الويب" المُتاحة، سواءً في عمليَّة القبول أو غيرها من الخدمات المُتاحة على مواقع "الإنترنت" بمرافق الجامعة.
عقوبات رادعة
وأكَّد "د.أحمد بن صالح السيف" -عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان- على أنَّ "برنامج الوصول الشامل" يُجسِّد تحقيق مفهوم تعزيز حقوق ذوي الإعاقة الذي دعت إليه اتفاقيَّة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الرامي إلى إزالة العراقيل الماديَّة والنفسيَّة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم الأساسيَّة، ومن ذلك استخدام المرافق العامَّة والخاصَّة، الأمر الذي له أثرٌ بالغٌ في تقدير الذات ودعم العيش المُستقلّ لهم، مُشدِّداً على أهميَّة تنفيذ البرنامج، وإلزام الجهات ذات العلاقة به، وإشاعة الوعي بالعمل به عبر نشر اللوحات التعريفيَّة والإرشاديَّة التي تُشكِّل مظهراً حضارياً للدولة، داعياً إلى سن عقوبات رادعة بحق من لم يعمل على تنفيذه والالتزام به.
اعتراض "المكفوفين"

وانتقد عدد من "المكفوفين" تطبيق "برنامج الوصول الشامل" في البيئات المكانيَّة وتهيئتها للأشخاص المُعوقين حركياً فقط، في الوقت الذي تمَّ فيه تجاهل الفئات الأخرى لذوي الإعاقة البصريَّة والسمعيَّة، مشيرين إلى أهميَّة اعتماد وتطبيق مواصفات تتعلَّق بالوصول الشامل للمُعوقين بصرياً، ومن ذلك إنشاء مسارات أرضيَّة وعلامات تحذيريَّة تكون قبل سلالم الدرج، إلى جانب التقنيات الأُخرى المُختلفة التي من شأنها تحقيق أمن وسلامة "الكفيف" ومنحه الاستقلاليَّة التامَّة في الحركة والسير بحُريَّة وأمان.

وانتقد "محمد الشويمان" -كفيف- تطبيق "برنامج الوصول الشامل" في البيئات المكانيَّة وتهيئتها للأشخاص المُعوقين حركياً فقط، في الوقت الذي تمَّ فيه تجاهل الفئات الأخرى لذوي الإعاقة البصريَّة والسمعيَّة، مشيراً إلى أهميَّة اعتماد وتطبيق مواصفات تتعلَّق بالوصول الشامل للمُعوقين بصرياً، ومن ذلك إنشاء مسارات أرضيَّة وعلامات تحذيريَّة تكون قبل سلالم الدرج، إلى جانب التقنيات الأُخرى المُختلفة التي من شأنها تحقيق أمن وسلامة "الكفيف" ومنحه الاستقلاليَّة التامَّة في الحركة والسير بحُريَّة وأمان.

وأيَّده في ذلك "عبدالمحسن بن محمد الدعيرم" -كفيف-، مُشيراً إلى قلَّة أعداد "المكفوفين" المُرتادين للطرقات والأسواق، مُضيفاً أنَّه في حال تمَّ ذهاب أحدهم إلى هذه الأماكن فإنَّه لا بُدَّ من وجود شخص مُرافق له؛ في ظلّ وجود بيئةٍ مكانيَّة صُمِّمت للأسوياء وأهملت ذوي الإعاقة، إلى جانب كثرة الحفريَّات والإنشاءات على الطُرق، واصفاً "برنامج الوصول الشامل" بالمشروع الرائد الذي سيفتح نوافذ الأمل لخدمة جميع فئات المجتمع دون تمييز في بيئةٍ آمنة تُراعي مُتطلَّبات واحتياجات كل فئة، بحيث تكون بيئةً صديقةً للأسوياء والأشخاص ذوي الإعاقة.

حماية الحقوق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131023/Con20131023649024.htm

تضطلع هيئة حقوق الإنسان بمسؤوليات جسام في حماية الحقوق وتعمل على تعزيز الآليات الدولية، انطلاقا من دور المملكة الرئيسي الذي يكفل تحقيق العدل والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، وإيمانها العميق بما تضمنته الشريعة الإسلامية، ونص عليه النظام الأساسي للحكم من مبادئ وقيم سامية تحمي حقوق الفرد والمجتمع وتجرم انتهاكها أو المساس بها للحفاظ على كرامة الإنسان وحماية الحريات.

ولا شك أن هيئة حقوق الإنسان خطت في فترات وجيزة خطوات إيجابية تحسب لها وللقائمين عليها في مختلف المجالات، إلا أن هذا التقدم لا يمكن أن يرجئ الحديث عن نشر الثقافة الحقوقية للإنسان والتوعية بها داخل المصالح الحكومية وخارجها لمراعاة حقوق المواطن وتقديم كل الإمكانيات لخدمته وراحته؛ تنفيذا لتوجيهات ولي الأمر الذي يشدد عليها دائما، في ظل ما تحقق من نهضة تنموية شاملة تعيشها المملكة في جميع المناطق.

ويجب أن تنتقل الهيئة في المرحلة المقبلة من دور الرقيب إلى الشراكة الحقيقية مع القطاعات الحكومية والأهلية في مجالات التوعية، للاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الجهات المعنية بتقديم الخدمات المواطن، وبما يعزز مبدأ الشفافية الذي تنتهجه الدولة وتسعى إلى تطبيقه في مختلف المصالح وحماية حقوق الإنسان، باعتباره محورا وهدفا لخطط الدولة التنموية.

المملكة .. وإعادة بناء معمار السياسة الدولية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/99847.html

اليوم

لم يحدث قط أن اتخذت المملكة موقفا على مرّ تاريخها من باب المرابحة السياسية، ذلك لأنها، ورغم إدراكها واقع السياسة الدولية القائمة غالبا على المداورة والمناورة لاجتذاب المكاسب، دولة قامت على مبدأ احترام الحقوق، والنأي عن الاستعراض أو المزايدة أو التملق، فما تقوله في قاعات المؤتمرات حول أي شأن أو موقف، هو ذاته ما تنقله عبر الخطوط الدبلوماسية أو تحاور به الآخرين، يتضح هذا جليا من خلال تلك اللغة الدبلوماسية الهادئة والواضحة التي يقودها ذلك الرجل المحنك والخبير الموسوعي في السياسة الدولية والقانون الدولي قائد الدبلوماسية السعودية الأمير سعود الفيصل، والذي يستحيل أن تراه منفعلا أو متشنجا حتى وهو يعبر عن موقف بلاده، وفي أحلك الظروف، وأشدها تعقيدا، حيث ينعكس ذلك الوقار السياسي بتماسكه مع نضج الموقف ومراميه الموضوعية على عدالة القرار، ويُكسبه كل ما يحتاج إليه من المصداقية، كل هذا يحدث بعيدا عن حسابات الأرباح والخسائر الإعلامية التي كثيرا ما يضرب لها بعض الساسة والدبلوماسيون ألف حساب لتسويق آراء أو مواقف أو وجهات نظر قد تكون معتلة، لا تجد سبيلا لتسويقها إلا من خلال عرضها كبضائع لامعة في فاترينات الإعلام الذي تغويه جاذبية الأغلفة، والألوان البراقة .

الوزن السياسي للمملكة، والذي يتجاوز وزنها الاقتصادي الكبير، والذي حصدته من خلال مواقفها المعتدلة والثابتة حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية، لم يدفعها يوما إلى البحث عن الواجهة، ولا إلى مزاحمة الآخرين على مقاعد الصفوف الأمامية، لأنها تعي تماما أنها بمواقفها الثابتة وغير القابلة للمزايدة، تمثل الركن الثابت الذي يزن الأمور بميزان عدالة المبادئ، ويتعامل معها بمنطق المسؤولية الإنسانية والأخلاقية، لذلك لم يُسجّل في تاريخها الدبلوماسي أنها دخلت في أي سجالات من أجل إثبات الحضور، أو الظهور بمظهر التاجر السياسي الذي يعرض بضاعته وفق منطق العرض والطلب .

وحتى وهي تتخذ هذا الموقف الحاسم من عضوية مجلس الأمن، لم تكن لتفصح أمام الرأي العام العالمي عن ذرائع هذا القرار ودوافعه، لولا أنها لم تجد بُدا من ذلك لإيصال رسالتها الأخلاقية، والتي تسعى لإعادة صياغة معمار السياسة الدولية تجاه قضايا الأمة وفق أبسط معايير العدالة، حيث كان بوسعها أن تربح هذا المقعد الذي يُقاتل من أجل نيله الكثيرون، وتبرر بأنها قبلت بذلك من أجل العمل على إصلاح هذه المنظومة من الداخل، وهو التبرير الأكثر تسويقا، والأقل خسارة . لكن ولأنها تدرك أنها ستكون أمام نوافذ الفيتو الموصدة على مصالح الخمسة الأقوياء، فقد رأت أن مسؤولياتها الأخلاقية تلزمها بأن تبعث رسالتها بهذه الطريقة والتي أرغمت الجميع على التوقف عندها لرفع الغطاء عمّا يتهدد الأمن والسلم الدوليين من خطر في ظل تعدد المكاييل، ثم لأنها وطبقا لمنهجها الموضوعي والمعتدل لن تقبل بأن تكون شريكا في ميزان المثاقيل غير المتكافئة .

قضية حقوق الإنسان.. سلاح المساومة

حولت القوى العظمى النافذة في العالم قضية «حقوق الإنسان» إلى شعار سياسي، ومجال للمناورات والمساومات السياسية، أكثر مما يعبر عن عمق القضية وجديتها.

وفي تاريخنا المعاصر، أصبح من المألوف للمملكة وقادتها ومواطنيها، أنه حينما تختلف المملكة مع القوى الغربية على قضايا عربية وإسلامية، وحينما تتخذ المملكة موقفاً يتضاد مع خطط هذه القوى العظمى، يستعيد المندوبون الغربيون شعار حقوق الإنسان من الزمن الماضي، وينفضون عنه الغبار ويشنون هجوماً على المملكة، بهدف الضغط الدبلوماسي والمساومات السياسية. ولا تخرج مرافعات مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا أمس الأول في مجلس حقوق الإنسان عن هذه العادة المألوفة لنا وللمجتمعات العربية والإسلامية. وكأن بريطانيا قد خلت من المظالم، ولا تمارس حكومتها أية أخطاء مهلكة ومهدرة لحقوق الإنسان وروحه في افغانستان والعراق، وكأن الولايات المتحدة الأمريكية جنة الأرض، فيما تزج

واشنطن في سجونها مئات الأشخاص لمدد غير محدودة وبلا محاكمات، بشكل لا يختلف عن أساليب أعتى الديكتاتوريات في التاريخ، وأحياناً تقرر العدالة الأمريكية طبقاً لهوية المتهمين أو لون بشراتهم.
وليست المرة الأولى التي يحاول فيها مندوبو قوى عظمى النيل من المملكة واستخدام شعار حقوق الإنسان وسيلة للضغط، فقد سبق أن تعرضت المملكة لحملات هوجاء وظالمة لأن المملكة تتمسك بقيمها الحضارية الإسلامية وثوابتها الوطنية وتقف بصلابة مع القضايا العربية والإسلامية.
ولم تقل المملكة يوماً إنها بلد بلا أخطاء، أو أنها منزهة، ولكن حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد، حققت نقلات نوعية في مستوى التعاطي مع حقوق الإنسان ممارسة وإجراءات وتطبيقاً على الأرض. ولا ينكر هذه الانجازات سوى الذين يغلقون أعينهم عن الحقيقة أو الذين يتعمدون الإساءة إلى المملكة أو الشريعة الإسلامية التي تطبق في المملكة.
وما عرضه رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أمام مجلس حقوق الإنسان يوم أمس الأول بجنيف، لدليل واضح على أن حقوق الإنسان في المملكة محصنة، وأحياناً تتفوق ضماناتها على حصانة حقوق الإنسان لدى أغلب دول العالم، وفي مجالات تتفوق حصانة الحقوق في المملكة على ما تطبقه دول غربية، مثل مساواة المرأة والرجل في الأجر في نفس العمل.
والأشد انتهاكاً لحقوق الإنسان أن تحاول دول غربية نافذة، في إطار حرب حضارات، حرمان المسلمين من تطبيق شريعتهم الإسلامية، والعيش في إطار إيماناتهم الدينية. وهذا يعني أن الحضارة الغربية تقدم نفسها نموذجاً للكمال الحضاري وتحاول الغاء الحضارات الأخرى وتهميشها وشن حرب إعلامية وقانونية ضد هذه الحضارات. وهذا قطعاً لا يمت بصلة لأي شعور أصيل بحقوق الآخر أو احترام قناعاته الفكرية.

شرطة القصيم تنفي تعرض امرأة لكسر يدها أثناء تنفيذ الإجراءات النظامية بحقها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878026.html

بريدة - واس
أكد الناطق الإعلامي بشرطة منطقة القصيم العقيد فهد الهبدان عدم صحة ما يتم تناوله عبر شبكات التواصل الاجتماعي عن تعرض امرأة لكسر يدها أثناء تنفيذ الإجراءات النظامية بحقها، وقال إن السجون ودور التوقيف تخضع لإشراف هيئة التحقيق والادعاء العام وكذلك هيئة حقوق الإنسان، واللتان تشرفان على أوضاع الموقوفين وتتخذ الإجراءات النظامية حيال أي مخالفات يتم رصدها.

قالت لـ "سبق": لم أشاهده إلا مرةً ويرفض زواجي من "غير قبليين"

"حقوق الإنسان بجدة" تنظر عضل طبيبة سعودية من والدها

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://sabq.org/k6Gfde

عبد الله السالم- سبق- جدة:
تنظر هيئة حقوق الإنسان - فرع مدينة "جدة"، قضية عضل طبيبة سعودية (27 عاماً)؛ يرفض والدها زواجها من أشخاصٍ "غير قبليين" على الرغم من أنه لم يرعها ولم يشاهدها إلا مرةً واحدةً وهي في الخامسة عشرة، حيث إنه منفصلٌ عن والدتها.
وسردت الطبيبة التي تعمل في أحد أشهر وأكبر المستشفيات في مدينة جدة، لـ "سبق"، تفاصيل القضية، وقالت: "منذ حمل والدتي بي انفصل والدي عنها وتزوّج أخرى وبالطبع لم يقع الطلاق إلا بعد ولادتي".
وأضافت: "عشت طول حياتي عند أمي التي ربتني هي وعائلتها من جدي وجدتي وأخوالي".
وتابعت: "والدي لم يصرف عليَّ ريالاً واحداً فهو لم يشاهدني إلا مرةً واحدةً، حينها كان عمري 15 عاماً".
وقالت الفتاة: "مرت السنون لا أنا سألت عن والدي ولا هو سأل عني، التحقت خلالها بكلية الطب وعانيت لأنني لا أملك بطاقة أحوالٍ وذهبت للأحوال المدنية وطلعت (برنت) لكي أدخل الكلية ودخلت الكلية".
وأضافت: "في السنة الثانية لي بالكلية سألت والدي عن بطاقة العائلة، فأجاب أن بطاقة العائلة ضائعة".
ولفتت إلى أن "هذا تهرُّب لكيلا أقوم باستخراج بطاقه خاصّة بي، وكان أحد أقاربي يحضر جواز سفري منه لإنهاء الإجراءات المتعلقة بدراستي".
وقالت: "مرت سنون وتوظفت ثم تقدّم لي أشخاصٌ عدة، وهو يرفض، بسبب أنهم غير قبليين وكلهم يأتون عن طريق والدتي".
وأضافت: "توجّهت لمحامين فطلبوا حل المشكلة ودياً، لكنه رفض ذلك نهائياً".
وقالت: "بعدها توجّهت إلى هيئة حقوق الإنسان وقابلت مسؤولة - تحتفظ "سبق" باسمها - وشرحت لها معاناتي وقمت بتعبئة بياناتي وتمّ رفعها للإدارة".
وأضافت: "سلّموني رقم شيخين - تحتفظ (سبق) باسميهما - إلا أن محاولاتهما باءت بالفشل رغم أن أحدهما حاول خطبتي لابنه إلا أنه قُوبل بالرفض".
وقالت الفتاة الطبيبة لـ "سبق": "أطالب بحل مشكلتي فليست هي الوحيدة؛ فهناك الكثير من الفتيات يتعرّضن للعضل من ذويهن فمَن ينصفهن؟".

الحياة
AL HAYAT

يا حلونا في التقارير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564204

بدرية البشر

بالأمس تابعت «هاشتاق» نشطاً ينقل عبارات رئيس الوفد السعودي ورئيس هيئة حقوق الإنسان في مؤتمر جنيف لحقوق الإنسان، وبعد أن قرأت ما ورد في التقرير اكتفيت بنتيجة تقول: «يا حلونا في التقارير»، فمن يقوم عادة بصياغة التقارير الرسمية هم لجنة سكرتارية، طموحها أن يرضى عنها الرئيس وليست «لجان تقصٍّ» حيادية وموضوعية.

الشعارات والتمنيات والتطلعات التي لا تترجم على الأرض وفي الأنظمة هي ما تجعل الناس تشعر أن هيئة حقوق الإنسان كان كل همها «أن تتجمل بعيداً عن الحقيقة».

التقرير تحدث عن إيمان المملكة بمواثيق حقوق الإنسان التي تكفل العدل والمساواة بين المواطنين رجالاً ونساءً، ولم يكن صعباً تبنيها، فهي أساس وجوهر ديننا، لكن هذا الكلام الذي يعجبنا يصبح - للأسف - عند التطبيق محل خلاف حين تترجمه الأنظمة، وعلى رأسها مؤسسة القضاء التي ترفض «نظام التقنين»، بحيث أصبحت الأحكام المزاجية للقضاء محل تندر وسخرية وهي أكبر دليل على أن الكلام غير الفعل.

أما ما جاء في التقرير عن حقوق المرأة وتطبيقاتها في السعودية فلا يقابله غير المثل القائل: «أسمع كلامك أصدقك أشوف عمايلك أتعجب»، فقد بالغت هيئتنا الموقرة حين قالت: «إن الأنظمة كفلت للمرأة المساواة أمام القانون»، ولعل «الهيئة» فاتها أن تراجع موقع المرأة في أنظمة التعليم والإسكان والصحة والشؤون البلدية، كي تعرف أن المواطن الذي يشار إليه في النظام هو الرجل فقط وليس المرأة، وأن أكبر معركة كسبتها المرأة في ميدان المساواة هو العمل «كاشيرة»، أي محاسبة صندوق في محل تجاري، وأن أكبر منصب شغلته امرأة واحدة لم يتكرر هو: نائب وزير التعليم، تم وضعها لطرد عين الحسود، ثم نامت مطمئنة، أما أضعف مكان تجد فيه المرأة من يدافع عن عدلها ومساواتها فهو وزارة العدل التي ترفض إقرار نظام الأحوال الشخصية، والأسوأ منه أن القاضي لا يعترف ببطاقتها المدنية كإثبات هوية، ويلزمها بأن تحضر معرفين يشهدان بأنها فلانة.

أما في التعليم الذي كلف برنامج تطويره 7 بلايين ريال، فهو لا يزال يدرس أن المرأة نصف «مجنونة» وحين تحيض أو تحمل تصبح «مجنونة بالكامل»، ومن باب المساواة يجب أن يتحدثوا عن جنون الرجال أيضاً، ثم يقول التقرير أخيراً: إن ما يُشاع عن المرأة في السعودية مفاهيم مغلوطة، وهذا صحيح 100 في المئة، لكن أن تتحول هذه المفاهيم المغلوطة إلى أنظمة مكتوبة، فهنا يرتكب الخطأ نفسه.

أما نشْر روح التسامح واحترام الأديان الذي تحدثت عنه «الهيئة»، فقد كان من باب المبالغات أيضاً، فهذه الشعارات ليست قيماً أساسية في مناهج التعليم، وأما حقوق الطفل والعنف الأسري فحدِّثْ ولا حرج.

سأعتبر أن تقرير «الهيئة» الرسمي حماسة يقع فيها كل من يريد أن يجمّل الصورة، لكن عادة ما يصاحب كل تقرير دولي لحقوق الإنسان ما يُعرف بـ «تقرير الظل»، وهو تقرير موازٍ لتقرير الحكومة الرسمي، وقد يصحح بعض مبالغاته وعادة ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان... فأين هذا التقرير؟ لا بد من أن أحداً سأل عنه في مؤتمر جنيف. فبماذا أجابه رئيس الوفد؟

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق الإنسان والثوابت

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/10/23/article_794689.html

كلمة الاقتصادية

بإغلاق هيئة حقوق الإنسان السعودية باب "تسييس" ملفاتها، أمام المجلس الدولي لحقوق الإنسان، لم تغلق الباب على نفسها، بل تركته مفتوحاً دائماً للتحولات التي لا تتعارض مع المبادئ الأساسية المتبعة في المملكة. ونجاح الهيئة في ذلك، يأتي في الوقت المناسب فعلاً، وخصوصاً أن اجتماع المجلس الدولي، جاء بعد أيام قليلة من اعتذار السعودية عن قبول العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، لأسباب بات العالم أجمع يعرفها. هناك دول ممثلة في مجلس حقوق الإنسان، مستعدة دائماً للاصطياد في الماء العكر، لأسباب يعرفها العالم أجمع أيضاً. هناك جهات اعتادت أن "تسيِّس" ما لا يمكن "تسييسه"، فكيف الحال مع موقف سياسي تاريخي سعودي حيال مجلس الأمن الدولي، عبّر بالفعل عن مشاعر كل الشعوب العربية، المتعارضة مع نيّات بعض حكوماتها؟!

تفهمت 104 دول كل الملفات التي طُرحت للنقاش. وهذا أمرٌ كان ضرورياً، ويعكس نجاحاً لهيئة حقوق الإنسان السعودية في هذا المجلس، المليء بالمطبات والسراديب والأزقة الخلفية. ولكن هل اكتفت المملكة بـ "التفهم"؟ أو هل اعتبرته خط النهاية؟ أو هل تعاملت معه كانتصار كافٍ، لعدم التعاطي مع الملفات المطروحة دائماً في مجلس حقوق الإنسان؟ الجواب عن مجمل هذه الأسئلة، هو: لا. فقد قدمت أمام المجلس المذكور صورة واضحة لملفات كثيرة، وفي مقدمتها تلك التي تتعلق بالمرأة، وحقوق العاملين الأجانب في المملكة، ولا سيما في أعقاب صدور قوانين توفر لهم الحماية اللازمة من الإيذاء وحفظ الحقوق كاملة، فضلاً عن لائحة العمالة المنزلية. هذه القوانين، حسمت كثيراً من المشكلات التي كانت عالقة لسنوات طويلة، وأسّست لإصلاح مستدام وواجب في هذا المجال، كما أنها بيّنت حقوق الأطراف بوضوح، وقطعت الطرق أمام أي محاولات يغذيها الجشع، للالتفاف عليها. فحتى في البلدان التي اعتمدت مثل هذه القوانين قبل عشرات السنين، ليست خالية من أولئك الذين يحبون القفز عليها.

هناك فروقات في مفاهيم القصاص بين الدول، تعود إلى اختلاف الثقافات فيها، وإلى التركيبات الاجتماعية والسياسية. ففي الولايات المتحدة "على سبيل المثال" هناك ولايات لا تزال تفرض عقوبة الإعدام، بينما ألغت أوروبا هذه العقوبة منذ ستينيات القرن الماضي. بل هناك اختلافات في الأنظمة القضائية على صعيد الدول الغربية. والمخالفة في بعض الدول، تكون جريمة في غيرها. والتشريعات الوطنية تختلف بين دولة وأخرى. وحتى في دولة واحدة كالولايات المتحدة، هناك تشريعات متعارضة بين الولايات نفسها. لكن الذي يبعد هذه الخلافات أو يجعلها تنزوي في التعاطي المحلي والدولي الجماعي مع قضايا حقوق الإنسان، أساسيات لا خلاف عليها، وهي تتركز في استقلال القضاء. ومع ذلك، فقد أخذت هيئة حقوق الإنسان السعودية التوصيات الخاصة بالقصاص من مجلس حقوق الإنسان، لدراستها وتقديم تقرير عنها في مرحلة لاحقة، وفق آليات عمل المجلس المذكور.

للمملكة، التي تحترم حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة، تشريعاتها التي تفرضها الشريعة الإسلامية. وهي تؤمن بمبادئ هذه الشريعة، ليس فقط من باب الانتماء إليها، بل لما توفره من قيم إنسانية تحمي حقوق الإنسان، ومن عدالة خالصة. وهي تجرِّم من ينتهكها وتفرض عليه عقوبات رادعة وحاسمة. والهدف الأسمى لهذه المبادئ، أن يعيش الإنسان كريماً مصاناً. لا بد أن تظهر هناك الفروقات مع دول أخرى تعتمد أنظمة مختلفة، لكن هذا لا يمنع وجود قواسم مشتركة تقوم أساساً على حماية حقوق الإنسان، وإن اختلفت آليات هذه الحماية. المهم، أن هناك أدوات تتيح مواصلة التحاور بين كل الأطراف، والأهم أن السعودية لا تغلق الأبواب التي تؤدي في النهاية، إلى تحقيق الهدف الرئيس.

النفس مسدودة".. تصريح العصر»

المصدر: صحيفة الرياض الخميس 12 ذو الحجة 1434 هـ - 17 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/17/article876261.html

حصة بنت محمد آل الشيخ

حفظاً لحقوق التصاريح والمصرحين وللأمانة، أنوه بأن العنوان مقتبس من تصريح لوزير المالية عندما وجه حديثه للإعلاميين قائلاً : "النفس مسدودة عن التصاريح"، نقل التصريح الإعلامي بجريدة الشرق نايف الحمري، ذاكراً تجاهل معاليه ممثلي الصحف المحلية بالحديث معهم حول نتائج الاجتماع ال 97 للجنة التعاون المالي والاقتصادي والاجتماعي المشترك مع لجنة المحافظين وصندوق النقد الدولي والذي عقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالرياض، الأمر الذي أغضب الصحافيين لعدم اعترافه بالصحافة المحلية بشكل متكرر ومتعمد، والإدلاء بتصاريح خاصة لوكالات عالمية مشهورة.

الاجتماع استعرض التحديات الاقتصادية العالمية، ومدى تأثيرها على الاقتصاد الخليجي بالإضافة لمناقشة عملية تحسين مستوى المعيشة لسكان مجلس التعاون كما صرح بذلك الشيخ أحمد آل خليفة وزير مالية البحرين، وهي أمور ذات أولوية محلية، فحياة المواطنين تعتمد في ألزم مناحيها ومراحل تشكلها حاضراً ومستقبلاً على الوضع الاقتصادي، فهل سيكون الوضع سليماً وهو يدار بنفوس مسدودة؟!

المواطن أيضاً من حقه "تنسد نفسه" فلدينا منظومة متكاملة في شؤون الحياة تجعلنا نعيش حالة وزير المالية عندما صرح "بسدة" نفسه، مع فارق الحال وصاحب الحال وما بينهما من امتلاك الحيلة وقلة الحيلة.. وأمور أخرى كثيرة..

لقد انسدت نفوس المواطنين في الأيام القليلة الماضية لعدة أسباب، من بينها التباين العجيب في حكم القضاء بين قضيتين أحدها لشاب اتهم بالرقص والتعري، وآخر ضد الداعية فيحان الغامدي المتهم بتعذيب ابنته حتى فارقت الحياة، حكم على الداعية بالسجن 8 أعوام و 600 جلدة، وسجن زوجته الطرف الآخر في القضية 10 أشهر والحكم عليها ب 150 جلدة "فقط"، تم إصدار هذا الحكم، بعد تنازل طليقة الداعية (أم الابنة المتوفاة لمى) عن حقها الخاص في القصاص مقابل تعويض مادي، بدأ ب 10 ملايين ريال، وانتهى بإلزام المحكمة الداعية بدفع دية تبلغ مليون ريال، وبذلك بلغ تخفيض الدية عن المجرم 90%

عن قضية الداعية ذكر المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان "قالت لنا الأم إن ظروفها المادية صعبة وليس لديها دخل مادي ولا تستطيع السفر لحضور الجلسات، ولو تمسكت بحق القتل فلن تعود لها ابنتها، وبالتالي هي تكتفي بالتعويض كما أن حكم السجن كان كافيا لها".

صحيفة تايمز البريطانية تناولت القصة: "وأوضحت المصادر أن الحكم على الآباء والأزواج الذين يقتلون أطفالهم أو زوجاتهم يكون بين خمس إلى 12 سنة سجناً على الأكثر، دون النظر بعقوبة السجن المؤبد أو الإعدام، كما هي الحالة لو كان المقتول رجلاً، كما أن الدية الواجب دفعها تعتمد على جنس الطفل المقتول، فلو كان ذكراً وجب على "والدها" دفع ضعف المبلغ المستحق الآن".

حتى الموت والقتل يتبختر بميدان عنصريته البغيضة بين الذكر والأنثى، فهل تستوي كرامة الخالق لعباده مع عنصرية أهل التراث؟!!

"توفيت لمى الغامدي متأثرة بإصابتها في 22 أكتوبر 2012، ونقلت للمستشفى في 25 ديسمبر 2011 مصابة بكسور في الجمجمة والأضلاع ويدها اليسرى، فضلاً عن رضوض وحروق، واقتلاع الأظافر. واعترف الأب، الذي يعمل داعية دينياً، باستخدام العصا وكابل كهربائي في ضرب ابنته بعد أن شك في عذريتها." وكشفت تقارير المستشفى الذي تعالج فيه لمى الغامدي مدة 10 أشهر عن تفاصيل سوء المعاملة التي تعرضت لها، من بينها اغتصاب الطفلة في أماكن عدة.

يذكر أن القاضي قال ان بإمكان الادعاء العام طلب دفع دية فقط، وأن المدة التي قضاها الوالد في السجن منذ وفاة الطفلة كافية كعقوبة "يعني عشرة أشهر" ما أرخص الأرواح البريئة!! غموض القضية وتمرحل تغير الحكم فيها يؤكد خضوعها لأحكام فقهية تراثية.

وبالمقابل في قضية الرقص والتعري حكم على المتهم الأول بالسجن 10 سنوات و 2000 جلدة علنية متفرقة، وتغريمه 50 ألف ريال، وسجن صاحب السيارة 7 سنوات، وجلده 1200 جلدة، ومصادرة السيارة التي حدث عليها الرقص والتعري، إضافة إلى سجن مرافقيهما الاثنين 3 سنوات، وجلد كل منهما 500 جلدة! لاتكفي جميع كلمات القسوة أن تعبر عن هذا الحكم العجيب!

تتضح حالة الأحكام التعزيرية المتناقضة؛ فتحكم بغلظة على شاب أساء الأدب بعشر سنوات سجن و 2000 جلدة وبأحكام مغلظة أخرى على أطراف مرافقة، وتحكم على داعية مجرم يشكل وحشية موغلة في الفساد والبغي ونفسية شوهاء تسعى بالكذب والبهتان باسم الدعوة بالسجن ثمانية أعوام و 600 جلدة.. فأي جزع يحكى أم أي فزع يوصف؟!! معالجة أكبر من الخطأ، وأدنى من الجريمة.

المصيبة المكررة في تعاطينا مع الأحداث هي الاشتباك بين الخطأ والجريمة لذلك تأتي الأحكام مغلظة بشكل مفزع ومخففة بشكل مستهجن، والحقيقة أن الحكم يحمل تساؤلاً كبيراً في التباين الواضح بين أب جالت وحشية أخلاقه في جسد طفولة ابنته ضرباً وعنفاً وتعذيباً يجعل من الحكم عليه بالسجن المؤبد حكماً مخففاً، وبين مراهق قد قميصه ربما للفت النظر، تشده لتصرفه الأهوج مرحلته العمرية التي يحصل منها أخطاء لاتصل لمصطلح جريمة.

ويستمر التعدي بمقولة "لايقاد الوالد بولده" على النص القرآني لتورث أحكامها العنصرية على هذا الداعية القميء فتجعل الأبناء ملكا لآبائهم إن شاءوا قتلوهم أو شاءوا أحيوهم، والتعزير يعزر القلوب والنفوس بثنائية موغلة في التعدي على الحق والضمير.

أما قبول الأم بالمال تعويضاً عن تعذيب فلذة كبدها وقتلها بهذه الوحشية فهذا يخلف وراءه مساءلة الضمائر والنفوس ويرسم لوحة تضليل تعبث بالأمومة والمشاعر وتجلب الأسى بمادية تقايض قبض الأرواح بالمال، وتسلب مشاعر الأمومة بنير المادة..

الأحكام السابقة اعتمدت على آراء فقهية، وبما أن الأحكام الفقهية ليست أوامر إلهية، بل آراء بشرية يعتريها الصحة والسقم، نجد الفقهاء في أحكامهم يتمايزون بين متسامح ومتشدد وبأهواء افتراضية تقديرية، غالب الجلد في بعضها- تعزيراً- الحدود النصية في القرآن، وبذا تصل الأحكام حد التناقض في مسائل التعزير وتبلغ درجة الفوضى والعبث، وقد حذر الحديث الشريف من تعدي سقف القرآن الحدودية كحديث (من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين) وحديث (لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله عز وجل) فحد الزنا بالشهود لا يتعدى مئة جلدة، فكيف تجاوز الحكم على الراقص المتعري، وإن كنت أشك في التعري التام، وتبقى أمانة الشهود محل الشك واليقين، والتحري أمانة تطالب المدعي بالدليل والمدعى عليه باليمين. ولا يفلح بينهما الكاذبون.

لئن كان الرسول عليه الصلاة والسلام يحكم برأيه وهو في طريقه للمسجد أو خارج منه، أو يجلس كحكم بين خصمين فلأنه كان منشغلاً بإقامة الحقوق لا بملاحقة الأخلاق، عكس الفقهاء، فتتميم مكارم الأخلاق الذي بعث الرسول لأجله لا يأتي إلا بنيل الحقوق، وبنيلها يتغلب الانضباط على الانفلات فتتهذب وتترقى أخلاق الأفراد والمجتمعات، فإيمان الأخلاق ثمرة إقامة الحقوق، لذا كان الرسول في الذنوب الأخلاقية متسامحاً حد الرأفة والرحمة، أما في الحقوق فكان شديداً صارماً"

لذلك فحاجات الناس وظروفهم تحيل الرؤية الفقهية للزوم التبديل والتغيير تماشياً مع العصر وظروفه "أنتم أعلم بأمور دنياكم"، وهنا يبرز تساؤل عن قداسة بعض آراء الفقهاء والتمسك بها رغم اتصافها بالقسوة والإجحاف، وإن كانت في زمنها مأنوسة دارجة، فحق التشريع لرعاية المصالح، وغاية الرسالة التأديب والتهذيب، لا إيقاع العقوبة والألم، والشريعة رحمة للنفوس، تهدف لتهذيبها لا تعذيبها.

فما المصلحة الأخلاقية من هدر سنين عشر لشاب لا يقطع الزمن عليه حينها إلا جلدات تجاوزت الحدود بآلاف الجلدات؟!! وكيف تتصور حياة الإنسان "الطفل أيضاً إنسان" وهو يعتقد خروج هذا المتوحش ولو بعد مئة عام ليعيش من جديد وقد أزهق روح فلذة كبده بدم بارد، لأجل رأي تراثي يرى ملكية الوالد لولده؟!

إننا جزء من عالم الحاضر، وقد حرص الرسول عليه السلام على نظرة العالم للإسلام والمسلمين، عندما رد على الصحابة الذين طالبوه بقتل المنافقين بقوله "أتريدون أن يقول الناس إن محمداً يقتل أصحابه؟!" دلالة واضحة لتأييد الرسول للاندماج العالمي بحيث تكون مرونة الإسلام ومسؤوليته الحقوقية معبراً للعالمية والانتشار، فالحقوق تفرض علينا قانوناً عالمياً مستمداً من عالمية الشعور بالإنسان، وبالتالي تقنين القضاء بات ضرورة ملحة تفرضه مظلة "المصلحة العامة، مصلحة الإنسان".

ونخرج من القضاء لمجلس الشورى ومجال مختلف مشترك يسد النفس بالتعدي على الحقوق، وعندما يحضر مجلس الشورى تتجلى للذاكرة دفاع المجلس عن حقوق شجرة الآراك، ومعالجة مستقبل السواك "عود الآراك" فكان لجلساته صولة وجولة واستماتة لحماية حقوق الآراك، لدرجة فاقت متطلبات الشجر حقوق البشر لتواجه سيدات الشورى في عرض حقهن بقيادة السيارة عنفاً هجومياً مزدوجاً من الرئيس والمتحدث الرسمي للمجلس ضد شوريات المجلس القديرات د. هيا المنيع، لطيفة الشعلان، ومنى آل مشيط، لتقاطع مداخلة د. هيا عندما طالبت بمناقشة التوصية بحق قيادة المرأة السيارة المرفق بها دراسة مفصلة للمسوغات الحقوقية والنظامية والشرعية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ويدعي المتحدث الرسمي للمجلس بأن رأيهن لا يعتد به كونه مخالفاً لقواعد عمل المجلس واختصاصات وزارة النقل.

يبدو أن سيدات الشورى حركن الراكد في المجلس فبدأت أعاجيب المجلس تشتد وضوحاً، وربما مازال يعيش بظل حقوق شجرة الآراك، حتى بعد تواجد المرأة تحت قبته بثقل طرحها ومهنيتها ودقة معرفتها لقضاياها؟!

بذلك؛ على مجلس الشورى إن أصر على تغييب حق القيادة أن يطالب وزير المالية بتعويض المرأة التي تريد القيادة "فقط" عن تكلفة استقدام سائق ورواتبه، أعرف أن نفس معاليه "ستنسد أكثر" لكن ما لنا حيلة، وإن كانت نفس الوزير غالية عليهم، فعليهم الاعتراف بحق قيادة المرأة للسيارة، فشعارها كأي حق استعيد حقه في حياتنا؛ "القيادة اختيار وليست إجبارا".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الضمان الاجتماعي لـ«الحياة»: مساعدة مقطوعة لموظفين رواتبهم غير كافية

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/563763

جدة - إيمان السالم

كشـــف مديـــر مكتـــب الضمان الاجتماعي في جدة محمد اللحياني عن أن الضمان الاجتماعي يمنح مساعدة مقطوعة للموظف أو الموظفة كل عامين في حال لم يكفِ راتبه أو راتبها لسد حاجات الأسرة الشهرية.

وقال اللحياني لـ «الحياة»: «إن كان راتب المواطن أو المواطنة لا يكفي حاجات الأسرة فهناك نظام في الضمان الاجتماعي يقارن بين الراتب الأساسي وعدد أفراد الأسرة، ويدرسه الباحث الاجتماعي لدى الضمان وإن وجد أنه لا يكفي حاجات الأسرة يتم تسجيله في برنامج المساعدة المقطوعة كل عامين».

وأكد أنه لا يتم النظر إلى مقدار راتب الموظف أو الموظفة بل يتم إخضاع الراتب الشهري إلى التقويم من جانب الباحث الاجتماعي، وتوزيع المعاش الشهري على حاجات أسرته، للنظر في إمكان إدراجه ضمن المساعدات المقطوعة في حال توافر الشروط الخاصة في هذا الشأن. وأشار إلى أن عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي في جدة يبلغ نحو 50 ألف مواطن. وأضاف أن إدارته تعمل في شكل آلي من ناحية إضافة المستفيدين أو إسقاط آخرين من الخدمة، مشيراً إلى أن : «من يتوفى أو يحصل على الوظيفة يسقط تلقائياً من النظام. هناك شهرياً إسقاط حالات، ومن يراجعنا لعدم نزول معاش الضمان نسأله: هل تم تعيينك في إحدى الوظائف؟ إن كان ذلك حدث فمن أجل هذا تم إسقاط معاش الضمان».

الخدمة المدنية" تطلب من التعليم العالي إفادتها حول معيدين أمضوا 30 عاماً في المرتبة ذاتها

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/563697

الرياض - فيصل المخلفي

طالب وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك وزارة التعليم العالي بإفادة الوزارة حول «معيدين» أمضوا 30 عاماً في نفس المرتبة، مشيراً إلى أنه بحسب الإحصاء فإن عدد المعينين على مرتبة «معيد» ممن مضى على تعيينهم 10 أعوام فأكثر 1119 معيداً، مؤكداً أن بعضهم مضى على تعيينه ما يقارب 30 عاماً ولا يزال على هذه المرتبة.

وشدد البراك في تعميم وجهه وزير التعليم العالي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، على أن وظائف المعيدين هي بمثابة المرحلة الإعدادية لتهيئتهم للحصول على مرحلة الماجستير والدكتوراه للاستفادة منهم في التغذية العكسية، ما سيسهم في تطور الجامعات السعودية على الصعيد العربي العالمي.

وأضاف: «بقاء عدد من المعيدين لأعوام طويلة من دون إلحاقهم ببرامج الماجستير والدكتوراه يؤثر سلباً في جودة المدخلات التعليمية للجامعات ومن ثم تتأخر مخرجات التعليم، إضافة إلى الحد من التنافسية بين الجامعات في مجال البحوث والدراسات، ما يعني عدم إسهام الجامعات في خدمة المجتمع».
وأكد وزير الخدمة المدنية توافر ما لا يقل عن 15319 وظيفة بمرتبة «أستاذ مساعد» شاغرة أو مشغولة بغير سعوديين (رجال - نساء)، وهذا يعني استمرار هذه الوظائف شاغرة ولا يستفاد منها، أو مشغولة بغير سعوديين لفترات طويلة، وهذا يتعارض مع قرارات مجلس الوزراء، مطالباً ببحث وضع هؤلاء المعيدين بما يتوافق والهدف من تعيينهم في الأساس.
ويقول المعيد ثامر حمود إن لدى الجامعات السعودية بيروقراطية كبيرة تعوق ترقية المعيد، الأمر الذي زاد من تفاقم المشكلة وجعل القلق يحاصر معيدي ومحاضري الجامعات الذين يخشون فوات فرص مهمة عليهم من ترقيتهم إلى مرتبة «محاضر»، مشيراً إلى أن بعض الجامعات تسببت في إحباط عدد من المعيدين عن إكمال الماجستير.
من جهتها، قالت المعيدة نوف العيسى لـ«الحياة»: «أنا معيدة منذ سبعة أعوام. كلما ترفع أوراقي للترقية تعاد، ولا أعرف الأسباب. فنحن المعيدين المتأخرين بسبب نظام عقيم لحق بنا ضرر لا يقتصر على الجانب المادي، بل يشمل ميزات متعلقة بالعلاج وبالعمل، إضافة إلى الجانب المعنوي حينما يشعر الشخص بعدم جدوى عمله».
يُذكر أن الجهات العليا طالبت من وزارة التعليم العالي بنقل غير السعوديين الذين يشغلون وظائف أعضاء هيئة التدريس المعينين على وظائف المعيدين والمحاضرين إلى بنود أخرى والاستفادة من وظائفهم لتعيين المواطنين والتوسع في إحداث وظائف المعيدين وشغلها بمواطنين والعمل على ابتعاثهم.

الشورى يناقش نظام مكافحة المخدرات... وضوابط ممارسة نشاط التجميل النسائي

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/563729

الرياض - «الحياة»
يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية اليوم (الإثنين) وجهة نظر لجنة الشؤون المالية في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي 1433هـ-1434هـ، ووجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتقاعد للعام المالي 1433هـ-1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن مقترح عضو المجلس الدكتور أحمد آل مفرح إضافة مادة جديدة إلى نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 39) وتاريخ 8-7-1426هـ، والمقدم بموجب المادة (23) من نظام مجلس الشورى.
كما يتضمن جدول أعمال الجلسة العادية الـ50 غداً (الثلثاء) مناقشة تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في شأن مشروع ضوابط ممارسة نشاط التجميل النسائي.
ويصوت المجلس على توصيات لجنة الشؤون المالية في شأن التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي 1433هـ-1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات على التقرير.
ويبحث المجلس في تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في شأن التقرير السنوي لوزارة الزراعة للعام المالي 1433هـ-1434هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي 1433هـ-1434هـ.

إلى ذلك، يناقش أعضاء المجلس خلال الجلسة العادية الـ 52 في 29 تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، وزير الزراعة الدكتور فهد بن عبدالرحمن حول إنجازات وزارة الزراعة وخططها المرحلية والمستقبلية لتطوير هذا القطاع الحيوي، ثم يجيب الوزير عن أسئلة المواطنين التي يطرحها عليه رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بالمجلس، كما يجيب عن أسئلة واستفسارات أعضاء المجلس عن جهود الوزارة ودورها في تطوير قطاع الزراعة في المملكة، والخدمات التي تقدمها للمزارعين ودورها في تأمين وتوفير المواد الغذائية بمختلف أنواعها في جميع المواسم. وأعلن المجلس - بحسب وكالة الأنباء السعودية - عن ترحيبه باستقبال مقترحات المواطنين واستفساراتهم التي يرغبون في عرضها على وزير الزراعة والتي تتعلق بأداء الوزارة والخدمات التي تقدمها للمزارعين، وذلك على البريد الإلكتروني (webmaster@shura.gov.sa) أو على الفاكس رقم (0114816971).

مسؤول يمني: إحالة الفتاة السعودية والمواطن اليمني إلى القضاء

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 15 ذو الحجة 1434 هـ - 20 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/563385

الرياض - سعد الغشام

أكد وكيل وزارة الداخلية اليمني لقطاع الأمن والشرطة اللواء عبدالرحمن حنش لـ«الحياة» أمس، أنه تمت إحالة فتاة «بحر أبوسكينة» والشاب اليمني إلى القضاء بهدف الفصل في قضيتهم، مشيراً إلى حضور أحد أقارب الفتاة إلى اليمن خلال اليومين الماضيين.

وكانت «الحياة» نشرت أول من أمس تصريحاً لوكيل وزارة الداخلية اليمني لقطاع الأمن والشرطة اللواء عبدا لرحمن حنش، من أن فتاة بحر أبوسكينة أكدت خروجها مع المواطن اليمني بقناعة منها، وأنها ترفض العودة إلى أهلها، مفضلة بقاءها في اليمن، مضيفاً أن الفتاة موجودة في مقر قسم مصلحة الشرطة والجوازات اليمنية.

وأضاف وكيل وزارة الداخلية اليمني لقطاع الأمن والشرطة، أنه في حال كان هناك طلب من السفارة السعودية بتسلّم الفتاه وإرجاعها إلى أهلها، فسيكون هناك تنسيق بين البلدين عبر السفارة في صنعاء.

وفي السياق نفسه، كشفت مصادر قريبة من الأسرة لـ«الحياة» أن أسرة الفتاة تلقت خلال اليومين الماضيين اتصالاً هاتفياً من فتاة مجهولة تدّعي أنها ابنتهم، ذكرت فيه أنها لا ترغب في العودة إلى عائلتها، وأنها تريد البقاء في اليمن. يذكر أن الفتاة السعودية المخطوفة فقدت في إحدى قرى محايل عسير، وتقدم شقيقها ببلاغ يفيد بتلقيه مكالمة منها تخبره بأنها تعرضت للخطف من شخص يمني الجنسية، وتم التواصل مع السلطات اليمنية التي حددت موقعه، وتم القبض عليه وما زال يخضع للتحقيق.

التجارة": إتلاف 1300 كلغم من اللحوم الفاسدة و1000 » رغيف خبز متعفن في المشاعر المقدسة

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 8 ذو الحجة 1434 هـ - 13 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/561502

منى - الحياة
نفذت وزارة التجارة والصناعة مجموعة من الجولات الرقابية الميدانية على المباسط والمحال التجارية في المشاعر المقدسة، وضبطت نحو 1300 كيلو غرام من الدجاج واللحوم الحمراء غير المطهية، غير الصالحة للاستهلاك الآدمي. وصادرت فرق الرقابة نحو 1000 رغيف خبز فاسد، وجرى إتلاف كامل الكميات على الفور، وتطبيق الإجراءات النظامية بحق المخالفين.
وأكدت وزارة التجارة والصناعة في بيان صادر عنها اليوم (الأحد) استمرارها في تنفيذ الجولات الرقابية في جميع أنحاء المملكة وفي مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، مشدداً على أنها لن تتساهل في تطبيق الأنظمة والتعليمات الكفيلة بحفظ حقوق المتعاملين والمستهلكين، وأنها ستباشر جميع البلاغات على مدار الساعة وستتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ذلك.
المزيد عن: وزارة التجارة والصناعة آخر تحديث: الأحد ١٣ أكتوبر ٢٠١

.. من إجمالي 108 قضايا عنف على مستوى المناطق العاصمة تسجل قضية عنف واحدة ضد المرأة خلال عام

المصدر: صحيفة الرياض الأحد 8 ذو الحجة 1434 هـ - 13 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/13/article875278.html

الرياض - أسمهان الغامدي، عدسة - فهد العامري
كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل فهد البكران ل" الرياض" أن محاكم العاصمة لم تسجل إلا قضية عنف واحدة ضد امرأة وقضيتي عنف أسري خلال عام، مشيراً إلى أن غالبية قضايا العنف الأسري تركزت في جدة بواقع 13 قضية، وأكثر من ثماني قضايا عنف ضد المرأة في الدمام، وقضيتي عنف ضد الأطفال في مكة وتبوك، حسب سجلات وزارة العدل.
وقال البكران إن محاكم المملكة نظرت في أكثر من 108 دعاوى قضائية لعنف أسري، منها 90 دعوى ضرب واغتصاب وحبس وإهانات ومنع حقوق وإهمال، و 10 قضايا مسجلة كعنف ضد المرأة، وثماني قضايا فقط تخص الأطفال، حصدت فيها مكة النسبة الأعلى ثم جدة ويليها الدمام بالمجمل وأهاب بضرورة وأهمية معرفة الحقوق والواجبات والتوعية للمجتمع من ممارسات انتهاك الحقوق والعنف. وجاء هذا على هامش ملتقى نظام الحماية من الإيذاء الذي نفذته مدينة الأمير سلطان للخدمات الطبية العسكرية، بحضور ممثلين من عدة قطاعات معنية في هذا الشأن.

من جهته، قال المستشار القانوني عضو برنامج الأمان الأسري الوطني أحمد المحيميد، أنه يوجد لدينا 131 نظاماً ولائحة تشدد على رعاية وحماية حقوق الإنسان تتوافق مع التشريعات الإسلامية والاتفاقيات الدولية فضلاً عن وجود أكثر من 20 وزارة وإدارة حكومية ترعى حقوق الطفل، حيث حصدت أنظمة الحكم الأساسية 6 أنظمة لرعاية وحماية وحقوق الإنسان، وبلغت أنظمة القضاء وحقوق الإنسان 17 نظاماً، الى جانب نظام لمكافحة الاتجار بالأشخاص، و 16 نظاماً في أنظمة التعليم العام والتعليم العالي، بينما حفظت أنظمة الصحة 22 نظاماً، وخصت أنظمة الخدمة المدنية والعسكرية والعمالية والتقاعد 23 نظاماً لحماية الحقوق، و 5 أنظمة من إجمالي أنظمة الأحوال المدنية والجنسية والسفر، وخصصت أنظمة الرعاية الاجتماعية للأيتام والمعوقين 24 نظاماً، وأنظمة التعليم الفني والتدريب المهني 5 أنظمة، إلى جانب 11 نظاماً حقوقياً في الأنظمة الجنائية والأمنية، وثلاثة أنظمة الإعلام والثقافة والرياضة والاتصالات، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ونظام المطبوعات والنشر.

فيما قالت الدكتورة سميرة الغامدي نائب رئيس مركز الحماية من العنف الأسري والإهمال أن الملتقى يهدف إلى مناقشة وإيضاح نظام الحماية من الإيذاء وتوضيح دور كل وزارة وجهة معنية بالحماية من الإيذاء وضمان نشر الأمان الأسري لجميع أفراد المجتمع، إلى جانب اقتراح اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء والتطرق إلى المتوقع والمأمول من هذا النظام.

جيل قدّم وانسى دفع ثمن المماطلين عشر سنوات من تاريخ التقديم وربما أكثر

تحصيل الديون المتعثرة للصندوق العقاري..يفتح اللّه"!

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/21/article877273.html

الدمام، تحقيق- منير النمر

شدَّ العديد من المواطنين "حزام الصبر" حول خاصرتهم وهم يتقدَّمون بطلب الحصول على قروض البناء من "صندوق التنمية العقاري"، وامتد صبر هؤلاء لنحو عشرة أعوام أو أكثر، مُردِّدين خلالها عبارة "قَدِّم وانسى"، وهي عبارة يستشعرون عبرها حجم المُتغيّرات الكبير الذي طال ويطال سوق العقار والاقتصاد الوطني، ومن ذلك التضخُّم السوقي في سعر العقار.

وعلى الرغم من المشروعات التطويرية التي ينفذها الصندوق في مختلف فروعه بالمملكة، إلاَّ أنَّ خبراء اقتصاديين وعقاريين شدَّدوا على أهمية إجراء سلسلةً من الإصلاحات في بُنى الصندوق الأساسيَّة، بما في ذلك آليات السداد التي يعاني منها الصندوق، الأمر الذي انعكس على طالبي القروض الجدد بشكلٍ سلبيّ وهم ينتظرون دورهم ضمن قوائم الانتظار الطويلة في هذا الشأن.

وقدَّر مختصون قيمة الديون المتعثرة للصندوق العقاري بأكثر من (250) مليار ريال، موضحين أنَّ التعثُّر في السداد نتج عن تراخي الصندوق في المطالبة بقيمة القروض المُتعثرة، إلى جانب ضعف الدخل المادِّي للعديد من المواطنين المُقترضين، مُشدِّدين على ضرورة استحداث آليَّة جديدة لسداد الديون المُتعثِّرة؛ وذلك لحل مُشكلة تكدُّس قوائم الانتظار الطويلة، في ظل تفاقم أزمة الإسكان الحالية الناتجة عن زيادة أسعار المساكن والأراضي السكنيَّة بشكلٍ مُبالغٍ فيه، داعين إلى إيجاد لجان لدراسة أيّ حالة، ومطابقة الإفادة الفعليَّة من منحة القرض على أرض الواقع، مُشيرين إلى دعم خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- للصندوق وإعفائه ورثة المُتوفين من السداد.

أزمة سداد

وقال "أحمد العنزي" -خبير اقتصادي- إنَّ عدم سداد القروض العقاريَّة سبَّب أزمة سداد بدت آثارها ماثلةً للعيان في الآونة الأخيرة، مُضيفاً أنَّ قوائم الانتظار الطويلة للمقترضين هي نتيجة طبيعيَّة لعدم سداد المقترضين السابقين أو عدم

انتظامهم في السداد، مُوضحاً أنَّ هناك تراخياً واضحاً من قِبَل إدارة الصندوق في هذا الصدد-على حد رأيه-، لافتاً إلى أنَّ وجود بعض الظروف لدى العديد من المُتعثرين في السداد لا تعني عدم السداد بشكلٍ كُلِّي، بل لابُدَّ من الحزم معهم والتعامل معهم بالطرق النظاميَّة التي تكفل سدادهم لما في ذمتهم من أقساط متأخرة.
وأضاف أنَّ التطوُّر العمراني الذي نشهده اليوم ناتج عن المُطوِّرين العقاريّن الذين طوَّروا العديد من المُخططات، مُوضحاً أنَّ على "صندوق التنمية العقاري" أن يتفق مع المُطوِّرين العقاريين ليتم تسليم الوحدات العقاريَّة للمواطنين بدلاً من قيمة القرض، مُرجعاً ذلك إلى عدم كفاية قيمة القرض لبناء المنزل، مُقترحاً أن يتولَّى الصندوق عمليَّة البناء على أرض المواطن بعد أن يتم الاتفاق مع المقاولين في ذلك على أن يتم حساب هامش أرباحهم وثمَّ يتم تقسيط مبلغ قيمة عمليَّة تشييد المنزل على المواطن، مُشيراً إلى أنَّ المواطن سوف يضمن الحصول على منزلٍ يؤويه وأسرته بهذه الطريقة، كما أنَّه لن يصرف المبلغ بعيداً عن الهدف الذي مُنح القرض بموجبه.
وأشار إلى أنَّ طريقة بناء ال"دبلوكسات" التي تنتهجها العديد من شركات العقار أمر مُجدٍ، مُبيِّناً أنَّهم يضمنون بذلك الانتظام في السداد، إلى جانب أنَّ القرض في هذه الحالة يُعدُّ مُؤمَّناً، بحيث إنَّه لو تُوفي المقترض فإنَّ شركات التأمين ستُسدِّد المبلغ نيابةً عنه، داعياً إلى دراسة حاجة المواطن أولاً وقدرته المالية قبل منحه قيمة القرض، مُوضحاً أنَّ المُطوِّر العقاريّ حينما يقسم أرضه إلى نصفين مُتماثلين سيؤدِّي إلى أن خفض قيمة المتر الواحد من (500) إلى (1000) ريال للنصفين، وبذلك يُحقِّق الصندوق هدفه بامتلاك المواطن حسب حاجته ل"دبلكس".
آلية مُحدَّدة
وأيَّده في ذلك "زكي أبو السعود" -مصرفي-، مُشدِّداً على أهميَّة وجود آليَّة مُحدَّدة يتم تطبيقها على جميع المُقترضين السابقين والحاليين واللاحقين فيما يتعلَّق بطريقة سداد الأقساط التي بذمتهم للصندوق، إلى جانب عدم منح المُقترضين هذه القروض على شكل مبالغ ماليَّة بشكلٍ مباشر، بل لابُدَّ من أن يتم تقييم الحالة من قبل لجنة مختصة، وذلك بشكلٍ يضمن الإفادة من قيمة القرض وأن يتم صرفه بشكلٍ صحيح، مُشيراً إلى وجود من قد يُسرف عند شراء مواد البناء، لافتاً إلى أنَّه لا بُدَّ من الضغط على المُتعثرين في السداد وتغيير آليات السداد، مُوضحاً أنَّ هناك العديد من أساليب الضغط في هذا الشأن، ومن ذلك وقف تراخيص البناء وقطع التيَّار الكهربائي.
وأضاف أنَّ ضمان السداد لا يعني أن يُصادر العقار من صاحبه في حال عدم التزامه بالسداد، إذ إنَّ هناك عرفاً يقضي بعدم مُصادرة العقار حتى من قبل البنوك التي تشتريه، وذلك بعد أن يتم التأكُّد من عدم القُدرة الحقيقيَّة للمُقترض على السداد، مُوضحاً أنَّ ضمان الحق مُهم وله طرق جديدة للحصول عليه، ومنها تشكيل فريق عمل مهمته النظر في الطلبات المُقدَّمة من قِبَل المُقترضين، على أن يتم التقييم وفق أُسس مدروسة، وأن يُمنح القرض بشكل يتناسب وقدرة المُقترض على السداد، مشيراً إلى أنَّ البعض يستطيع أن يُسدِّد القرض في السنوات المُحدَّدة نظاماً مع أنَّ قيمته أعلى من المُعدَّل المرصود حالياً، بيد أنَّ الصندوق ثابت في منحه القرض، لافتاً إلى أنَّه يُمكن وضع هامشٍ ربحيّ إن طلب الشخص قرضاً أعلى من المطلوب وكان وفق الشروط قادراً على سداده في المدَّة نفسها.
لجنة خاصَّة
وأكَّد "عبدالله السيهاتي" -رجل أعمال- أنَّ قيمة القرض الحالية لا تكفي لبناء شقة سكنية أو "دبلوكس"، عدا أنَّها لا يُمكن أن تكون كافيةً لبناء منزل كامل، وذلك حسب القيمة السوقية للعقارات المُجهزة للبناء، مشيراً إلى أنَّ القرض في هذه الحالة يمكن اعتباره بمثابة مساعدة للمواطن في بناء منزله فحسب، مُقترحاً إيجاد آليات جديدة لضمان السداد؛ لكي لا يضطر العديد من المواطنين إلى الوقوف ضمن قوائم المنتظرين طويلاً كما هو حاصل الآن، لافتاً إلى أنَّه من المُمكن أن يكون من بين هذه الآليات إنشاء لجنة خاصة بمتابعة المُتعثرين في السداد، وأن تُوضع حلول تجبر المقترض على السداد بشكلٍ يضمن حقوق الصندوق.
التزامات ماليَّة
وأوضح "محمد آل نوح" -عقاري- أنَّ هناك حلولاً يجب مراعاتها لضمان حصول الصندوق على كامل حقوقه لدى المُقترضين، ومنها تقديم الاستشارات التمويليَّة؛ ليتمكن المقترض من تخطيط التزاماته المالية، وعمل دراسة لكل حالة تطلب الحصول على قرض عقاري ومعرفة ظروفه الماديَّة، وزيادة قيمة القرض ليتلاءم ذلك مع سعر السوق فيما يتعلَّق بتكلفة البناء؛ لكي لايجد المقترض نفسه أمام التزامات ماليَّة مُتعدِّدة ذات فوائد لاستكمال مسكنه، إلى جانب سن عقوبات رادعة بحق المُتخلِّفين عن السداد، وكذلك عمل ميزات وتسهيلات وتخفيضات للراغبين في تصحيح الوضع المُتعثِّر لديهم، إضافةً إلى ربط الراتب والضمان والتأمينات بتسديد القرض، وزيادة حملات الوعي لدى الجمهور بأهميَّة السداد وماذلك من أثر في فسح المجال للآخرين للحصول على القرض، وزيادة الحملات التوعوية للحد من الصرف على

الكماليَّات، والتركيز على المسكن الاقتصادي، وتقديم الدعم غير المُسترد للمواطنين المُعسرين الذين تقل رواتبهم عن (3000) ريال، وزيادة رأس مال الصندوق ليتلاءم مع عدد المُتقدِّمين للحصول على القروض.

أفضل أربعة حلول لمواجهة التستر..!

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/21/article877274.html

جدة، تحقيق - سالم مريشيد

تُعد "مشكلة التستر" من أهم المشاكل التي تهدد "اقتصاد الوطن"، حيث تصدير جزء كبير من دخله إلى الخارج، من خلال تحويلات العمالة التي قدمت إلى البلد للعمل في مهن معينة، وتحولت نتيجة خلل الأنظمة وسلبية بعض المواطنين إلى العمل تُجاراً ورجال أعمال!

ويحتاج "التستر" إلى وعي وحس وطني عال من كل مواطن، وكذلك توعية دينية واقتصادية وصحية بضررها وعدم مشروعيتها؛ لأن المتستر عليه لن يتورع عن العمل بكل ما يمكن لتحقيق المكاسب المادية دون الاهتمام بمصلحة الوطن وصحة المواطن، لهذا يجب أن نساهم جميعاً في القضاء على هذه المشكلة، مع منع العمالة المخالفة من النمو والتمدد على حساب مصلحة الوطن والمواطن، ولن يأتي ذلك إلاّ من خلال إقرار نظام واضح وصريح.

ويأمل المواطنون أن تأتي الإجراءات التي نفذتها وزارتا الداخلية والعمل فيما يتعلق بتصحيح أوضاع العمالة بنتائج جيدة للقضاء على التستر، لكن الشيء المنطقي الذي تجب مراعاته في حملة التصحيح هو أن المشكلة التي تراكمت منذ عشرات السنين لا يمكن تصحيحها في ستة أشهر، وإنما تحتاج ما لا يقل عن عام حتى تأتي بنتائج مرجوة، كما يجب أن لا نصحح اليوم وضع هذه العمالة ونكتشف بعد عام أو عامين أن الأمور عادت كما كانت عليه، وأننا نحتاج إلى تصحيح جديد، فالمهم أن لا تتكرر الأخطاء، وأن تكون خطوة التصحيح حلاً جذرياً لكل المشاكل التي عانى منها الوطن؛ بسبب مخالفة أنظمة الإقامة من مختلف الجنسيات.

وطرح مختصون حلولاً من شأنها أن تُقلل من "مشكلة التستر"، وربما القضاء عليها وهي: (أولاً) عدم منح الترخيص لأي مشروع إلاّ بعد دراسة الجدوى الاقتصادية منه؛ لأن معظم حالات التستر تكون في الورش ومحلات البيع الصغيرة، (ثانياً) أن يكون استقدام العمالة انتقائياً، فلا نستقدم إلاّ من كان لديها المعرفة الفنية، حتى تُساهم في رفع اقتصاد الوطن بخبرتها ومهارتها وليس بمخالفتها للأنظمة، (ثالثاً) يجب أن يكون هناك رقابة شديدة من قبل مؤسسة النقد والبنوك على حجم تحويلات العمالة الوافدة، ومقارنة هذه التحويلات بالمهنة المسجلة في إقامة العامل، فإذا وجد أن التحويلات غير متفقة مع تلك المهنة وأنها بمبالغ كبيرة، فهذا دليل على أن ذلك العامل يعمل بالتستر، (رابعاً) أن لا تزيد مدة إقامة العامل على خمسة أعوام؛ لأن هناك عمّالاً أصبحوا مقيمين منذ أعوام، وهذا ساهم في إعطائهم الفرصة للعمل في التجارة بنظام "ما أحد درى عني"!

إعادة نظر

وقال "د. نايف الشريف" -أستاذ القانون التجاري بكلية الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز-: إننا بحاجة إلى إعادة النظر في الآلية القانونية التي تسمح بإنشاء المحلات التي تعطي الفرصة للتستر، وأن يكون لدى وزارة التجارة إستراتيجية للغاية من وجود السجل التجاري، وكذلك تفعيل الأنظمة بشكل يمكن من ضبط المشكلة؛ لأن معظم الحالات تكون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مضيفاً أن عملية ضبط التستر وكشفه تتطلب وضع آلية أكثر وضوحاً، خاصة أن معظم المتسترين تجار كبار ومنتفعون، ولاشك أن كشف الموضوع عملية معقدة، لكن من خلال وضع رقابة على تحويلات العمالة يمكن أن تكون مؤشراً على وجود تستر، عبر ربط التحويلات المالية بالمهنة المسجلة في إقامة العامل، مشيراً إلى حملة تصحيح أوضاع العمالة ستكون جزءا مهما من محاربة التستر، لكن يجب أن نضع في الحسبان أن تصحيح وضع هذه العمالة التي مضى على وجودها عشرات السنين لا يمكن أن يتم في عدة شهور؛ لأن الفترة المعطاة الآن تفرغ المهلة من محتواها، لهذا نحن بحاجة إلى مدة أطول.

هيئات قضائية

وشدّد "د. الشريف" على أهمية وضع تدابير تساهم في عدم تكرار المشكلة مرة أخرى، وبعد أن تنتهي المهلة تكون هناك محاكمات لمخالفي نظام الإقامة مثلما هو متبع في أوروبا، حيث أن كل شخص يخالف نظام الإقامة يصدر عليه حكم قضائي، ويوضع في القائمة السوداء، مع تعيين هيئات قضائية متخصصة، تصدر أحكامها بصورة سريعة، موضحاً أن من الإجراءات التي يمكن أن تساهم في منع التستر عدم السماح بمنح الترخيص لأي مشروع إلاّ بعد دراسة الجدوى الاقتصادية منه؛ لأن معظم حالات التستر تكون في الورش ومحلات البيع الصغيرة بمختلف أنواعها وفي البوفيهات وما شابه ذلك، مطالباً بأن يكون استقدام العمالة انتقائياً، فلا نستقدم إلاّ من لديها المعرفة الفنية، مقترحاً إعادة النظر في الاستقدام من بعض البلدان؛ لأن عمالتها تعمل الكثير من المخالفات التي لها انعكاسات سلبية أمنياً واجتماعياً واقتصادياً.

توعية إعلامية

وأكد الأستاذ "أيمن النفجان" -رجل أعمال- على أن مشكلة التستر التجاري لها أضرار كبيرة على اقتصادنا على المدى القريب والبعيد، ويجب أن ندرك ذلك جيداً، حتى لا نصبح مجرد "متفرجين" على هذه المشكلة، مطالباً بتبني توعية إعلامية شاملة ومكثفة وفاعلة لتعريف المواطن بأضرار هذه المشكلة؛ لأن هناك شريحة كبيرة في المجتمع لا يعلم الناحية الشرعية في هذا الموضوع، وأنه لا يجوز شرعاً، مضيفاً أنه من المفارقات أنك تجد شخصا متسترا ويشتكي أن أولاده لا يجدون عملا، وينسى أنه هو السبب في ذلك، فالتستر له آثار سلبية على اقتصاد الوطن، وكذلك صحة المواطن وأمنه، مبيناً أن البعض لا يدرك ذلك، مما جعل له في بلادنا سوقاً منظمة يصعب كشفها، مشيراً إلى أن من الحلول التي يمكن أن تساهم في القضاء على التستر هو إلغاء نظام الإقامة، ويستبدل بعقد من الجهة التي يعمل فيها العامل، أو أن لا تزيد مدة إقامة العامل في البلد عن خمسة أعوام؛ لأن هناك عمّالاً أصبحوا مقيمين في البلد منذ سنوات، وهذا ساهم في إعطائهم الفرصة للعمل في التجارة بنظام التستر، ذاكراً أنه من الحلول ربط تجديد الإقامة بشروط محددة.

احتكار تجاري

وأوضح "النفجان" أن هناك موضوعا ساهم في التستر، ألا وهو "الاحتكار التجاري"؛ لأن كثيرا من التجار المحتكرين في السوق يلجؤون للتستر لترويج وتصريف بضاعتهم، مؤكداً على أن وجود أنظمة تحارب الاحتكار ستحد من التستر بشكل كبير، وهذا يتطلب من يقف وراءه، ويساهم في استمراره، مبيناً أن لدينا مفهوما سلبيا وهو أن المواطن لا يمكن أن ينجح، وهذا مفهوم يروج له المستفيدون من التستر الخفي، مشيراً إلى أن علاج ذلك هو السماح لمن لديه القدرة المادية من غير المواطنين في ممارسة العمل التجاري في الضوء، وتكون له إجراءات خاصة، بحيث توفر له الخدمات مقابل رسوم يدفعها، ومن خلال ذلك يستفيد اقتصاد الوطن بدلاً أن تذهب إلى جيوب بعض المستفيدين.

رقابة شديدة

واقترح "د. سالم باعجاجة" -أستاذ المحاسبة بكلية العلوم الإدارية والمحاسبة بجامعة الطائف- أن تكون هناك رقابة شديدة من قبل مؤسسة النقد والبنوك على حجم تحويلات العمالة الوافدة، ومقارنة هذه التحويلات بالمهنة المسجلة في إقامة العامل، فإذا وجد أن التحويلات غير متفقة مع تلك المهنة وأنها بمبالغ كبيرة، فهذا دليل على أن ذلك العامل يعمل في المجال التجاري بطريقة التستر، وقد يكون أحد الحلول لكشف المشكلة، مُشدداً على أهمية أن يكون المواطن متعاونا في هذا الجانب حماية للاقتصاد الوطني، فكل عامل يجب أن يعمل حسب الضوابط التي تم استقدامه بموجبها وليس من حقه أن يصبح تاجراً، مبيناً أن الإجراءات التي تعملها وزارة الداخلية ستساهم في كشف هذه المشكلة وقد بدأت نتائجها تظهر في الفترة الحالية.

وأشار إلى أن الإجراءات التي اتخذت مؤخراً في إحدى دول الخليج بفرض ضريبة على تحويلات المقيمين تعكس خطورة وضخامة تلك التحويلات، التي تصدر نسبة كبيرة من دخل الوطن إلى الخارج، مطالباً بأن تتابع وزارة المالية هذه التحويلات حفاظاً على اقتصادنا؛ لأن حجم التحويلات من الوافدين في المملكة يفوق بنسبة كبيرة حجمها في تلك الدولة.

مريض يستعين بالشرطة بعد حقنه بمحلول "منتهي الصلاحية"

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=164663&CategoryID=3

جازان: عبدالله سهل
استعان المواطن علي زيلعي بشرطة جازان مساء أمس، لتقديم شكوى ضد إدارة مستشفى جازان العام بعد حقنه بمحلول منتهي الصلاحية بعد مراجعته للمستشفى لإجراء فحوصات طبية بعد شعوره بألم ومغص حاد ببطنه، حيث توجه المواطن إلى قسم الشرطة لتسجيل البلاغ مصطحباً معه المحلول الذي كان موصولا بيده، وأشار زيلعي إلى أن كيس المحلول مسجل عليه أن تاريخ انتهاء الصلاحية هو 2013/9/7، وأوضح لـ"الوطن" أنه كان يشتكي من مغص ببطنه وآلام حادة، وذهب للمستشفى للعلاج فقاموا بإعطائه محلولا بيده ورجع إلى البيت بعد المغرب، فزادت عليه الآلام والمغص، وأضاف: قمت بالعودة مرة أخرى للمستشفى وأعطوني مغذيا ومسكنات واستمر الألم في تزايد، وعندها تفحصت المحلول فإذا به منهي الصلاحية فقمت بإغلاقه وهممت بالخروج من المستشفى وهو مازال موصولا بيدي، رفضت الممرضة خروجي وحاولت تغيير المحلول لكني رفضت وتوجهت للمدير المناوب الذي حاول تهدئة الأمور دون رد فعل عملي، فغادرت المستشفى على الفور إلى قسم الشرطة الذي رفض استقبالي في البداية بدعوى أن الحالة ليست من اختصاص الشرطة لكنها اختصاص وزارة الصحة والشؤون الصحية، وبعد ذلك تم عمل المحضر وتسجيل الشكوى.
وأوضح المتحدث الإعلامي لصحة جازان محمد الصميلي أنه وصلت شكوى لإدارة المستشفى بهذا الخصوص وسوف يتم فتح تحقيق في الواقعة واتخاذ الإجراءات النظامية حيالها.

خطة لمنع تسرب معلمات "الكبيرات" إلى المدارس الصباحية

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=164648&CategoryID=5

الطائف: ساعد الثبيتي
بعد سنوات من التعاقد على نظام "بند محو الأمية"، وجد عدد من معلمات الكبيرات في تثبيتهن على نظام المستويات التعليمية، فرصة لهن للتخلص من الدوام المسائي وتعليم الكبيرات، والتوجه نحو مدارس التعليم العام كبقية المعلمات، إذ لم تعد هناك فروق وظيفية أو مالية بين معلمات الصباحي ومعلمات محو الأمية. ودفع هذا الوضع بعض إدارات محو الأمية إلى وضع خطة لمنع تسرب معلمات محو الأمية إلى المدارس الصباحية.
وقالت مصادر مطلعة لـ"الوطن" إن إدارات التربية والتعليم وقعت في حرج أمام تسرب معلمات الكبيرات اللاتي تم التعاقد معهن لتعليم كبيرات السن في الفترة المسائية بنظام عقد محو الأمية، ومن ثم تم تثبيتهن على وظائف معلمات على نظام المستويات التعليمية بالمدارس الصباحية، خاصة أن قرار التثبيت لم ينص فيه على أن مسمى المعلمة أو عملها يقتصر على محو الأمية.
ومارست المعلمات اللاتي تم تثبيتهن ضغوطا كبيرة على إداراتهن التعليمية لإدخالهن في نظام التبادل الإلكتروني، ومن ثم الدخول ضمن حركة النقل والتسرب إلى المدارس الصباحية.

وشهدت إدارات محو الأمية في بعض الإدارات التعليمية تسربا كبيرا مما دعاها إلى الاستعانة بمعلمات التعليم العام للتدريس في مراكز محو الأمية مقابل أجر إضافي بنظام الساعة، الأمر الذي لم يجد قبولا من معلمات التعليم العام نظرا للظروف الأسرية للمعلمات اللاتي تمنعهن من الدوام في فترتين خلال اليوم الواحد.
من جهتها، قالت مصادر لـ"الوطن" إن عددا من الإدارات التعليمية التي لاحظت إصرار معلمات محو الأمية على التسرب إلى التعليم العام، بدأت في وضع آلية للحد من هذا التسرب، تتضمن منع تكليف معلمات محو الأمية أو ندبهن للعمل في المدارس الصباحية.

"الصحة" ترخص المنشآت والكوادر "إلكترونيا"

الإيقاع بـ 160 مركزا وصيدلية بتهمة التلاعب خلال شهر

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=164665&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
فيما تجاوز عدد المنشآت الصحية التي ضبطتها وزارة الصحة خلال جولات رقابية شملت كل المناطق خلال الشهر الجاري، 160 منشأة صحية وصيدلية، أبلغ وكيل الوزارة لشؤون القطاع الصحي الخاص الدكتور علي الزواوي "الوطن" بأن الوزارة تعمل على مشروع جديد يتمثل في إصدار التراخيص للمنشآت الصحية والأطباء العاملين داخلها والكوادر الفنية بـ"طريقة إلكترونية"، بهدف منع التلاعب داخل بعض المنشآت الأهلية التي تعين كوادر دون تراخيص طبية.
وأفاد الزواوي بأن "الربط الإلكتروني سيسهم في التأكد من أن مالك المنشأة الصحية الخاصة يملك الترخيص المطلوب الذي يمكنه من افتتاحها". وعلمت "الوطن" أن الوزارة وجهت مؤخرا بتكثيف الرقابة على المنشآت الصحية الخاصة بمختلف المناطق وضبط المخالفات المتنوعة، بعد أن تصاعدت شكاوى العديد من المواطنين بسبب تردي الخدمات الصحية المقدمة في بعض المنشآت، فضلا عن استنزاف جيوب المرضى دون الحصول على الخدمة الطبية المميزة، أو المطلوبة.
كشف وكيل وزارة الصحة لشؤون القطاع الصحي الخاص الدكتور علي الزواوي لـ"الوطن"، أن الوزارة تعمل على مشروع فريد يتمثل في إصدار التراخيص للمنشآت الصحية والأطباء العاملين داخلها والكوادر الفنية بطريقة إلكترونية، مشيرا إلى أن المشروع يواجه إشكاليات تقنية لوجود مناطق لا يتوفر بها الإنترنت وتتم دراسة ذلك من قبل الجهات المشاركة في تنفيذ المشروع للتغلب عليها، موضحا أنه لن يتم إطلاق المشروع بعد الانتهاء منه إلا بعد إجراء تجربة للتأكد من خلوه من الأخطاء التقنية.
ومن ناحية أخرى شكلت وزارة الصحة فرقا رقابية خاصة لضبط المخالفات داخل المنشآت "الصحية الخاصة"، وذلك في توجه جديد للصحة لضبط التلاعب الذي يحدث من بعض ملاك المنشآت الصحية الخاصة، وتكللت جهود الفرق بضبط مخالفات لأكثر من 160 منشأة صحية وصيدلية وأماكن لبيع النظارات الطبية ومراكز طبية في جميع مناطق المملكة، حيث تم إغلاق البعض منها وفرض غرامات مالية على الأخرى منذ مطلع ذي القعدة. وجاءت الحملة بعد أن وجهت وزارة الصحة كافة فرقها الخاصة بتشديد الرقابة على المنشآت الصحية الخاصة من خلال الجولات التفتيشية المفاجئة، وذلك لمنع استغلال المواطنين والمقيمين من المرضى من قبل أصحاب المنشآت الصحية.
وعلمت "الوطن" من مصدر مطلع بالرخص الطبية بوزارة الصحة، أن الوزارة وجهت بتكثيف الرقابة على المنشآت الصحية الخاصة بمختلف المناطق وضبط المخالفات المتنوعة، بعد أن تصاعدت شكاوى العديد من المواطنين، إثر تردي الخدمات الصحية المقدمة في بعض هذه المنشآت، واستنزاف أموال المرضى دون الحصول على خدمة طبية مميزة، مما دفع بالوزارة لتكوين لجان عدة وتفريغ هذه اللجان لمراقبة المنشآت الصحية الخاصة والقيام بجولات تفتيشية مفاجئة

كشفت عن رصد مخالفات عدة تجري داخل هذه المنشآت الصحية وصيدليات ومحال لبيع النظارات الطبية المقلدة ومراكز خدمات مساندة، ومراكز علاج طبيعي.
وأوضح المصدر أن المجمعات الطبية أكثر المنشآت التي تم إغلاقها، خاصة في مدينة الرياض، وكذلك المستوصفات ثم تليها المراكز الطبية والمساندة، وتم كذلك ضبط كوادر طبية غير مرخص لها بالعمل تجاوز عددها 150 كادرا صحيا في عدد من المناطق يعملون داخل منشآت صحية مختلفة.
من جهته، أكد مدير إدارة الرخص الطبية بصحة جدة الدكتور طارق بنجر، أن هناك حملات تفتيش مستمرة على كافة المنشآت الصحية الخاصة بجدة، حيث جندت إدارته عدة فرق متخصصة مكونة من أطباء وفنيين، لرصد المخالفات داخل المنشآت الصحية الأهلية. وعن آلية عمل هذه الفرق قال بنجر إن عمل هذه الفرق يتلخص في زيارات تفتيشية مفاجئة للمنشآت الصحية ومحلات بيع النظارات والمراكز الطبية.
وأضاف أنه خلال الجولات يتم الكشف عن الأطباء والعاملين في هذه المجمعات الطبية والصيدليات الذين لا يملكون تراخيص طبية تمكنهم من العمل، موضحا أنه خلال الأشهر الماضية تم ضبط مخالفات في محلات لبيع النظارات الطبية منتهية التراخيص، كذلك وجدت منشآت غير مهيأة وغير مجهزة بما يتوافق مع الشروط الصحية العامة، وتم ضبط مختبر في أحد المستشفيات تم تشغيله بدون مشرف (أخصائي مختبر) والقيام بإجراء بعض الفحوص المخبرية التي لا يحق له القيام بإجرائها وهي من اختصاصات المراكز الحكومية الرقابية المتخصصة، مما يعد مخالفة صريحة للنظام. وأكد بنجر أن لجنة التفتيش العلاجي بإدارته مستمرة في حملتها التفتيشية التي بدأتها في وقت سابق إلى أن يتم القضاء على هذه المخالفات ومنع حدوثها، حفاظا على صحة المواطن والمقيم في محافظة جدة، آملاً من أصحاب ومسؤولي المنشآت الصحية الخاصة التعاون مع اللجان التفتيشية التابعة لصحة جدة لما فيه مصلحة الجميع، وشدد على أهمية ملاحقة المخالفين لأنظمة وزارة الصحة داخل المنشآت الصحية والمراكز المساندة وأصحاب هذه المنشآت وكذلك العاملين بها، خاصة من يحاول استغلال المواطن والمقيم من المرضى والمراجعين لعياداتهم ومراكزهم بهدف التربح السريع من وراء هذا التلاعب.

المشاريع الصغيرة.. ضمانة لتحجيم البطالة ووقف هدر حافز

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/21/975506

الدمام – يوسف الرفاعي
مازالت فلسفة العمل من المنزل، أو كما يحلو لبعض المختصين أن يسموها «العمل عن بعد»، نادرة إن لم تكن غائبة على المستوى المحلي. رغم أنها تمثل شريحة كبيرة من قطاع الأعمال في بعض الدول، وينسب لها الفضل في حل مشكلات البطالة المعقدة التي لم تستطع الدول معالجتها بالطرق التقليدية. ولأنها غير مفعلة وغير مستغلة بشكل جاد، مازالت تراوح في نظر كثيرين، في نطاق الحل الأبعد لمشكلات البطالة، في وقت تعد فيه أشبه ما تكون بطوق نجاة.
إعانة حافز
ففي كل عام تنفق المملكة على إعانات البطالة «حافز» مليارات الريالات دون عائدات تذكر، ما جعلها تبدو كأموال ضائعة. ويقدر متوسط عدد المستفيدين من برنامج حافز في السنة الواحدة 1.365.391 مستفيداً، تلقى كل منهم إعانة قدرها ألفا ريال بواقع 2.74 مليار ريال شهرياً وإجمالي 32.88 مليار سنوياً. وهي الإعانة التي تزيد على مرتبات 4.53 مليون موظف على رأس العمل في المملكة يمثلون ما نسبته 74.7% من العاملين المسجلين في التأمينات الاجتماعية وفقاً لإحصائيات التأمينات الرسمية. وقامت فلسفة هذه الإعانة على فكرة تحفيز المستفيدين منها على البحث عن عمل، بحيث تقطع عنهم بعد عام واحد سواء وجدوا عملاً، وهو أمر منطقي، أو لم يعملوا وفي الحالتين تعد رصيداً لرفاهية العاطلين لا

يؤتي ثماره. فالمتأمل لمكافآت «حافز» التي استهدفت حث المواطنين والمواطنات العاطلين على العمل، يجد أنها لم تحقق الهدف منها، بل كشفت عن خلل جوهري كان يمكن تلافيه بمبادرات أكثر توازناً.

مردود الإعانة السلبي

ولنا أن نتصور الأثر السلبي (نفسياً) لهذه الإعانة، على العاملين الذين يكدون شهرياً ليحصلوا على ألفي ريال أو أقل، في حين أنها لم تلعب دوراً ملموساً في مكافحة البطالة بين القوى البشرية في سن العمل، ما يجعل هؤلاء العاملين يتساءلون طوال الوقت عن جدوى عملهم، وربما فكر البعض في ترك الوظيفة ليحصل على الإعانة دون جهد يذكر. صحيح أن برنامج «حافز» وضع شرطاً ذكياً لتجاوز فكرة البطالة الاختيارية حين اشترط فيمن يتقدم للحصول على الإعانة ألا يكون لديه دخل ثابت يعادل (أو يزيد على) الألفي ريال شهرياً خلال الـ 12 شهراً السابقة على تقديم الطلب، إلا أن هذا الشرط حمل ثغرة سهلة الاختراق حيث إن صياغته تعني أن مَن تلقوا دخلاً يقل عن الألفين خلال العام السابق للطلب يمكنهم التقدم للحصول على الإعانة، وهي ثغرة ليست مبررة في صياغة شروط الإعانة.

وفي الوقت ذاته، أسهمت مكافآت «حافز» في زيادة الأسعار، ما زاد من تعقيد وضع العاطلين فضلاً عن غيرهم من العاملين من ذوي الدخول المنخفضة الذين تلتهم المواد الغذائية غالبية قوتهم الشرائية. في وقت يبدو فيه بدل غلاء المعيشة الذي بدأ صرفه من العام الحالي لمتقاعدي القطاع الخاص من قبل مؤسسة التأمينات لم يؤت ثماره في احتواء أثر إعانة حافز على مستوى الأسعار.

بدائل «حافز»

لكن البعض قد يتساءل، ما البديل الذي كان بإمكان وزارة العمل أن تفعله لمواجهة البطالة، بينما يجتهد صندوق تنمية الموارد البشرية، بين الحين والآخر، لعمل برامج إضافية للتشغيل وتحفيز القطاع الخاص على استقطاب عمالة وطنية خاصة ممن هم في سن العمل؟ وما الذي دفع وزارة العمل إلى اللجوء لصرف إعانات مباشرة للبطالة في حين كان بإمكانها أن تشيد مشاريع صغيرة ومتوسطة على نطاق واسع، خاصة لو علمنا أن دولة مثل اليابان تستوعب حوالي 84% من مجمل العمالة الصناعية في مشاريع إنتاجية صغيرة، تسهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني، كما أصبح في إيطاليا أكثر من 2.3 مليون مشروع فردي صغير. وكيف يمكن لوزارة العمل أن تصف استفادة الاقتصاد الوطني من هذه الإعانة السخية؟ وإلى أي مدى يقدر المردود الاقتصادي لتأسيس منظومة ضخمة من المؤسسات الإنتاجية والتسويقية الصغيرة (أقل من عشرة أفراد) أو المتوسطة (من 11 – 100 فرد) من قبل وزارة العمل لتوفير قنوات تشغيل أوسع نطاقاً، خاصة أنها تملك جميع الآليات اللازمة للتشغيل بموجب صلاحيات منحها لها مجلس الوزراء؟

مشاريع صغيرة

هنا تبدو الحلول المتاحة واقعياً تدور في نطاق حلقة مفرغة، في حين أن هناك رافدين كبيرين يمكن أن تصب فيهما جهود التشغيل لحل أزمة البطالة التي قدرتها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بنحو 12% بين مَنْ هم فوق 15 سنة خلال الربع الأول من العام الحالي 2013م، صعوداً من 10.5% عام 2010م، لتحتل المملكة المرتبة الثالثة خليجياً، والـ31 عالمياً في معدلات البطالة. الأول يتمثل في تبني وزارة العمل لخطة تنشئ بموجبها قطاعاً ضخماً من المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، وفق شروط تشغيل ميسرة وتحت غطاء حمايتها لنتاج هذه المؤسسات، بدءاً من توفير المواد الخام اللازمة للإنتاج، ووصولاً إلى تأمين المعدات والأماكن اللازمة لذلك، وتسويق تلك المنتجات بمزايا ومواصفات تقترحها، بحيث تضخ في شرايين الاقتصاد منتجات مطلوبة، بدلاً من استيرادها من دول كالصين وتايوان والهند وغيرها من دول المجموعة الآسيوية، التي تقدر واردات المملكة منها بنحو 198.4 مليار ريال، تشغل الصين وحدها 34% منها.

109 آلاف مشروع سنوياً

وتستطيع الوزارة كضامن لتلك المشاريع، أن تحل بذلك مشكلة القروض الصغيرة والمتوسطة التي تتخوف منها البنوك، نظراً للشكوك التي تحدو البنوك بشأن مستقبل هذه المشاريع وارتفاع نسبة فشلها وقابليتها للانهيار والتعثر، ما يُوجد لدى البنك نوعاً من التردد في التعامل مع هذه المشاريع. وتستطيع الوزارة أن تسترشد في ذلك ببرنامج مسارات الذي يتبناه البنك السعودي للتسليف والادخار، الذي يتيح سقف تمويل للمشاريع الصغيرة والناشئة يصل إلى 300 ألف ريال، ويشترط في المقابل ضمانات منها رهن أصول المشروع موضوع التمويل، أو رهن عقار غير السكن الخاص، أو رهن ممتلكات أخرى. كما يقدم طالب التمويل سندات دفع تغطي قيمة التمويل بالإضافة إلى كفالة حضورية، وللبنك قبول أي ضمانات أخرى يراها مناسبة. وبمعادلة بسيطة، يمكن أن نستنتج (نظرياً) إجمالي المشاريع الصغيرة والناشئة التي كان يمكن

استثمار إعانات «حافز» فيها، التي تقدر بنحو 109 آلاف مشروع كفيلة بتشغيل نصف مليون عاطل على الأقل برأسمال مبدئي يقدر بـ 300 ألف ريال. وبالتالي تستطيع الوزارة في غضون سنوات قليلة أن تحول القوة العاطلة إلى قوى منتجة في غضون سنوات قليلة.

العمل عن بعد

ويتزامن مع توفير هذا الرافد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة رافد آخر مهم وهو «العمل عن بعد». وبالتالي تكون الوزارة قد حققت أكثر من هدف، فمن ناحية، أسهمت في تشغيل القادرين على العمل من خلال إعانة حافز الضخمة، التي تذهب بلا مردود حقيقي، وتكون في الوقت ذاته قد أسهمت في دفع الاقتصاد الوطني بتوفير منتجات تستوردها ويمكن للمجتمع المحلي إنتاجها، مع تخفيض تكاليف العمل التقليدية التي يمكن اختصارها بالعمل عن بعد.

آفاق توظيف رحبة

ولحسن الحظ، ثمة أدبيات ومؤلفات كثيرة تناولت بالتفصيل المشاريع التي يمكن إدارتها عن بعد، والتي تستطيع الوزارة أن تضع الضوابط المناسبة لها وتشرف عليها، على غرار إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية على الجمعيات التعاونية. وثمة قائمة مطولة يصعب حصر جميع تفاصيلها تتضمن مشاريع جدوى عديدة يمكن للعاطلين (القادرين على العمل) أن يباشروها تحت إشراف الوزارة، بما في ذلك قطاع القوى العاملة النسائية التي تصطدم غالباً بصعوبات التنقل والأمان الوظيفي وتعاني في الوقت ذاته من مشكلات اجتماعية ضاغطة خاصة على صعيد توفير الرعاية لأسرهن. ويبدو قطاع الأغذية والمشروبات على اتساعه، قطاعاً شديد الثراء يمكن لكثيرين أن يعملوا فيه بكفاءة عن بعد، وكذلك الحال بالنسبة للمشغولات اليدوية والملابس والمفروشات، إضافة إلى إنتاج المواد الخام التي تحتاج إليها مشاريع أخرى.

توجه عالمي

وما يشجع على هذا الطرح، ما تشير إليه الإحصائيات من تنامي هذا الاتجاه للتشغيل عن بعد على المستوى العالمي. ولنا أن نتصور أن الولايات المتحدة الأمريكية يعمل بها خمسون مليون شخص عن بعد، ولا يقتصر عملهم على المنتجات، بل ثمة خدمات هي في الغالب متاحة للجميع ولا تتطلب تأسيساً مكلفاً. ومن ذلك وظائف مثل مندوبي المبيعات وخدمات العملاء، التي أصبحت تنال قدراً كبيراً من مخططات الشركات الكبرى، التي تتجه إلى ضغط النفقات ورفع الكفايات. ومنها التدريب على اللغات وعلى المهارات المختلفة، والنصائح والإرشادات الأسرية والصحية فضلاً عن الخدمات المكتبية والتعليمية خاصة للمعلمين والمعلمات الذين لا يريدون الارتباط بدوام مدرسي ويمكنهم في الوقت ذاته ممارسة أعمالهم من المنزل عبر الإنترنت. ومؤخراً، أتاحت التقنية مباشرة أعمال أكثر تعقيداً كالإدارة التنفيذية للمشاريع من المنزل وأصبح كثير من الشركات يتجه الآن إلى التوسع في إدارة الأعمال على مساحات جغرافية أكبر، قد تتخطى الحدود، بالاعتماد على هؤلاء الشركاء الذين يعملون عن بعد. كما يمكن ممارسة أعمال الطبخ وتجهيز الحفلات والموائد وإدارة المناسبات من المنزل وهو اتجاه شهده المجتمع المحلي مؤخراً ولكن على نطاق محدود. ويدخل في نطاق ذلك أيضاً، خدمات الوساطة خاصة في القطاع العقاري، والإعلانات والتسويق، بل باتت هناك شركات تسند حساباتها لخبراء يعملون من المنزل. أيضاً ثمة توجه للاستفادة من قدرات بعض العاملين عن بعد في إجراء اختبارات التوظيف والقدرات وتنفيذ الاستبيانات التي تتطلب جهداً كبيراً وتكاليف باهظة في حال نفذت عبر الطرق التقليدية. حتى مستشارو الترفيه والضيافة أصبحوا يعملون بكفاءة أكبر في تخطيط الرحلات للراغبين في عروض مميزة، وحجز الفنادق والمنتجعات والأماكن الترفيهية بالكامل عبر الهاتف والبريد الإلكتروني. ولاتزال مجالات العمل عن بعد واسعة ومتنوعة إلى الحد الذي قد يستوعب جميع العاطلين عن العمل ممن لديهم القدرة على ممارسة العمل الخدمي. وتستطيع وزارة العمل متى أرادت أن تنظم آليات أعمال من هذا النوع وتضع لها آليات لإدارتها ومراقبتها وضبط الجودة فيها، خاصة أن مثل تلك الأعمال تحتاج إلى رقابة ومصداقية.

تضافر للجهود

** ولا يتسع المجال لبيان جميع التفاصيل في هذا المجال، فثمة آلاف المقالات المتاحة حول هذا التوجه الذي لم يعد سراً ولا يعتري تنفيذه عوار أو خلل. ولكن تبقى المسألة في جوهرها بحاجة إلى تخطيط واعٍ وتنفيذ دقيق وعاجل يوقف الهدر ويستثمر القدرات المالية والبشرية المتاحة بأساليب أكثر عمقاً وتأثيراً من مجرد صرف إعانة أو وقف صرفها، ويمكن أن يتضافر مع ذلك ما تقدمه جهات التمويل التي تزيد على 15 جهة، من قروض ميسرة للشباب ترفع إنتاجية مشاريعهم وتحسن كفاءتها. فإشكاليات البطالة أعمق وتتطلب أفكاراً خلاقة. وهي مسألة متاحة بالتأكيد.

أهالي بدنة: أبناؤنا يدرسون في مطابخ مبنى مستأجر

المصدر: صحيفة الشرق الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/21/975849

عرعر – خلف بن جويبر
لم يجد أهالي حي بدنة، أحد الأحياء الواقعة غرب عرعر، تعبيراً عن مدى معاناتهم من تأخر افتتاح مدرسة محمد بن سيرين المتوسطة في حيهم لأكثر من سبع سنوات سوى أن يقارنوا ذلك المبنى ببناء برج خليفة الذي تم إنجازه في ستة أعوام فقط، حيث بدأ بناؤه عام 2004، وافتتح عام 2010م.
اللوحة الإرشادية للمشروع وقد تغيَّر لونها بعد أكثر من سبع سنوات
اللوحة الإرشادية للمشروع وقد تغيَّر لونها بعد أكثر من سبع سنوات
ويقول كمال العنزي: نأمل في كل عام أن تُفتتح المدرسة كي تحل محل المبنى المستأجر الذي يتزاحم أبناؤنا في فصوله، نظراً لصغر مساحة فصوله، لكننا نُفاجأ بتأخر الافتتاح منذ أكثر من سبع سنوات، مضيفاً أن عدداً من أولياء الأمور قاموا بنقل أبنائهم إلى مدارس حكومية في أحياء أخرى، بحثاً عن بيئة تعليمية مناسبة، نظراً لتحويل مطابخ المبنى المستأجر إلى فصول يدرس فيها الطلاب.
وتساءل محمد الصقري: لا أعلم سبب التأخير كل هذه السنوات في افتتاح مبنى مدرسة متوسطة، بينما يتم بناء أبراج سكنية وتجارية في دول أخرى في أقل من تلك الفترة، مشيراً إلى برج خليفة في دبي، الذي يُعد أعلى مبنى على مستوى العالم.
وأيَّد كلامه كل من سالم الدهمشي، وجمال المضياني، ونواف الصقري، مطالبين المسؤولين في إدارة التعليم بالتحرك عاجلاً لإنهاء بناء تلك المدرسة التي وصفوها بالمدرسة المنتظرة.
في انتظار رد المتحدث الرسمي
«الشرق» حاولت الحصول على تعليق من المتحدث الإعلامي باسم تعليم الحدود الشمالية، سطام السلطاني، عن طريق إرسال رسائل على هاتفه، إلا أنه لم يرد حتى ساعة إعداد هذه المادة للنشر.

المعاقون رعاية فائقة.. وغيابٌ لمواصفات يسر الوصول

المصدر: صحيفة الشرق السبت 7 ذو الحجة 1434 هـ - 12 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/12/969041

الدمام – الشرق
برصيد من المعاقين يُقدَّر بأكثر من 730 ألف معاق، تشارك المملكة العالم غداً « 13 أكتوبر» الاحتفاء بـ «اليوم الدولي للحد من الكوارث» الذي ينعقد تحت شعار «العيش مع الإعاقة والكوارث»، ويستهدف التوعية بحقوق المعاقين، على اختلاف فئاتهم، الذين يزيد عددهم عن المليار شخص، على حد ما ذكرت إحصائيات الأمم المتحدة. ورغم الخدمات الضخمة التي توفرها الدولة على الصعيدين الحكومي والأهلي للمعاقين، تبقى الرؤية لمشكلات المعاقين في المجتمع غير واضحة، بدءاً من عدم توافر معلومات دقيقة عن أوضاعهم، ووصولاً إلى مدى جاهزية المرافق العامة والخاصة للتعامل

مع حالات الإعاقة المختلفة. يضاف إلى ذلك، عدم وضوح خطط الدفاع المدني لكيفية إخلاء المعاقين أثناء الكوارث، وبخاصة خلال السيول التي تجتاح مناطق عديدة في الشتاء.

المعاقون والكوارث

وينطلق اليوم الدولي هذا العام من حقيقة أن الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة هم من بين أكثر المستبعدين في المجتمعات، والأكثر تعرضاً للمحن عند وقوع الكوارث. وتقر الأمم المتحدة بتعرض عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة للموت أو الإصابة أثناء الكوارث، وفقاً لدراسة أعدها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وصدرت أمس الأول قبيل اليوم الدولي للحد من الكوارث. وأظهرت نتائج الدراسة التي شملت 6000 معاق في 126 بلداً، أنه نادرا ما يتم التشاور مع الأشخاص الذين يعيشون مع الإعاقة في جميع أنحاء العالم حول احتياجاتهم في أوقات الكوارث. وفي الحالات التي تحتاج إلى إجلاء فوري مثل الزلازل أو الفيضانات، أكد 20% فقط ممن شملتهم الدراسة استطاعتهم الإجلاء فوراً دون صعوبة، بينما قال 6% إنهم غير قادرين على الإجلاء على الإطلاق، أما الآخرون فقالوا إنهم قادرون على الإجلاء بوجود درجة من الصعوبة.

تجاهلٌ للتخطيط

وذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، مارغريتا والستروم، إن نتائج هذه الدراسة جاءت صادمة، وتكشف بوضوح أن السبب الرئيس وراء معاناة وموت أعداد غير متناسبة من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الكوارث في معظم الحالات، هو تجاهل وإهمال عملية التخطيط الرسمية لاحتياجاتهم، وبيَّنت الدراسة أن تحديات الإجلاء تراوحت بين وجود درجة من الصعوبة في السمع، النظر، المشي، أو صعود الدرج، أو وجود صعوبة في التواصل. وأظهر الاستطلاع الذي تكون من 22 سؤالاً أيضاً أن 71% من المشاركين فيه ليست لديهم خطة تأهب شخصية لمواجهة الكوارث، بينما قال 31% إن لديهم شخصاً لمساعدتهم على الإجلاء، ويفتقر 13% إلى وجود أي شخص لمساعدتهم.

فجوة في أهداف الألفية

في السياق ذاته، كشفت الاجتماعات رفيعة المستوى للدورة الـ 68 للجمعية العامة التي عقدت في 23 سبتمبر الماضي، عن فجوة ملحوظة في الأهداف الإنمائية للألفية الحالية تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. فقد أكدت نتائج الاجتماعات أن ذوي الإعاقات لا يزالون مستبعدين من الحصول العادل على الموارد؛ مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية ونظامي الدعم الاجتماعي والقانوني، رغم اعتماد «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» في عام 2006 التي انضم إليها حتى الآن 138 دولة، ووقعت عليها السعودية في عام 2008. وبدا الشغل الشاغل لتلك الاجتماعات متمثلاً في ضرورة أن يتناول جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 مباشرة حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وحثَّت زعماء العالم على تبني السياسات الوطنية والدولية التي تعمل على تعزيز تنمية شاملة لمسائل الإعاقة.

استثمار في إزالة الحواجز

وتجنَّب تقرير أعدته «اليونيسيف» تحت عنوان «وضع الأطفال في العالم عام 2013»، الذي يعد الدراسة العالمية الأولى المخصصة للأطفال ذوي الإعاقة، التركيز على المفاهيم التقليدية التي تحث على «إنقاذ الطفل المعاق»، ليسلط الضوء، بدلاً من ذلك على «الاستثمار في إزالة الحواجز التي تعوق إعمال حقوق الطفل». وكتب المدير التنفيذي لليونيسيف، أنتوني ليك، في مقدمة التقرير، يقول إن إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المجتمع ليس مستحيلاً، لكنه يتطلب تغييراً في التصور والرؤية، مؤداه الاعتراف بأن الأطفال ذوي الإعاقة لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم.

تكلفة يسر الوصول

وأوصى التقرير بتسهيل وصول وتشجيع مشاركة الأطفال ذوي الإعاقة في الأنشطة إلى جانب أقرانهم، على الأقل من خلال الالتزام بتصاميم عالمية للمباني تعتمد توفير مسارب للمعاقين بدلاً من السلالم، والكتب السمعية، والأربطة اللاصقة، وخزائن بأرفف سهلة التحريك، وأبواب أوتوماتيكية وحافلات ذات أرضية منخفضة. ويقدر التقرير تكلفة تسهيل الوصول إلى المباني والبنية التحتية الجديدة إلى أقل من 1% من تكلفة تنمية رأس المال، ويمكن أن تصل تكلفة التكيف مع مبنى قائم بالفعل إلى ما يقرب من 20% من التكلفة الأصلية، حسبما جاء في تقرير اليونيسيف.

صعوبات العمل

ويتراوح عدد من يعاني من صعوبات كبيرة جداً في تأدية الوظائف بين 110 إلى 190 مليوناً من الكبار البالغين. وتتأثر الأنماط الوطنية للإعاقة باتجاهات الحالات الصحية والعوامل البيئية وغيرها من العوامل، مثل التصادمات على الطرق، والكوارث الطبيعية، والصراعات، والنظم الغذائية، وتعاطي مواد الإدمان. ويتفاوت التأثير الذي تُخلِّفه الإعاقة على الفئات السكانية المُهمَّشة والمحرومة أو المُعرَّضة للخطر مثل النساء وكبار السن والفقراء. كما ترتفع بمقدار أكثر خطورة

التعرض للإعاقة في أوساط الأطفال من الأسر الأفقر والسكان الأصليين ومن ينتمون إلى المجموعات العرقية التي تمثل أقلية.

خطة عالمية

وفي يوليو الماضي، اعتمدت منظمة الصحة العالمية خطة عملها للفترة من 2014 – 2021م، التي ذكرت أنها تتعلق بجميع الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، بما في ذلك من يعانون من اعتلالات طويلة الأجل، مثل مستخدمي الكراسي المتحركة، والمكفوفين أو الصم، أو من يعانون من اعتلالات ذهنية أو حالات الصحة النفسية، وكذلك المجموعة الأوسع من الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في تأدية الوظائف نظراً لطيف واسع من الحالات الصحية، مثل الأمراض المزمنة والأمراض غير السارية والأمراض المعدية والاضطرابات العصبية والحالات الناجمة عن عملية التشيُّخ.

وتسعى الخطة الدولية المعتمدة إلى تحقيق ثلاثة أهداف، تشمل التصدي للعقبات وتحسين الوصول إلى خدمات وبرامج الرعاية الصحية، وتقوية خدمات التأهيل وإعادة التأهيل وتوسيع نطاقها ومنها خدمات التأهيل المجتمعي والتكنولوجيا المعينة، وتقوية جمع البيانات حول الإعاقة ذات الأهمية على الصعيد الوطني والقابلة للمقارنة على الصعيد العالمي، ودعم إجراء بحوث حول الإعاقة.

اهتمام مبكر

وأظهرت المملكة اهتماماً مبكراً بقضايا المعاقين، سبق صدور الاتفاقية الدولية لرعايتهم، بدأ قبل أكثر من 35 عاماً. لكن الخطوة الأهم في هذا الصدد تمثلت في إصدار «نظام رعاية المعاقين في المملكة العربية السعودية» في 23 رمضان عام 1421هـ، الذي تكفلت الدولة بموجبه، برعاية حق المعاق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة في شتى المجالات الصحية والتعليمية والتدريبية والثقافية والاجتماعية.

مجلس أعلى للمعاقين

ونص النظام على تشكيل مجلس أعلى لشؤون المعاقين، صدر بشأنه أمر ملكي بإسناده إلى ولي العهد آنذاك، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ليؤكد بذلك على أن قضايا المعاقين تحظى باهتمام القيادة السياسية وعلى أعلى المستويات. ولعل ما نص عليه النظام من مجالات لرعاية المعاقين يعكس هذا التوجه. لكن ثمة مجالات طرحت من خلال هذا النظام، لم تنفذ إلا في العامين الماضيين، ومنها إعفاء أدوات وأجهزة المعاقين من الرسوم الجمركية، وصرف سيارات للمعاقين، التي تم بالفعل تسليم 4000 منها عن طريق الشؤون الاجتماعية للمعاقين وذويهم على مراحل.

مواصفات غير مكتملة

ورغم التزام الجهات الحكومية ببعض الشروط والمواصفات الهندسية والمعمارية الخاصة باحتياجات المعاقين في أماكن التأهيل والتدريب والتعليم والرعاية والعلاج، وفي الأماكن العامة، فإن ما لم يتحقق بعد هو شمول هذه المواصفات مختلف مجالات الإعاقة، حيث إن ما أتيح منها هو ما يتعلق بالمعاقين حركياً، فيما مازال هناك غياب شبه كامل للمقاييس الخاصة بالفئات الأخرى، وبخاصة المكفوفين والصم والبكم.

أيضاً على صعيد مواصفات رصف الشوارع، فإن المسارب المتاحة للمعاقين حركياً، ينقصها بعض المواصفات العالمية وبخاصة تلك التي تمنع انزلاق كراسيهم المتحركة ما يعرضهم لخطر الحوادث. وفي الغرب انتبهت الحكومات مبكراً إلى هذه النقطة وصممت مسارب المعاقين من الحديد الصلب وزودتها بنتوءات وخطوط تعين المعاق على التوقف الآمن لدى عبور الطريق خاصة في حالة هطول أمطار. كما خلت المباني الحكومية من المعايير التي تعين المكفوفين وضعاف البصر على إنجاز مهامهم بأنفسهم داخلها. ومن ذلك، غياب المعينات البصرية التي تدلُّهم على الدرج والمصاعد والأقسام الرئيسة، والأبواب المتحركة والثابتة وغيرها. فضلاً عن غياب موظفين مختصين في لغة الإشارة للتفاهم مع الصم والبكم، الأمر الذي يجعل من المستحيل عليهم التواصل مع الموظفين وإنجاز معاملاتهم بأنفسهم بالكفاءة المطلوبة.

جهود التأهيل والرعاية

وينسب الجهد الرئيس في رعاية المعاقين في المملكة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن أعداد مراكز تأهيل المعاقين قفزت من اثنين فقط قبل عام 1402هـ لتصل إلى ستة وعشرين مركزاً للتأهيل ومؤسستين لرعاية الأطفال المشلولين، يقدم من خلالها لهذه الفئة كل أنواع الرعاية والعناية والتأهيل. كما تضاعفت الإعانات المخصصة للمعاقين وأسرهم في السنوات الأخيرة. وتباشر الوزارة مهامها في رعاية هذه الفئة من خلال عدد من الإدارات تشمل إدارة التأهيل الاجتماعي، وإدارة التأهيل المهني، وإدارة التأهيل الأهلي.

وثمة ثلاثة مراكز لإيواء حالات المعاقين من فئات شديدي الإعاقة غير القابلين للتأهيل المهني نتيجة شدة الإعاقة أو ازدواجية الإعاقات. وتعمل مراكز للتأهيل المهني على تأهيل المعاقين جسمياً أو حسياً أو عقلياً على المهن المناسبة لقدراتهم وتحويلهم من طاقات بشرية معطلة إلى أفراد منتجين. أما مراكز التأهيل الشامل، فقد أُستُحدثت لتجميع الخدمات التأهيلية في وحدة واحدة تقدم خدماتها من مصدر واحد وتحت إشراف إدارة واحدة لجميع فئات المعاقين من الجنسين كل على حدة. ويبلغ عدد مراكز التأهيل الشامل عشرين مركزاً موزعة على مختلف المناطق. وقد تم الترخيص لخمسة عشر مركزاً للرعاية النهارية تشرف عليها الوزارة في المناطق.

وتختص مؤسسات رعاية الأطفال المشلولين بتقديم الرعاية الطبية والصحية والاجتماعية النفسية والتعليمية للأطفال المشلولين ومن في حكمهم من المصابين بعاهات خلقية أو مرضية تعوقهم عن الحركة الطبيعية بهدف تنمية ما لديهم من قدرات وإعدادهم لتقبل إعاقاتهم والعمل من أجل تأهيلهم وتكيُّفهم اجتماعياً ونفسياً. وتصرف إعانات لفئات المعاقين الذين يتعذر إلحاقهم بالمراكز أو ترغب أسرهم في رعايتهم، تتراوح بين ألف وثمانية آلاف ريال سنوياً، فضلاً عن تقديم إعانات عينية تتمثل في صرف كراسي متحركة للمعاقين المحتاجين لها، وكذلك تكاليف تعديل عجلة قيادة السيارة للمعاق من عادية إلى آلية.

جمعيات خيرية

وتتداخل مع خدمات الوزارة للمعاقين، جهود رائدة للجمعيات الخيرية التي تحظى بدعم الدولة وتشجيعها ورعايتها لتمكينها من تقديم خدماتها. وتقدم هذه الجمعيات برامج خدمية متنوعة ومشاريع اجتماعية ونشاطات دينية وثقافية وصحية وتربوية مختلفة، وقد أولت الجمعيات الخيرية رعاية المعاقين وتعليمهم وتأهيلهم وتدريبهم عناية خاصة، وسعت إلى مساعدتهم على ممارسة مهامهم ليكونوا أعضاء نافعين في المجتمع.

آليات التشغيل

وعلى صعيد التشغيل، تولي وزارة الخدمة المدنية اهتماماً خاصاً بترشيح المعاق للعمل المناسب له بعد تخرجه في حدود الوظائف المتاحة. أما على صعيد القطاع الخاص، فإن نظام العمل والعمال يلزم كل صاحب عمل لديه 50 عاملاً فأكثر تمكنه طبيعة العمل لديه من تشغيل المعاقين الذين تم تأهيلهم أن تكون نسبة 2% من مجموع عدد عماله منهم. وثمة دعم للتوسع في تشجيع المعاقين على تنفيذ مشروع فردي من خلال القروض.

4 أسباب تدفع المؤذنين للهروب من المساجد

المصدر: صحيفة الشرق الجمعة 13 ذو الحجة 1434 هـ - 18 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/18/973559

الأحساء – سعد العيد

يعد المؤذن أحد أهم أركان المسجد.. ويعتبره البعض أيقونة مهمة لا يكتمل المسجد إلا بحضوره.. وشكلت هذه الضرورة عند بعض المؤذنين لعنة باتت تطاردهم، وتقض مضجعهم، وتشعرهم بالذنب أحياناً، ما دفع كثيراً من المؤذنين للابتعاد عن هذه المهمة التي عدّوها عظيمة.

قد لا يعد تسرب المؤذنين عن بعض المساجد ظاهرة، لكنه يمكن أن يكون جرساً يقرع لئلا يتضخم الأمر ويتفشى في بقية المساجد. فالمؤذن في النهاية «إنسان» وعلى الجميع أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر إن رغبوا في توجيه اللوم إليه.

«الشرق» قامت بجولة على عدد من المساجد، ووقفت على أهم الأسباب التي دفعت عدداً من المؤذنين للابتعاد عن هذا الشرف العظيم. ويمكن تلخيصها في 4 أسباب: (المكافأة – عدم وجود مسكن – عدوانية بعض المصلين – عدم وجود إجازة)، فماذا يقول أصحاب الشأن فيها؟

دراسة الأسباب

يقول محمد السبيعي: أشعر بالألم إذا سمعت أن أحد المؤذنين قد ترك الأذان. مطالباً بدراسة الأسباب المؤدية إلى ذلك وإيجاد حل جذري لها.

وذكر خالد عبدالله أن أهل الخير في هذا الوطن المعطاء لا يتوانون عن القيام بدور المؤذن في أغلب الأحيان ولكن عدم إجادة بعضهم رفع صوت الأذان بشكل جيد، مع قيام الأطفال والأجانب بأداء تلك المهمة، توقع المصلين في حرج لقصور الأداء.

المصداقية في المراقبة

وأرجع ناصر بن حمد المفرج، مؤذن جامع سابق، سبب تسرب المؤذنين لعدم المصداقية من قبل المراقب المعني بمراقبة المساجد في متابعة الأئمة والمؤذنين، بالإضافة إلى تحيزه في العمل مع فئة دون غيرها. وقال: يعتبر ذلك من أهم الأسباب التي تساهم في التسرب.

وقال المفرج إن مضايقة بعض المصلين للمؤذن والاعتماد الكلي عليه من قبل الإمام، بالإضافة إلى كثرة تغيب الإمام يوقع المؤذن في حرج مع المصلين. وأضاف: إن ضعف المكافأة وعدم زيادتها فقط للإمام مع التزامه بمتابعة الصيانة أولاً بأول جميعها أمور تجعل المؤذن يبتعد عن الأذان.

المكافأة غير مجزية

وأيد عدد من المؤذنين ما ذكره المفرج، وقال أحدهم إن المكافأة غير مجزية. وأضاف: لو توفر له سكن مناسب مع رفع المكافأة لما انقطع عن رفع الأذان واستمر في أداء واجبه، فيما ذكر آخر أن بعض المصلين ينظرون للمؤذن نظرة غضب وعداوة عندما يتأخر في رفع الأذان أو في الحضور إلى المسجد، متناسين أنه إنسان في النهاية ولديه التزامات وواجبات خارج المسجد، وقد يحدث له ما قد يحدث لأحدهم في أي وقت.

عدم وجود إجازة

وانتقد عبدالله بن سعد، وهو مؤذن سابق لأحد الجوامع، بعض المصلين في بعض تصرفاتهم إزاء المؤذن، مشيراً إلى أنهم السبب في تنفير المؤذن بسبب تجاوزاتهم المتعددة والضغط عليه بأن يحضر مبكراً ولا يلتمسون له العذر في حالة غيابه، مؤكداً أن عدم وجود بديل يقوم بدوره في حالة رغبته أخذ إجازة أو تغيبه لسبب ما يجعله ربما يبتعد، مدللاً على ذلك بحالته هو كمعلم، وقال: عدم مقدرتي الحصول على إجازة قادني للابتعاد. مؤكداً أن «المكافأة ليس لها أي دور في ابتعادي عن هذه المهمة العظيمة».

البعد عن المنزل

وأفاد المؤذن عبدالله الدوسري بأن من العوائق التي جعلته يتخذ قراره بالاعتذار عن المواصلة، هو بعد المسجد عن المنزل والازدحام المروري الذي يأخذ من وقته كثيراً. وقال: يضعني ذلك في حرج شديد مع المصلين والإمام، ولو توفر لي سكن قريب لواصلت هذه المهمة التي أحبها.

عدم الاهتمام

وبرر المؤذن أحمد بن عبدالله قراره بالابتعاد بالحالة المزرية لبعض المساجد وعدم اهتمام الأوقاف بها. وقال: إن حالة بعض المساجد باتت مزرية حتى أن السجاد أصبح مهترئاً وبالياً، ولا يتقبل أي إنسان أن يكون منزله مفروشاً بهذه الطريقة، فما بالك ببيت من بيوت الله، فضلاً عن مضايقة بعض المصلين لي؛ إذ يتعامل معنا البعض وكأننا نعمل لديهم، فيقول لك بعضهم أغلق المكيف، فيما يأمرك آخر افتح المكيف. وقال: نحن بشر ونتألم.

عدم التعاون

أما خالد الشمري، وهو إمام لأحد المساجد، فقال: إن أحد أهم الأسباب هو عدم تعاون إدارة الأوقاف مع الإمام والمؤذن وترك المسؤولية كاملة عليهما من صيانة المسجد ونظافته. ومن جهة أخرى عدم تعاون جماعة المسجد مع المؤذن تجعله يعتذر عن الأذان لتعرضه للأذى من بعضهم، فضلاً عن عدم توفر البديل.. كل ذلك يدفع المؤذنين للاعتذار وتفضيل الابتعاد.

الاهتمام بالمؤذنين

واقترح حسين الحسين، وهو إمام لأحد المساجد، عدم قطع المكافأة عن المؤذن في حال أخذ إجازة، خاصة أنها مكافأة غير مجزية، كما دعا لافتتاح قسم في كلية الشريعة للمؤذنين والأئمة بحيث تكون وظيفة رسمية لهم بعد التخرج وبرواتب مجزية.

وظيفة ثانوية

وأفاد أحمد السماعيل، وهو إمام سابق، بأن وظيفة المؤذن ثانوية يلجأ لها المؤذن كحل مؤقت ويعتذر عن الاستمرار فيها بمجرد توفر فرصة عمل براتب مجزٍ.

وذكر المشرف على حلقات مكتب تحفيظ القرآن في بقيق عبدالرحمن هزازي أن ضعف الحوافز والارتباط أمران يجعلان من استمرارية المؤذن صعباً. واقترح أيضاً إعطاء مكافأة مجزية مع توفير سكن لائق.

لا مشكلات وقت الصيانة

من جهته أوضح مراقب المشرفين على صيانة المساجد في محافظة الأحساء أحمد العتيبي أن عدم وجود مؤذن في المسجد لا يسبب أي إزعاج لقسم الصيانة إذا دعت الحاجة، وقال: إن حضور عمال الصيانة غالباً يكون في أوقات الصلاة وبالتالي يكون المسجد مفتوحاً، كما أننا نتواصل مع الإمام في حالة وجود أي عائق.

وأوضح مدير إدارة الأوقاف والمساجد والدعوة والإرشاد في الأحساء الشيخ أحمد الهاشم أن الأمر لا يعد ظاهرة، معتبراً أن هذه الحالات إنما هي حالات شاذة. وقال: الشاذ لا حكم له، وإن الإمام والمؤذن بشر ينتابهما ما ينتاب الإنسان من مشاغل الحياة. وأضاف: إن الأغلبية ملتزمون بواجبهم ونحن لا يزعجنا هذا الأمر؛ لأنه ليس ظاهرة، ونأمل بأن يقوم المؤذن بدوره على أكمل وجه حتى لا يُحرَج مع بعض المصلين الذين يُثقِلون على المؤذن بذكر المكافأة رغم قلتها.

وفيما إذا كان هناك حل لهذا التسرب أكد الهاشم أن الوزارة حريصة على رفع معنويات الأئمة والمؤذنين وتحسين أوضاعهم.– الشرق

والدها يستعد للسفر إلى اليمن لاستردادها

إحالة قضية فتاة أبو سكينة للمحكمة بعد استكمال التحقيقات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131022/Con20131022648899.htm

أحمد الشميري (صنعاء)، مغرم عسيري (محايل عسير)

أقرت نيابة مصلحة الجوازات اليمنية إحالة فتاة بحر أبو سكينة (هدى) المحتجزة في اليمن إلى المحكمة اليوم للنظر في قضيتها التي وصفتها بـ«الأسرية البحتة».

وأوضح مصدر قضائي في اليمن لـ«عكاظ» أن النيابة اطلعت على أقوال الفتاة وستحيلها اليوم إلى المحكمة للنظر في قضيتها واتخاذ الإجراء القانوني اللازم، موضحا أن القضية مدنية وأسرية بحتة.

وكان مسؤول النيابة أجرى تحقيقا مع الفتاة والشاب اليمني قرابة ساعتين داخل المبنى الذي تحتجز فيه الفتاة.

بدوره، بين الشاب عرفات المتهم بخطف الفتاة في اتصال هاتفي بـ«عكاظ» أن النيابة أجرت تحقيقا معه ومع الفتاة أنكر خلاله تهمة الخطف، لافتا إلى أنه ينتظر ما ستقرره المحكمة.

وقال «تحدثت في التحقيقات بكل ما لدي ولست خاطفا، وأرفض النيل من أسرة الفتاة».

في غضون ذلك، أوفدت وزارة حقوق الإنسان مندوبين لمقابلة فتاة بحر أبوسكينة غير أن رئيس مصلحة الجوازات رفض أن يقابلوا الفتاة، مطالبين بتصريح من وزير الداخلية اليمني، كما منعت المصلحة جموع الصحفيين الذين تجمعوا أمام مقر إقامة الفتاة مطالبين بمقابلتها وسط رفض أمني لذلك.

«عكاظ» تحدثت إلى مندوبي وزارة حقوق الإنسان الذين أكدوا أن الوزارة تنظر إلى قضية الفتاة بمنظر إنساني بحت ومستعدة لسماع أقوالها، مؤكدين أنهم سيعودون إلى الوزارة كي تحصل وزيرة حقوق الإنسان على إذن وتوجههم بمعاودة الكرة لمقابلة الفتاة.

بينما، أوضح عبدالله السكيني (70 عاما) والد فتاة بحر ابو سكينة أنه سيتوجه إلى اليمن في غضون أيام رغم مرضه، مشيرا إلى أنه سينهي أوراق عودة ابنته من السفارة السعودية، مبينا أن ما أخره عن السفر إلى اليمن هو اشتداد المرض عليه.

شرط لإظافة مواليد البادية سجلات الأباء السعوديين

DNA

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131022/Con20131022648759.htm

قايد آل جعرة (نجران)

كشف لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في الأحوال المدنية عن أن وزارة الداخلية تتجه إلى سن تنظيم جديد عند طلب الآباء الحاصلين على الجنسية السعودية إضافة أبنائهم الذين ولدوا في البادية، يقضي بضرورة خضوع الوالدين ومن يراد إضافتهم للسجل المدني لفحوصات الحمض النووي (DNA)، للتأكد من أن المواليد منسوبون للوالدين.

وأوضح المصدر بأن هذا التوجه من قبل الوزارة جاء بناء على مقترح رفعته إمارة منطقة نجران لوزارة الداخلية، نبعت من مشاكل كثيرة اكتشفت على ضوء تقديم طلبات لإضافة أبناء من أجل الحصول على الجنسية بطريقة مخالفة.

وقال المصدر إن هذا التوجه الذي خضع لدراسة مستفيضة من قبل وكالة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية كفيل بالقضاء على محاولات البعض إضافة أبناء غير حقيقيين لسجلات بعض السعوديين من أجل الحصول على الجنسية، ومصادرة الشكوك في بعض المعاملات التي ترد إلى إدارات الأحوال المدنية في المناطق الحدودية، مشيرا إلى أن وزارة الداخلية أقرت الدراسة ورفعتها للمقام السامي بانتظار التوجيه حيالها.

غياب الرقابة والضمير .. يُورِّط المريض النفسي في الإدمان

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/22/976353

الدمام – سحر أبوشاهين

كشف مختصون في الطب النفسي، عن تعرض عديد من المرضى النفسيين للاستغلال من قبل عيادات الطب النفسي في المستشفيات الخاصة، عبر صرف أدوية خاضعة للرقابة بطريقة غير نظامية، أو أدوية من إنتاج شركات معينة، ما يحولهم إلى زبائن دائمين لتلك العيادات الخاصة، نتيجة لإدمانهم على تلك الأدوية، ملمحين إلى تورط بعض الأطباء النفسيين في ذلك، عمداً، سعياً منهم إلى تأمين مصالحهم الشخصية مع شركة الأدوية، أو نتيجة لقلة الخبرة والتأثر بالدعايات المضللة من قبل الشركة. ولفتوا إلى تزامن ذلك مع ما اعتبروه ضعفاً من قبل الأجهزة الرقابية بوزارة الصحة. وأوضحوا أن مما يفاقم هذه الحالة، خوف الناس من الفضيحة إذا هم راجعوا المستشفيات النفسية الحكومية.

حيلة مكشوفة !

عن ذلك، يقول استشاري الطب النفسي ورئيس برنامج علاج الإدمان و نائب المشرف العام على مجمع الأمل للصحة النفسية الدكتور عبدالسلام الشمراني، إن استغلال المريض النفسي في العيادات الخاصة ما زال مستمراً، وإن كان يحدث بمعدلات أقل نسبياً مما كان عليه في السابق. ودلل على هذا الاستغلال بصرف أدوية نفسية تسبب الإدمان للمريض بكميات ومدد زمنية مخالفة لتعليمات وزارة الصحة التي تشدد على أن لا تصرف الأدوية النفسية الخاضعة للرقابة لمدد

تتجاوز الأسبوعين كحد أقصى يشترط بعدها مراجعة المريض الطبيب لتقييم حالته الصحية، وإقرار الحاجة لإيقاف العلاج أو استبداله بالعلاج الأساسي للحالة الذي لا يسبب الإدمان. وبيّن الدكتور الشمراني أن 95% من الأدوية النفسية لا تسبب الإدمان، في حين أن النسبة المتبقية، التي لا تتجاوز 5% تتسبب في ذلك إذا صرفت بكميات أو مدد زمنية غير نظامية. وقال إن هذه الأدوية تصرف للمرضى النفسيين الذين يعانون من أعراض القلق الشديد والهوس والاضطرابات الوجدانية، حيث تساعد على التخفيف من تلك الأعراض سريعاً، وغالبا لا توصف لمدة تزيد عن الأسبوع.

ويشير إلى أن كثيراً من المرضى المدمنين على الأدوية النفسية يراجعون قسم الطوارئ في مجمع الأمل للحصول عليها، متأثرين بإدمانهم الذي تسبب فيه صرف الطبيب لها بشكل مبالغ فيه بغية تحويل المريض إلى زبون دائم لعياداتهم، في الوقت الذي لا يشمل التأمين الطبي تلك الأدوية، ما يجعلها باهظة الثمن؛ وبالتالي يلجأ المريض للمستشفى الحكومي أملاً في الحصول عليها بالمجان. غير أن ذلك لا يتحقق للمريض نظرا لأن أنظمة وزارة الصحة تمنع صرف الأدوية النفسية الخاضعة للرقابة في قسم الطوارئ فيحال المريض للمراجعة في العيادة لتقييم حالته من قبل الاستشاري المختص.

لجان للرقابة

وفي السياق ذاته، يؤكد الدكتور الشمراني أن الوزارة وجهت مديريات الشؤون الصحية قبل بضع سنوات بتشكيل لجان للرقابة الدورية على عيادات الصحة النفسية الخاصة، مبيناً أن عدداً من منسوبي مستشفى الأمل للصحة النفسية بالدمام هم أعضاء في اللجنة المشكلة لهذا الغرض في المنطقة الشرقية، التي تقوم بجولات تفتيشية شهرية يجري خلالها مراجعة ملفات عينة عشوائية من المرضى ومطابقة كميات الأدوية الخاضعة للرقابة المصروفة للمريض مع كميات الأدوية المتوفرة في صيدلية المستشفى، وفي حال اكتشاف أي صرف غير نظامي لهذه الأدوية يحال الطبيب للتحقيق وللجنة صلاحية الرفع بالنتائج لمدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة، تمهيداً لسحب ترخيص مزاولة الطب النفسي منه في حال إدانته، وترحيله إلى خارج المملكة، لافتاً إلى أن الأعوام الثلاثة الماضية شهدت ترحيل ثلاثة أطباء نفسيين غير سعوديين بعد سحب تراخيصهم لثبوت ارتكابهم مخالفات في صرف الأدوية النفسية التي تسبب الإدمان.

وكشف عن لجوء بعض المرضى إلى الطبيب النفسي للحصول على كميات غير نظامية من الأدوية يستخدمون بعضها ويبيعون الباقي للتكسب منها، وهو ما ثبت من خلال تعاوننا مع «مكافحة المخدرات» التي تبلغنا عن كميات الحبوب التي يتم العثور عليها بحوزة مدمنين ثبت بفحصها أنها لا تصرف إلا بوصفة طبيب نفسي.

حزمة من الاستغلال !

من جهته أكد المدير الطبي لمستشفى الصحة النفسية في القصيم الدكتور عبدالإلة الحديثي أن صرف أطباء المستشفيات الخاصة لأدوية نفسية تسبب الإدمان، ليس سوى نموذج بسيط للاستغلال الذي يتعرض له المريض النفسي. لكن الاستغلال الأكبر، على حد تعبيره، يتم بصرف أدوية نفسية لشركات بعينها، لتحقيق مصلحة ما كالحصول على هدايا أو حوافز، كسفرات وتذاكر وإقامة في فنادق فخمة. وعلل خطر هذه الظاهرة، بأن صرف هذه الأدوية يتم بغض النظر عن كونها الأفضل والأنسب للوضع الصحي للمريض. غير أن المصلحة الشخصية ليست الدافع الوحيد وراء صرف تلك الأدوية، حيث يشير الحديثي إلى أن بعض الأطباء يتأثر بالدعاية المكثفة لشركات الأدوية دون اطلاع مستمر على المجلات الدورية الطبية لمعرفة الجديد والأفضل منها. ولفت إلى صورة من الاستغلال يتعرض لها مريض الفصام تتمثل في عدم اطلاعه على التشخيص الدقيق لحالته والإيحاء له بأنه يمكن أن يشفى بشكل دائم مع تحذيره من مراجعة المستشفيات الحكومية وتخويفه بأنه سيتم تنويمه فيها.

عواقب خطيرة

ويشدد الدكتور الحديثي على أن عدم تحويل المريض النفسي إلى مستشفى حكومي قد يكون له عواقب خطيرة في حال كان المريض بحاجة ماسة للتنويم، لا سيما في حالة المرض الذهاني الذي يتسبب له في الرغبة في الانتحار أو القتل، معتبراً أن ذلك أمر يُجرَّم عليه الطبيب النفسي في الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وقال إن بعض المرضى النفسيين انتحروا فعلاً نتيجة سوء الرعاية الطبية النفسية التي حصلوا عليها في عيادات الطب النفسي الخاصة، سواء بسبب عدم تحويلهم للتنويم في المستشفى النفسي الحكومي او لسوء التشخيص، حيث إن بعض عيادات الطب النفسي الخاصة لا تستقبل المريض النفسي لأكثر من خمس دقائق وليس 45 دقيقة كما هو متعارف عليه. ويفسر ذلك بالرغبة في استقبال عدد كبير من المرضى في اليوم الواحد. كما لفت إلى أن من الإهمال صرف عدد كبير من الأدوية النفسية لعلاج حالة نفسية بسيطة ما يجعل المريض عرضة للأعراض الجانبية للأدوية قصيرة وبعيدة المدى، كتأثيراتها على الكبد والقلب أو تسببها في حدوث حركات لا إرادية تستمر مدى الحياة حتى بعد توقف الدواء.

رقابة الصحة ضعيفة

ويُسلِّم الحديثي بعدم قدرة وزارة الصحة على مراقبة عيادات الطب النفسي الخاصة، معللاً ذلك بأن ما يوصف من علاج للمريض لا يعتمد على أشعة أو تحاليل مخبرية بل يعتمد على جلسات نفسية وتشخيص الطبيب المعالج بناء على مهنيته

وأمانته وعلمه وخبرته. لكنه في الوقت ذاته يرى أن اهتمام الوزارة بالطب النفسي لا يعدل اهتمامها بالتخصصات الطبية الأخرى. وقال إن المستشفيات الحكومية تزدحم بالمرضى وتعاني من قلة عدد الأطباء النفسيين، مبيناً أن منطقة القصيم بأكملها لا يوجد بها سوى استشاريين حكوميين اثنين فقط، كما أن مبنى المستشفى مستأجر منذ 20 عاما وآيل للسقوط. واعتبر الاهتمام الذي أبدته الوزارة في الفترة الأخيرة للصحة النفسية غير كاف، كما أن العيادات النفسية في المستشفيات الحكومية العامة معطلة تقريبا فبعضها لا يعمل إلا ليوم واحد في الأسبوع. لكنه أكد أن المستشفيات الخاصة لا تشترك جميعها في هذه الظاهرة.

الأمل في لائحة الحقوق

وفي السياق ذاته، أكد استشاري الصحة النفسية بمستشفى الصحة النفسية بأبها الدكتور سعيد عسيري أن المريض النفسي قد يتعرض إلى الاستغلال أو الإهمال أو الإيذاء بشكل أو آخر كأي مريض آخر، ويزيد ذلك كلما اشتد المرض النفسي، أو قلة أمانة المعالج النفسي وعلمه، وكذلك عندما يتضاءل اهتمام الأهل بمريضهم. وقال إن من أبرز أشكال الاستغلال، حرمان المريض من العلاج الكافي، أو حقه في قبول أو رفض الدواء، وأحياناً يتمثل في صرف أدوية غير مناسبة للمريض سواء لقلة علم الطبيب أو لأهداف أخرى مثل إرضاء بعض شركات الأدوية التي يهمها جني أكبر ربح ممكن. وكشف عن خطر صرف بعض الأدوية المهدئة بكميات كبيرة ولفترات طويلة ما يتسبب في الإدمان. وطالب بالإسراع في تطبيق لائحة حقوق المريض النفسي، ومتابعتها بشكل صارم، ومراقبة العمل في المستشفيات والعيادات النفسية لمنع انفراد المعالج بالقرار العلاجي، ومتابعة آلية صرف الدواء وأهلية الأطباء المعالجين. وانتقد ضعف رقابة «الصحة» على صرف الأدوية النفسية الخاضعة للرقابة، وقال نحن كأطباء نعرف العيادات النفسية المشهورة بصرف الأدوية المسببة للإدمان سواء في الدمام أو الرياض أو جدة، مبيناً أن جدة تستأثر بالنسبة الأعلى من فوضى وعشوائية الصرف وغياب الرقابة، حتى أن بعض المرضى النفسيين يسافرون من الرياض إلى جدة قاصدين أطباء بعينهم ليصرفوا لهم كميات من الأدوية التي أدمنوها.

آليات الرقابة والعقاب

من جهته أكد مدير عام إدارة الصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة الدكتور عبدالحميد الحبيب أن الدور الرقابي للإدارة يتمثل في التأكد من ترخيص العيادة والعاملين والمشرفين على العهدة الدوائية، ووضع نظام صرف للوصفات الدوائية بما في ذلك الأدوية الخاضعة للرقابة، بالتنسيق مع إدارة القطاع الصحي الخاص، لافتاً إلى أن الوزارة عمّدت مديريات الشؤون الصحية لمراقبة العيادات النفسية الخاصة، وعند ملاحظة أي تجاوز يتم التحقيق فيه، وقد ينتهي بسحب الترخيص وترحيل الطبيب المدان. ونوه بأن صرف الأدوية الخاضعة للرقابة لا يتم إلا في صيدليات محددة في كل منطقة وليس متاحاً في كل الصيدليات. مشدداً على التنبيه على تسجيل اسم كل مريض يصرف دواء من الأدوية المحظورة له، بحيث لا يتمكن من صرف الوصفة من صيدلية أخرى نتيجة مراجعته أكثر من طبيب نفسي للحصول على كمية أكبر من الدواء المسبب للإدمان.

صكوك وحجج استحكام أراض من أرشيف محكمة تبوك في الحراج

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/22/976631

تبوك – ناعم الشهري

كاد أن يتسبب خطأ موظف في بيع عدد من الدواليب والأدوات المكتبية المستعملة لمحكمة تبوك إلى أحد المحلات في الحراج بضياع عديد من الأوراق الرسمية وصكوك الأراضي وحجج الاستحكام المختلفة وساهمت غيرة مواطن في الكشف عن وجود كميات من صكوك الأراضي والأوراق الرسمية الخاصة بالمحكمة الكبرى في تبوك ملقاة على طرقات أحد المحلات الخاصة ببيع الأثاث المستخدم في حراج تبوك. وبدأت تفاصيل الحادثة التي يرويها (ع .ب) بقوله إنه حضر إلى السوق لشراء بعض المستلزمات ففوجئ بوجود كميات من الأوراق والصكوك، ولما تفحصها وجد أنها أوراق رسمية وأصلية ما بين صكوك وحجج استحكام بالإضافة إلى بعض الأوراق الخاصة بالمحكمة وبعض القضايا.

وقد أوضح صاحب المحل – طلب عدم نشر اسمه- في حديثه من خلال اتصال هاتفي أن هذه الأوراق كانت في دواليب ومكاتب تم شراؤها موخراً من المحكمة ضمن أثاث قد تم بيعه بكميات وأنه تم شراؤه بأوراق رسمية ومحاضر وأن نظام بيع الخردوات في المناقصات الحكومية يضع ضمن شروطه أنه في حال العثور على أي قطع أو أوراق عملية تعاد إلى جهة الاختصاص وهذا ما سوف نعمل عليه بعد عودتي إلى تبوك.

وقد تم إبلاغ الجهات الأمنية المختصة عن الواقعة والأوراق وتم إرسال فرقة أمنية حيث تم اصطحاب عامل المحل وتحميل جميع الأوراق في «كراتين» مغلقة ونقلها إلى إدارة البحث الجنائي لمتابعة آلية تسليمها إلى جهات الاختصاص.

من جهتها حاولت الشرق التواصل مع مسؤولي المحكمة، لكن لم تتمكن، لكن مصدراً مسؤولاً في فرع وزارة العدل في منطقة تبوك أوضح أن المحكمة أشعرت فرع وزارة العدل عن وجود أثاث قديم ترغب بالتخلص منه وقامت المحكمة بعمل مزاد على الأثاث وبيعه كأثاث مستخدم مضيفاً أن الشرطة استعادت الصكوك وسلمتها للمحكمة مفيداً أن تلك الصكوك قديمة ومضى عليها نحو 15 عاماً ولم يستلمها أحد.

المعاناة لا تتوقف عند البنية التحتية وإنما المناهج ووسائل التعليم

دمج المعوقين في مدارس التعليم العام.. نجاح على الورق وفشل في التطبيق!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/22/article877631.html

الرياض، تحقيق - حسنة القرني

شكا عدد من أولياء أمور بعض الطلبة والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة من عدم وجود تكافؤ الفرص التعليميَّة لأبنائهم مع الطلبة الأصحاء في مدارس التعليم العام، مُرجعين ذلك لعدم حصول أبنائهم على القدر الكافي من التعليم الجيّد؛ نتيجة صعوبة المناهج وعدم تأهيل العديد من المعلمين والمعلمات بشكل كافٍ، علاوة على عدم تهيئة البيئة المدرسيَّة بالشكل المطلوب، مُقترحين إنشاء مدارس مُتخصِّصة بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصَّة، شريطة أن يتم تجهيزها وتهيئتها بشكلٍ مُلائم. وتباينت آراء عدد من أعضاء هيئة التدريس في عددٍ من المدارس، ففي الوقت الذي دعا فيه بعضهم إلى تخصيص مدارس لذوي الاحتياجات الخاصَّة، رأى آخرون ضرورة تحوير الفكرة لتكون هذه المدارس مخصَّصة لتطبيق برنامج الدمج عبر معايير جودة عالية.

برنامج الدمج

في البداية اقترحت "وفاء العمر" -مديرة إحدى المدارس الخاصَّة، وأم لطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة- افتتاح مدارس خاصَّةً بالأطفال المُعوَّقين بدايةً من مرحلة التمهيدي وانتهاءً بالمرحلة الثانوية، مُعلِّلةً ذلك بعدم تهيئة المباني المدرسيَّة الحاليَّة لاستيعاب حاجات ومُتطلَّبات الطلاب والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصَّة، مُضيفةً أنَّ برنامج دمج هذه الفئة بالطلبة الأصحَّاء لم ينجح؛ وذلك لعدم تقبُّل العديد من الطلاب والطالبات للفكرة، مُوضحةً أنَّ العديد من المُعلمين والمُعلمات لم يتقبَّلوا فكرة وجود طالبٍ أو طالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المدرسة، إلى جانب سخريتهم منهم - على حد رأيها-، مُشيرةً إلى أنَّ ذلك أثَّر بشكلٍ سلبيّ على نفسيَّة طلاب وطالبات هذه الفئة.

وأيَّدتها في ذلك "هيلة الإدريسي" -أم لطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصَّة-، مُشيرةً إلى عدم تهيئة البيئة المدرسيَّة بالشكل المُناسب، خاصَّةً في المدارس الحكوميَّة، مُؤكِّدةً على أنَّ مُعاناة الطلاب والطالبات ذوي الاحتياجات الخاصَّة لا تقتصر على وضع فصولهم في الأدوار العلويَّة في المدارس، بل إنَّها تمتد لتشمل عدم توفير دورات مياه خاصَّة بهم.

المناهج التعليميَّة

ورفضت "هند القحطاني" -أم لطالب من ذوي الاحتياجات الخاصَّة- فكرة اختزال معاناة هذه الفئة على قضيَّة الفصول الدراسيَّة ودورات المياه وأيّ شيء آخر يتعلَّق بالبيئة المدرسيَّة فحسب، مُضيفةً أنَّ المُشكلة أكبر من هذا الحد، إذ إنَّها تمتد لتشمل أيضاً المناهج التعليميَّة، مُوضحةً أنَّها لا تُراعي الفروق الفرديَّة بين ذوي الإعاقة وبين الطلبة الأصحاء، ناهيك عن عدم تأهيل العديد من المعلمين والمعلمات بالشكل المطلوب، لافتةً إلى أنَّ تخصيص مديريّ العديد من المدارس التي تُطبِّق فكرة الدمج فسحةً للطلبة الأصحاء وأُخرى للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بدعوى الخوف من تعرُّضهم للأذى يؤكِّد بشكلٍ قاطع عدم نجاح تطبيق هذه الفكرة، مُتسائلةً في الوقت نفسه عن جدوى الدمج بهذا المستوى المُتدنيّ من التطبيق.

تكافؤ الفُرص

وأكَّد "يوسف السليس" -مدير إحدى المدارس الأهلية في الرياض- عدم جاهزيَّة المدارس بوضعها الراهن لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصَّة، ولاسيَّما المباني المُستأجرة، داعياً الجهات المعنيَّة إلى تخصيص مدارس لذوي الاحتياجات الخاصَّة، على أن يتم تجهيزها بشكلٍ مُتكاملٍ وِفق معايير جودةٍ عالية، مُشدِّداً على ضرورة توفير الكوادر التعليميَّة

المُدرَّبة، مُشيراً إلى عدم وجود تكافؤ للفرص بين طلاب وطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الطلاب والطالبات الأسوياء، وخاصَّةً في المدارس الحكوميَّة، لافتاً إلى أنَّ عدد طلاب الفصل الواحد قد يصل في بعض الأحيان إلى (40) طالباً في مقابل طالبين من ذوي الاحتياجات الخاصَّة، مُذكِّراً باستحالة حصول الطلاب العاديين على مستوى متكافئ من التعليم؛ نظرًا لاختلاف قدراتهم، فكيف بطالبٍ من ذوي الاحتياجات الخاصَّة؟.

وأضاف أنَّ تطبيق برنامج الدمج فشل فشلاً ذريعاً في العديد من المدارس، مُرجعاً ذلك إلى عدم تجهيز المدارس، إلى جانب عدم تهيئة العديد من المُعلمين والمُعلمات بشكلٍ كاملٍ للتعامل بشكلٍ صحيح مع طلاب وطالبات هذه الفئة، مُشيراً إلى أنَّ تخصيص مدارس بكوادر مُؤهلة لذوي الاحتياجات الخاصة من شأنه أن يُؤدِّي إلى تحقيق نتائج أفضل في الجوانب العلميَّة والمعرفيَّة والسلوكيَّة بالنسبة لطلاب وطالبات هذه الفئة.

مؤشر الأداء

واختلف معه "عبداللطيف البليهي" -مُعلِّم صعوبات تعلُّم بإحدى مدارس التعليم العام-، إذ يرى أنَّ الواقع الموجود في العديد من مدارس التعليم العام يختلف من مدرسةٍ لأُخرى، مُضيفاً أنَّ مؤشر الأداء قد يصل إلى درجة الامتياز في بعض المدارس، وينخفض في مدارس أُخرى، مُرجعاً ذلك إلى عدم تهيئة البيئة التعليميَّة والمُعلمين من جهة، إلى جانب وجود نظرة قاصرة للمعوّق من جهةٍ أُخرى، مُوضحاً أنَّه يُنظر إليه عادةً بنظرة الشفقة، مُعتبراً أنَّ الواقع شبه جيد بالنسبة للمُعوّقين حركيًا بخلاف بقيَّة الإعاقات الأخرى، مُنتقداً عمليَّة تطبيق برنامج الدمج الحاصلة حالياً، بدءاً من مرحلة الحضانة والتمهيدي وانتهاء بالمرحلة المتوسطة وما يليها من إلحاق للطالب بمعهد تقني بعد ذلك.

وأضاف أنَّ نجاح برنامج الدمج من الممكن أن ينجح في حال طبَّقت الإدارة الهندسية في "وزارة التربية والتعليم" البرنامج على المباني المدرسيَّة بشكلٍ مُختلف عن الأسلوب المعمول به حالياً، مُقترحاً تخصيص عدد من المدارس ليتم تطبيق البرنامج فيها بعد أن يتم تصميمها منذ إنشائها لاستقبال طلاب وطالبات هذه الفئة، مُؤكِّدًا في الوقت نفسه على عجز مناهج التعليم العام استيعاب الطلاب والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصَّة، متسائلاً عن جدوى مُطالبة طلاب وطالبات هذه الفئة إتقان مهارات أساسيَّة لا يُتقنها الطلاب والطالبات العاديين في الغالب.

خطوة عكسيَّة

من جهته انتقد "د. تركي القريني" -مُتخصِّص في مجال الإعاقة- الأُسر التي تُطالب بوضع أبنائها في مدارس ومراكز خاصَّة بهم وفق برامج خاصَّة، مُضيفاً أنَّ هذا الوضع لن يأتي بالحل المُناسب لما يُعانونه من مشكلات، مُشيراً إلى أنَّ هذه المطالب تُعدُّ خطوةً عكسيَّة من شأنها إعادتنا إلى الوراء بنحو (20) سنة، مُوضحاً أنَّ الآباء والأُمهات الذين يُطالبون بذلك لا يُدركون حقيقة خطأ مطالبهم هذه، داعياً إيَّاهم إلى الاقتداء بأهالي طلاب وطالبات ذوي الإعاقة في الولايات المتحدة الأمريكية الذين لم تتحسن خدمات التربية الخاصَّة لديهم إلاَّ عبر مطالبهم الإيجابيَّة، لافتاً إلى أنَّ عليهم المُطالبة بحقوق أبنائهم فيما يتعلَّق بتقديم وتوفير الخدمات المُساندة لهم وتقديم العلاج الوظيفي والطبيعي لهم.

وأضاف أنَّ الأسباب والمُسوِّغات التي يضعها أولياء الأمور مُبررين بها مطالبهم غير واضحة، مُوضحاً أنَّ قضيَّة الطفل المُعاق الذي لا يتلقَّى حقه من التعليم غير صحيحة، فهو لم يُمنع من التعليم ولا يُمكن قول ذلك إلاَّ إذا لم يُقبل الطفل في المدارس الحكوميَّة والمراكز المُتخصِّصة، مُشيراً إلى أنَّ هذا ما لم يحدث ولن يحدث إلاَّ كحالاتٍ فرديَّةٍ لا يمكن تعميمها، وغالبًا مايكون المسؤول عنها مدير أو مديرة المدرسة، لافتاً إلى أنَّ الطفل الذي يُعاني من صعوبات تعلُّم داخل الصف العادي يتلقَّى خدمات أُخرى ودعماً إضافياً في غرفة المصادر، بحيث يتم تكييف وتعديل المنهج ليتلاءم مع قدراته.

خدمات مُساندة

وشدَّد "د.القريني" على ضرورة أن يتلقى الطلبة والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصَّة خدماتهم بغض النظر عن نوع إعاقتهم في البيئة الأقل تقييدًا مع الأطفال العاديين دون النظر بعين الاعتبار لدرجة الإعاقة وطبيعتها، مُضيفاً أنَّه في حال قُدِّمت خدمات المساندة وخدمات الدعم اللازمة للطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة وفشل في تحقيق ذلك، فإنَّه يجب البحث عن بدائل أُخرى قد تكون مُناسبة للتنفيذ، مُشيراً إلى أنَّ المحور الجوهري يتمثَّل في تقديم الخدمات الخاصَّة والمُساندة في البيئة الأقل تقييداً، مؤكِّداً على ضرورة وجود الطالب أو الطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في فصول الطلاب والطالبات الأسوياء، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ القواعد التطبيقيَّة وبرامج التربية الخاصَّة أكَّدت وضعهم في بيئة تربوية طبيعيَّة، أيّ في المدارس العاديَّة قدر الإمكان.

وأشار إلى أنَّه في حال تأثُّر الطالب أو الطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصَّة سلباً من هذه البيئة، فإنَّه يمكن وضع بدائل أُخرى تتدرَّج من الفصل العادي في اليوم المدرسي إلى الفصل العادي في جزء من اليوم المدرسي أو الفصل الخاص، ويكون ملحقاً بمدرسة أهلية أو الفصل العادي مع إتاحة غرفة المصادر لخدمة هذا الغرض، يلي ذلك المعاهد والمراكز ثمَّ المستشفيات الخاصَّة، لافتًا إلى أنَّ هذا التدرُّج يبدأ من الأقل تعقيداً إلى الأكثر تعقيداً، مع إعطائه الفرصة للتفاعل مع أقرانه العاديين قدر الإمكان.

وأكَّد "د.القريني" على أنَّ برنامج الدمج الموجود في المدارس لم ينجح؛ وذلك لعدم شموليّته للإعاقة الفكريَّة والإعاقات المُتعدِّدة والشديدة، مُشيراً إلى أنَّه سبق أن تم تقييم هذا البرنامج وِفق بعض الدراسات العلميَّة، ومنها دراسة أجراها "ناصر الموسى" من "قسم التربية الخاصَّة" في "الأمانة العامة للتربية الخاصَّة"، لافتاً إلى أنَّ هذه الدراسات مُتاحةٌ على موقع "الأمانة"، مُبيِّناً أنَّها أثبتت فعلاً أنَّ هناك تحسنٌ في عمليَّة التواصل والمهارات الأكاديميَّة وتكوين العلاقات مع الأقران العاديين ليس على مستوى المملكة فحسب، بل في العالم كُلِّه، مُوضحاً أنَّ للبرنامج فوائد للطفل الذي يتعلَّم مهارات أكاديميَّة كالقراءة والكتابة والرياضيات، بحيث يكتسب المهارات التواصليَّة الجيّدة.

تطبيق القرار يعرضهن للفصل من أعمالهن وجامعاتهن

الموظفات والطالبات يطالبن بإيجاد حلول قبل منع السائقين المخالفين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/22/article877586.html

الرياض - محمد السهلي

طالبت العديد من الموظفات والمعلمات في القطاعين الحكومي والخاص والطالبات في الجامعات الحكومية والأهلية "الجهات المعنية" بإيجاد الحلول البديلة لتمكينهن من إيصالهن لمقار أعمالهن قبل البدء في تطبيق منع السائق الأجنبي على غير الكفالة.

وناشدوا من خلال "الرياض" بعدم تعطيل مصالحهم التي قد تعرضهن للفصل من أعمالهن وحرمانهن مواصلة الدراسة الجامعية خصوصاً وأن الموظفات والطالبات يعتمدن في مواصلاتهن على دفع مبالغ شهرية بالتساوي للسائق الذي يقوم بإيصالهن وإعادتهن لمنازلهن.

ودعوا وزارة العمل والجهات المعنية للبحث عن بدائل كشركات تتعهد بنقلهن بأجور معقولة وفق ضمانات من حيث الالتزام بالوقت وأخذهن من منازلهن وليس بطريقة التجميع في نقاط معينة من الأحياء. أما في حال اتخاذ المنع الفوري بنهاية المهلة فستكون عواقبه وخيمة على الموظفات والطالبات وتعطيل للمصالح والضرر بالاقتصاد وبعمل المرأة، لأن أغلب الأسر لا تستطيع استقدام سائق خاص ومنهم الأرامل والمطلقات وحديثات التوظيف والطالبات ومحدودي الدخل، وهناك الكثير من الأسر التي تعتمد على مرتب ابنتهم الموظفة. وترى الغالبية أن يتم تمديد المهلة للسائقين الخاصين أو السماح للسائقين السعوديين ممن تتوافر فيهم الشروط لمزاولة المهنة بدلاً عن السائق الوافد بوجود جهات إشرافية، وبهذا يستفيد المواطن العاطل عن العمل وتضمن الموظفة والطالبة إيصالها بكل يسر وسهولة، وأن يتم وضع آلية واضحة للبدائل التي تراها الوزارة مناسبة لحل هذه المشكلة قبل تطبيق المنع.

الشورى" يرفض زيادة معاشات المتقاعدين!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564100

الرياض - خالد العمري

أسقط مجلس الشورى في جلسته أمس ثلاث توصيات، الأولى تطالب بزيادة معاشات المتقاعدين التي تقل عن ثلاثة آلاف ريال، والثانية تدعو إلى تمكين المؤسسة العامة للتقاعد من بناء مقارها، على رغم أن غالبية تقارير الأجهزة الحكومية التي عرضت على المجلس كشفت أن 70 في المئة من مقارها مستأجرة بسبب عدم توافر الأراضي، في حين تتعلق التوصية الثالثة بدمج المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، فيما وافق على قيام مؤسسة التقاعد بتهيئة فروعها الرئيسة لافتتاح أقسام نسائية بها مع مراعاة الخصوصية في ذلك. (للمزيد)

ورفض المجلس في الجلسة التي ترأسها رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ توصية عضو مجلس الشورى الدكتور خالد العقيل برفع معاشات المتقاعدين الذين تقل رواتبهم عن ثلاثة آلاف ريال، إذ وصف رئيس لجنة الموارد البشرية في المجلس الدكتور محمد آل ناجي التوصية بأنها «عاطفية». وطالب العقيل أعضاء المجلس بأن «يتلمسوا حاجات الفئات الدنيا الذين لا يسألون الناس، وأن يكون المجلس صوت من لا صوت له»، مشيراً إلى أن فئات من المتقاعدين المدنيين والعسكريين وأراملهم يتسلمون أقل مما يتقاضاه المستفيد من الضمان الاجتماعي».

وبصفته متخصصاً في التحليل الاقتصادي قال: «لن تكون في زيادة المعاشات كلفة باهظة كما أفادت اللجنة المعنية بدرس تقرير المؤسسة العامة للتقاعد، إذ يشير تقريرها السنوي إلى أن الإيرادات بلغت 48.6 بليون ريال في العام الماضي 2012، في حين بلغت المصروفات 44.6 بليون ريال.

وأضاف: «عدد المتقاعدين يبلغ 570 ألف عسكري ومدني، ولن تؤثر زيادة راتبهم في قدرة الصندوق، وسيتمكن المتقاعد من الحصول على دخل موازٍ للضمان الاجتماعي من دون الحاجة إلى إحراج كرامتهم في الوقوف في طوابير ومراجعات الضمان الاجتماعي».

رئيس مجلس الشورى": لم نصادر حق العضوات في مناقشة توصية قيادة السيارة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564076

الرياض - خالد العمري

علمت «الحياة» أن رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ رد على مداخلة عضو المجلس محمد نصر الله أثناء مناقشة الشأن العام أمس، بدعم توصية العضوات الثلاث الداعية إلى مناقشة موضوع قيادة المرأة السيارة، بأن المجلس لم يعارض ولم يصادر حق العضوات في التوصية، وإنما سيوجه التوصية لتقرير الجهة الحكومية المناسبة لعرضها، بحسب المادة الـ31 من نظام المجلس.

وقال عضو مجلس الشورى محمد نصر الله لـ«الحياة»، إنه تلقى تأييداً لمداخلته من عدد كبير من الأعضاء، وردوداً إيجابية من أعضاء محسوبين فكرياً على التيار الديني، وكذلك من مفكرين وأساتذة جامعات ورجال مال وأعمال.

وأشار نصر الله إلى أن الحديث عن القيادة في أوساط المجتمع السعودي أصبح يشكل حاجة ملحة، خصوصاً وأن المرأة شهدت في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز نشاطاً في المشاركات على مستوى قطاعات الدولة، كما أن مشاركتها البرلمانية تعتبر الأعلى على مستوى العالم، وتعد خطوة نوعية ومؤشراً إلى السماح للمرأة بحرية مناقشة قضاياها، وتقديم مقترحاتها لدعم مشاركتها في العملية التنموية، ومن بدهيات هذه المشاركة أن تطرح عضوات الشورى توصية تطالب بذلك، مشيراً إلى أن عدم السماح لهن بقيادة السيارة أصبح يشكل عائقاً، كما أنه يؤثر سلباً في صورة السعودية النمطية في العالم، «وهو البلد الوحيد المشغول بهكذا قضية عرفية كان ينبغي تجاوزها منذ زمن».

وقال نصرالله: «إن التاريخ الوطني في فرضه للحقائق الموضوعية الجديدة في المجتمع مثل قضية تعليم المرأة أو مشاركة المرأة في سوق العمل أو أي قضية تتعلق بتطور المجتمع كانت دائماً ما تأتي بقوة القرار السياسي». ودعا أعضاء المجلس إلى دعم توصية العضوات هيا المنيع ولطيفة الشعلان ومنى آل مشيط وعرضها للنقاش من دون مصادرة حقهن.

وكان موضوع قيادة المرأة السيارة أثير مجدداً تحت قبة الشورى أمس، بعدما طالب العضو محمد رضا نصرالله أثناء مناقشة الشأن العام بدعم توصية العضوات الثلاث الداعية إلى ذلك وفق الضوابط الشرعية والقانونية.

وعلى رغم الموافقة الكبيرة من أعضاء المجلس للمداخلة رفض العضو إبراهيم أبو عباءة موضوع القيادة للنساء، مطالباً بمعاقبة الناشطات اللاتي يقمن بنشر مقاطع تحرض على القيادة.

من جهة أخرى، طالب العضو عازب آل مسبل - أثناء مناقشة الشأن العام - بحضور وزير الخارجية ورئيس الاستخبارات العامة لمناقشتهما تحت قبة المجلس حول الأحداث الجارية. وأوضح رئيس الجلسة أنه لا يوجد تقرير لوزارة الخارجية حالياً لمناقشة وزير الخارجية، كما أن الاستخبارات العامة لا تعرض تقاريرها على المجلس.

العيسى: سنستغني عن الموظف المتجاوز في التخاطب مع المبتعثين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564040

واشنطن - أحمد المسيند

أكد الملحق الثقافي السعودي في الولايات المتحدة الأمريكية الدكتور محمد العيسى أن الملحقية ستستغني عن خدمات أي مشرف دراسي أو موظف يتجاوز في الرد مع المبتعثين سواء بالرد بطريقة غير مهنية أم باستخدام لغة فضّة وغير لائقة.

وقال الملحق الثقافي في اليوم الثاني من الاجتماع الـ٣٥ لرؤساء الأندية الطلابية والمخصص للاجتماع بين رؤساء الأقاليم ورؤساء الأندية لطرح مشكلات الطلبة واستفساراتهم «نشدد على الطلاب بعدم دراسة مواد عبر الإنترنت من دون موافقة الملحقية أو أكثر من، لأن إدارة الاعتماد ومعادلة الشهادات لا تتهاون في هذا الجانب وقد تتسبب في عدم اعتماد شهادته».

ورد الدكتور العيسى على تضجر الطلاب بسبب وقف صرف المكافأة من دون إشعار مسبق، بأن وقف الصرف لا يوضع إلا بعد ثلاث إنذارات للطالب، مشدداً على توثيق التعامل الإلكتروني لحفظ حقوق الطالب في حال تعرض لأي ظلم.

وفيما يتعلق بإنهاء الابتعاث لبعض المبتعثين بعد التخرج مباشرة على رغم تبقي وقت في مدة الابتعاث، أكد العيسى أن البعثة ليست ملكاً للطالب فمتى ما تخرج تنتهي البعثة ومن لديه شكوى بأنه ما زالت لديه التزامات مادية، ذكر أن هناك مكافأة تخرج وبدل نقل تصرف في الحال للخريج تساعده في إنهاء أية التزامات مادية تواجهه.

وطالب الملحق الثقافي الطلاب المبتعثين برفع مستندات تؤكد على ارتفاع أسعار المقررات الدراسية إلى ما يزيد على ٦٠٠ دولار للمادة الواحدة لرفع طلب رسمي إلى الوزارة لإعادة النظر في الدعم المادي في هذا الجانب.

من جهته، قال مساعد الملحق للشؤون الدراسية الدكتور محمد العمر إن ترقية البعثة تشترط وجوداً لتطابق التخصص في المراحل الثلاث (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) كي لا يعيد دراسة المواد الأساسية، وألا يقل التقدير عن جيد جداً.
وفي السياق نفسه، أوضح مدير إدارة التعاملات الإلكترونية محمد الشعلان أن طلب حضور ندوة أو الذهاب إلى الرحلات العلمية يجب أن يرفعه الطالب إلى الملحقية إلكترونياً قبل الرحلة أو الدورة بـ 30 يوماً لأن الطلب يتم رفعه إلى الوزارة.
من جانبه، قال مدير إدارة الاعتماد الأكاديمي ومعاهد اللغة الدكتور منير العتيبي إن بإمكان الطلاب تزويد الملحقية بالتخصصات التي تتغير أسماؤها في نظام وزارة التعليم العالي عن المسمى الجديد في الجامعة لبحثها وتغييرها مباشرة، مؤكداً على أنه في حال واجه الطالب مشكلة في وجود برنامج الدكتوراه يرسل إلى الملحقية ويتم تزويده بقائمة من الجامعات المعتمدة ليتقدم إليها.
من جهتها، أوضحت مدير إدارة المرافقين الدكتورة مشاعل الشويعر أن للمرافقين حق الحصول على دورتين تدريبيتين في العام «على شرط ألا تزيد على عام ولا تقل عن ثلاثة أشهر موثقة بشهادة».
وحلاً لمشكلة المرافقين الذين يحملون «فيزا سياحية»، أكدت مساعد الملحق للشؤون الثقافية والاجتماعية موضي الخلف أن حاملي «فيزا سياحية» بإمكانهم التواصل مع المستشار القانوني للملحقية لمنحهم خطابات تؤكد حصولهم على دعم مادي وقانوني.
من جهة أخرى، أقام نادي الطلبة السعوديين احتفالاً في مدينة برزبن في ولاية كوينزلاند الأسترالية، لمناسبة تخريج دفعة من مبتعثي العام الحالي، في حضور السفير السعودي نبيل آل صالح والملحق الثقافي لدى أستراليا الدكتور عبدالعزيز بن طالب ورئيس نادي الطلبة السعوديين ثامر باعظيم وأعضاء النادي وعدد من المبتعثين والمبتعثات وذويهم.

إطلاق موقع لتوظيف المهندسين الباحثين عن عمل في قطاع المقاولات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564005

الدمام – رحمة ذياب
دشنت «الهيئة السعودية للمهندسين»، موقعاً لتوظيف المهندسين، من الجنسين، تزامناً مع قرب بدء حملة «تصحيح أوضاع العمال المخالفين».
وتأتي هذه الخطوة لمساعدة مؤسسات وشركات تعمل في مجال المقاولات، بعد أن دخلت في «دوامة البحث» عن بدائل للمهندسين العاملين لديها، والمخالفين لأنظمة العمل والإقامة في المملكة، ما سيضطر الجهات المشغلة إلى تصحيح أوضاعهم أو الاستغناء عنهم. وتضمن موقع التوظيف: المسمى الوظيفي، والمهارات، والسيرة الذاتية لكل متقدم. ويمنح الموقع، الباحث عن «مهندس» الامتيازات كافة، لناحية سنوات الخبرة، ومكان الدراسة، وغيرها من الاستفسارات التي تهم أصحاب الشركات والمؤسسات. وأعلنت هيئة المهندسين، أن «موقع التوظيف يسعى إلى توفير الوظائف الهندسية، والكوادر المهنية والفنية، للقطاعات ذات العلاقة، واستعراض أبرز الوظائف الشاغرة في المكاتب والشركات الهندسية، وغيرها، وانتقاء أفضل السير الذاتية المدرجة على موقع التوظيف الإلكتروني».
وقال المشرف على الموقع المهندس عبدالناصر العبداللطيف، في تصريح إلى «الحياة»: «إن الموقع الذي لم يمضِ على افتتاحه الرسمي أكثر من 20 يوماً، استقبل أكثر من 800 طلب لمهندسين، غالبيتهم سعوديون. وكان للمهندسات السعوديات نصيب من طلبات التوظيف. فيما بدأت الشركات تبحث عن طلباتها من خلال الموقع الذي يطرح المعلومات التفصيلية عن المهندس الباحث عن عمل».
ونفى العبداللطيف، أن يكون جميع من تقدموا عبر الموقع، «عاطلين عن العمل، فبعضهم باحث عن فرصة وظيفية أفضل، لاسيما بعد أن قامت الشركات بتسريح عمالتها المخالفة»، معتبراً شركات المقاولات «أكثر الجهات المتضررة من حملة تصحيح الأوضاع، إذ لديهم مشاريع توقفت بشكل كلي بسبب العمالة المخالفة».

وذكر أن الموقع «يزود الشركات والمؤسسات بطالبي الوظائف من خلال الموقع، مع تقديم شرح تفصيلي لمقومات المهندس، بطرح السيرة الذاتية لكل متقدم. وهذا ما يعتبر وسيلة مساعدة لحصر طالبي الوظائف، والباحثين عن فرص أفضل، لتوطين المهنة»، لافتاً إلى أنه «لا يشترط أن يكون المهندس معتمداً لدى الهيئة، بل كل من يحمل شهادة الهندسة، وتنطبق عليه شروط الشركات، سواءً في الخبرة، أو اللغة، أو إجادة العمل، أو غيرها من الشروط».
وأوضح العبداللطيف، أن عدد المهندسات اللاتي سجلن عبر الموقع، للبحث عن فرص عمل هندسية «جيد، إلا أن عدد المهندسين أعلى، ولا زال باب التسجيل مفتوحاً»، مشيراً إلى أنه يمكن أيضاً للمهندسين المقيمين التقدم إلى تلك الوظائف، «ولكن ضمن شروط معينة، تتعلق بالإقامة، وقبول نقل الكفالة، إلا أن غالبية المتقدمين حتى الآن من السعوديين».
وأشار إلى أن فرص العمل «قد تحقق طموح عدد من الشبان الراغبين في تطوير عملهم الهندسي، وتقديم أفضل العروض الوظيفية، ونحن حلقة وصل بين المهندسين والشركات»، لافتاً إلى أن هذه الخطوات «تتماشى مع قرارات وزارة العمل، في توطين عدد من القطاعات، ومنها قطاع الهندسة، الذي لا زال يتعطش إلى المهندسين والمهندسات السعوديين، الذين سيجدون من خلال الموقع فرصة للالتحاق بوظائف هندسية منوعة». وذكر أن «الكثير من مكاتب الهندسة النسائية تتقدم بطلب مهندسات سعوديات، ولكل شركة الأحقية في الاختيار. لأن الموقع يستقبل الطلبات مع السير الذاتية فقط».

أخوهما: طالبنا بتحليل الحمض النووي حتى يتأكدوا أنهما شقيقان لنا

شاب وشقيقته بعرعر يطاردان الهوية الوطنية منذ25 عاماً

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://sabq.org/QtGfde

خالد الثواب- سبق- عرعر:
لم يتوقع خلف وحنان، أخ وأخت من مدينة عرعر - شمال المملكة، أن يصبحا ضحيتين لخطأ ليس لهما ذنبٌ فيه، فيمنعان الدراسة وتتعطّل أمورهما الحكومية، عكس إخوتهما الذين يحملون الجنسية السعودية وهم جميعاً من أم واحدة.
وقال شقيقهما الأكبر محمد سويد العنزي، لـ "سبق"، إن بعد قدومهما للحياة ذهب والدهم، رحمة الله، لإضافة اسم جده الثاني إلى بطاقة الأحوال الخاصّة به، موضحاً أن هذا الأمر سبب العرقلة التي يمر بها شقيقه (25 عاماً) وشقيقته (24 عاماً)، مبيناً أنه بعد ذلك تم إيقاف إضافتهما إلى كرت العائلة دون معرفة الأسباب.
وتابع: والدي قبل وفاته راجع معاملتهما في الأحوال المدنية مراراً وتكراراً ولم يخرج في أي أمر في صالحهما.
وأضاف: بعد مراجعات عدة جاء توجيهٌ من وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، رحمة الله، موجهاً للأحوال المدنية بتخليص أمرهما في برقية لم يزودونه بها، ولم يتم ذلك حتى هذه اللحظة.
وذكر ان شقيقة "خلف" توقف عند المرحلة الثانوية وعانى كثيراً من فصله وترجيعه للمدرسة بعد "واسطات" حتى أنجز المرحلة الثانوية.
وبيّن أن شقيقته "حنان" تم طردها في المرحلة الابتدائية ولم تستطع أن تكمل دراستها بسبب عدم وجود ما يثبت هويتها ولم تفلح أي واسطة في إرجاعها.
وقال: إننا تعبنا من الانتظار لدرجة أننا طالبنا بالحمض النووي حتى يتأكدوا أنهما شقيقان لنا ويضيفونهما إلى كرت العائلة.
وأضاف: جميع الأطراف لم تستطع معالجة المشكلة ولا يستطيع شقيقي أن يلتحق باي وظيفة وشقيقتي ستحرم حتى من "الزواج" بسبب الهوية الوطنية.

وختم بأنهما تعبا وأصبحا خائفين حتى بعد وفاتهما - لا سمح الله – من إجراءات الدفن، مطالباً المسؤولين في وزارة الداخلية والأحوال المدنية بأن يتفهموا وضعهما ويكونوا أكثر مرونة.

إحالة الأطباء لـ"الشرعية".. ونظر القضية في جمادى الآخرة المقبل

"خطأ طبي" يتسبب في بتر رِجل "معلمة" أثناء توليدها بالطائف

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://sabq.org/IyGfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:

تسبَّب خطأ طبي، ارتكبه فريق طبي بأحد المستشفيات الحكومية الكبرى بالطائف، في بتر الرِجل اليسرى من فوق الركبة لمعلمة، دخلت المستشفى إثر حالة ولادة، وتم اتخاذ إجراءات طبية خاطئة أثناء العملية الجراحية؛ ما نتج منها تعرضها لمضاعفات وحدوث نزيف شديد بسبب امتداد أوردة المشيمة، ولم يتم السيطرة عليه نتيجة تخبط الأطباء، وعدم اتخاذ الإجراءات الصحيحة لمثل هذه الحالات؛ ما أدى لفقدان التروية للرِّجل اليسرى.

الخطأ الطبي كان قد تعرضت له المعلمة "حصة محمد عبدالله الزهراني" داخل قسم الولادة بمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف، وحينها أُحيلت المعلمة المجني عليها من قِبل فريق التوليد الطبي آنذاك إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة، وبه تم بتر الرجل اليسرى من فوق الركبة لإنقاذ حياتها، وفقاً للتقرير المرفوع لهم من قبل مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف؛ إذ عانت المعلمة من قصور في وظائف الكلى نتيجة النزيف الشديد، كما تبين وجود قطع بالحالب الأيسر واتصاله بالمهبل وفشل بالتنفس وفشل بالكبد.

وكان زوج المعلمة سعيد أحمد الزهراني قد تقدم بشكوى لمدير الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، الدكتور معتوق العصيمي، مطالباً بالتحقيق مع الفريق الطبي الذي أشرف على الحالة، ومحاسبتهم، ومنعهم من السفر، وأخذ الحق منهم، وتطبيق الجزاء الرادع بحقهم، وإحالة معاملته وشكواه للجهة الشرعية؛ كون ما حدث للمريضة (زوجته) أساء لحالتها الصحية والنفسية، كذلك الحال لأبنائها الستة، وأقعدها عن ممارسة عملها مربية أجيال، كما تأمل علاجها بمركز الأمير سلطان الإنساني بالرياض على نفقة وزارة الصحة، بعد أن راجعته على نفقتها الخاصة برقم ملف 53550، ولم تستطع الاستمرار لظروفها المالية.

ووجَّه الدكتور العصيمي في حينه إدارة المتابعة بإكمال اللازم، والتنسيق مع الهيئة الطبية حيال استكمال علاجها حسب التعليمات.

وقال زوج المعلمة "سعيد بن أحمد الزهراني" في حديثه لـ"سبق": "أُدخلت زوجتي مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف، وكانت تحتاج لنقل دم بكمية كبيرة، وأشغلت قضيتها الرأي العام آنذاك لطلب المساعدة في توفير كميات من الدم، ولاقت تجاوباً من المواطنين".

وأكد أنه كان طيلة فترة علاج زوجته يتابع علاجها بمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة؛ إذ دخلته في حالة صحية حرجة، ومرت بحالة نفسية أقعدتها عن الحركة بعد بتر رِجلها والحالب، ولها ستة أطفال، دخلوا في حالة نفسية مماثلة.

وأكد أنه بعد تحسن حالتها الصحية بأشهر ذهب لعلاجها في مدينة الأمير سلطان بالرياض على نفقته الخاصة، على الرغم من مروره بحالة مادية صعبة وظروف متأزمة جعلته يتكبد الديون في سفره وذهابه لطلب العلاج.

وأضاف: "زوجتي الآن مقعدة، ولم أجد ما أقوم به لعلاجها، وأناشد المقام السامي والمسؤولين في وزارة الصحة علاجها على نفقة الدولة نظراً للخطأ الطبي الذي تعرضت له من قِبل مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف".

وأشار الزهراني إلى أنه راجع مدير الشؤون الصحية بالطائف الدكتور معتوق، وأفاده بأن دعواه منظورة، وتم تحويل الأطباء للهيئة الشرعية، وكانت جلستهم يوم ٢٣ من شهر ذي القعدة الماضي، لكن تغيب القضاة، وتم تحديد موعد آخر في

العام المقبل في اليوم السادس من شهر جمادى الآخرة، مبدياً تذمره من أن الموعد بعيد جداً، وتساءل: "كيف بقضية مثل هذه يكون النظر فيها في هذا التاريخ؟!".

روت لـ عكاظ تفاصيل رحلة عذاب 18 عاماً

الدفاع المدني والشرطة ينقذان معنفة من رشاش ومسدس الزوج

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131023/Con20131023649231.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

بعد ثمانية عشر عاما من الصبر على العنف والأذى النفسي والجسدي، أطلقت زوجة ثلاثينية بمكة المكرمة؛ نداءات استغاثة خافتة عبر هاتف ابنها المحمول، مستنجدة من خلاله بأحد أشقائها، في الوقت الذي كان يأخذ الزوج المعنف قسطا من الراحة بعد ثلاث ساعات متواصلة من الضرب المبرح لها، ليعود ويكمل مخططه في الإجهاز عليها هي وأبناؤها الخمسة بواسطة سلاحه من نوع «مسدس» محشو بذخيرة كاملة، بالإضافة إلى «رشاش» معبأ بـ 30 طلقة وحزام رصاص آخر، إلا أن عناية الله أنقذتها من الموت المحقق بعد أن وصل ذووها ورجال الأمن في الوقت المناسب، وتمكنوا من اقتحام الشقة وإخراج الضحايا بعد محاولات استمرت لساعات لإقناعه بتسليم نفسه والإفراج عن أسرته التي كان يحتجزها بثلاث غرف منفصلة داخل الشقة.

وزارت «عكاظ» المعنفة (غ.ض) التي ترقد بمستشفى الملك فيصل بالعاصمة المقدسة، إثر معاناتها من جروح وكدمات بليغة، بعد أن قام زوجها الأربعيني مساء أمس بالاعتداء عليها بالضرب المبرح أمام أبنائها وتهديدهم بالمسدس، وروت (غ.ض) تفاصيل قصتها قائلة: «منذ 18 عاما وأنا أذوق صنوف العذاب والويل من زوجي، إلى أن كبر أبنائي الخمسة وشاطروني هذا الألم، ولم أكن أخبر أهلي بما أعانيه خوفا عليهم من المواجهة مع زوجي الذي لا يعرف لغة تفاهم غير العنف والسلاح، خاصة أنه مدمن على المخدرات والخمر، بالإضافة إلى أنني خشيت من أن أفقد أبنائي بعد انفصالي عنه فقررت البقاء وتحمل الأذى منه، ففي كل يوم كنت أدعو الله أن يهديه ويرفع الضر عنه، إلا أنه لم يكف عن التعاطي حتى بعد أن أودع بمستشفى الأمل لعلاجه من الإدمان ثلاث مرات».

وقالت عن يوم الحادث: «كعادته استيقظ من النوم وهو متوتر ويصرخ ويتوعد بحرمان أبنائه من الذهاب إلى المدرسة ومنعي من الذهاب إلى عملي، وقام بأخذ جوالي وإخراج الشريحة منه، وطلب مني القدوم إلى حجرتي الخاصة والجلوس معه وظل يتحدث لساعات طويلة ولم يسمح لي بالخروج من الحجرة أو مشاركته الحديث نهائيا، وبعد محاولات ضارية سمح لي بالذهاب إلى دورة المياه على أن أجلب له كوبا من الشاي، وبعدها لحق بي إلى المطبخ وانهال علي ضربا بواسطة أربع عصي خشبية وواحدة معدنية بالإضافة إلى سلك لجلدي به»، مشيرة إلى أن ابنها أعطاها بطانية لتضعها على رأسها حتى تحميها من ضربات العصي التي كان ينهال بها على رأسها متعمدا، وهو يطلب منها كتابة استقالتها وطلب طي قيدها من العمل نهائيا، بعدها أخذ يردد «الآن سأطوي قيدك من الحياة» واستمر في ضربها هي وأبناؤها لثلاث ساعات متواصلة، بعدها تركهم وذهب إلى حجرته ليستريح ويعاود تعذيبهم من جديد. في هذه الأثناء تمكن ابنها من الحصول على جواله ومنحه إلى والدته التي تمكنت من الهروب إلى دورة المياه والاتصال بشقيقها وأخبرته بصوت منخفض بأن زوجها سيقتلها هي وأطفالها فسمع صوتها وقام بكسر باب الحمام وأخذها إلى حجرة النوم وحبسها ومن ثم احتجز بناته في حجرتهن والولد في حجرته الخاصة وعاد إلى زوجته وهو يحمل مسدسا يريد قتلها به، وفي هذا الأثناء وصل أبوها

وأشقاؤها الذين حاولوا جاهدين إقناعه بفتح الباب لهم إلا أنهم لم يتلقوا أي رد منه مما اضطرهم إلى الاتصال بالشرطة ورجال الدفاع المدني، حيث تم كسر باب الشقة واقتحم والدها وأشقاؤها البيت وشاهدوه وهو يحمل مسدسا وتوجه إلى حجرته الخاصة لجلب الرشاش محاولا إطلاق النار عليهم عندها تمكنوا من الإمساك به وتسليمه إلى شرطة الشرائع والتي بدورها أحالته للسجن لعرضه على التحقيق والادعاء العام، وأخذ الإجراءات الرسمية لتفتيش المنزل وتحريز الأسلحة والذخيرة التي بحوزته، فيما تم نقل المصابة بواسطة الإسعاف إلى مستشفى الملك فيصل وهي فاقدة الوعي تماما وغارقة في دمائها.

وأكدت (غ.ض) أنها سترفع دعوى قضائية ضد زوجها وطلب الطلاق منه، بالإضافة إلى توفير الحماية لها ولأطفالها خوفا من تنفيذ تهديده بالانتقام منهم وإلحاق الأذى بهم وبكل من يقف معهم، كما طالبت بتدخل الجهات الشرعية والحقوقية في قضيتها والحصول على كامل حقوق أبنائها من والدهم بعد الطلاق.

فيما أبان مصدر مطلع في مستشفى الملك فيصل بالعاصمة المقدسة أن المصابة تعرضت لإصابات بليغة في الكتفين والأفخاذ والظهر ورضوض في أنحاء متفرقة في جسدها بالإضافة إلى ضربات في مؤخرة الرأس والجبهة، موضحا أنها تحتاج إلى الراحة لشهر وبضعة أسابيع حتى تشفى من إصاباتها بحسب الكشف المبدئي على الحالة، موضحا أنها مازالت تحت المعاينة الطبية نظرا لسوء وضعها الصحي.

فيما حاولت «عكاظ» التواصل مع الناطق الإعلامي بشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان بالاتصال والرسائل النصية إلا أننا لم نتلق أي رد حتى إعداد هذا الخبر للنشر.

رئيس الهيئة يمنع الأعضاء المجازين من الاحتساب والعمل الميداني

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131023/Con20131023649007.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

وجه الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبداللطيف آل الشيخ في تعميم عاجل تسلمته فروع الهيئة بالمناطق قبل أيام، بمنع الأعضاء من العمل الميداني والاحتساب أثناء تمتعهم بإجازاتهم الرسمية والأسبوعية.

وأوضحت مصادر «عكاظ» في الهيئة أن التعميم شدد على تنفيذ هذا الأمر بعد ملاحظة الرئاسة قيام عدد من أعضاء الهيئة بمزاولة عملهم والاحتساب أثناء تمتعهم بإجازاتهم أو في أوقات راحتهم الأسبوعية، وبناء على ذلك تم التعميم والتشديد على منع ذلك.

يذكر أن الرئاسة أصدرت عددا من التعاميم التنظيمية تراوحت بين إزالة دعامات سيارات الهيئة والتأكيد على الانضباط في الحضور والانصراف والتقيد بالتعليمات، إضافة إلى إطلاقها لاختبار قياس الذي يحدد الأداء المهني لأعضائها.

كما أصدرت تعميما آخر يمنع أعضاء الهيئة من مطاردة أي حالة، تأكيدا للتعاميم السابقة بهذا الشأن.

التقوا عميد التعليم المستمر ووقفوا على الخطة الدراسية

جامعة المؤسس تبدأ معالجة أوضاع حاملي الدبلومات الصحية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131023/Con20131023649216.htm

محمد حضاض (جدة)

استقبلت جامعة المؤسس ممثلة في عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر ومعهد اللغة الإنجليزية أمس، الطلاب حاملي الدبلومات الصحية المشمولين بالأمر الملكي السامي، وذلك بمركز الملك فيصل للمؤتمرات.

ويأتي ذلك بناء على الأمر الملكي المتضمن معالجة أوضاع حاملي الدبلومات الصحية، حيث التقى عميد خدمة المجتمع والتعليم المستمر الدكتور فهد بن محمد العبود، وعميد معهد اللغة الإنجليزية الدكتور عبدالله بن عمر نصيف بالطلاب الذين بلغ عددهم ما يقارب 1200 طالب وتم تعريفهم ببرنامج اللغة الإنجليزية والذي يهدف إلى تأهيل خريجي الدبلومات الصحية، بحيث عند انتهاء البرنامج الخاص باللغة الانجليزية يكون المتدرب قد أصبح في المستوى المتوسط، إضافة إلى استعراض مراحل البرنامج الأربعة وهي: اختبار تحديد المستوى، ودراسة لغة إنجليزية لمدة ثلاثة أشهر، ثم دراسة المصطلحات الطبية، إضافة إلى مواد أخرى لمدة ثلاثة أشهر، وأخيرا الانتقال لبرنامج التدريب السريري.

واستمع الطلاب إلى شرح مفصل عن الخطة الدراسية، والتي تشير إلى أن الطالب يدرس ثلاثة أشهر بمجموع 300 ساعة أكاديمية بواقع 25 ساعة أسبوعيا مقسمة على 20 ساعة منهجية و 5 ساعات علمية تستثمر بتعليم اللغة باستخدام المصادر الإلكترونية المتنوعة، ويستمر كل مستوى لشهر ونصف الشهر، حيث توزع الكفايات التعليمية (SLOS) لكل مستوى على أهداف أسبوعية بحيث يعي الطالب جيدا ما ينبغي عليه تعلمه في نهاية كل وحدة دراسية.

وفي نهاية اللقاء تم الرد على تساؤلات واستفسارات الطلاب.

المرض منعه من السفر إلى اليمن .. والمحكمة تحسم قضيتها الاسبوع المقبل

والد الفتاة المختطفة: أستغرب التحقيق معها وهي مسحورة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131023/Con20131023649162.htm

مغرم عسيري (محايل عسير) أحمد الشميري (صنعاء)
انتقد والد فتاة بحر أبو سكينة المختطفة غدرا (هدى بنت عبدالله آل نيران، 21 عاما)، إجراءات التحقيق معها من قبل النيابة العامة اليمنية في مقر احتجازها وهي مسحورة ولا تعي ما تقول نظرا لشدة السحر الذي تعرضت له من قبل خاطفها عرفات ومعاونيه اليمنيين.
وبين عبدالله آل نيران (70 عاما) من مقر إقامته في بحر أبو سكينة في محايل عسير أنه كان مقررا سفره أمس إلى اليمن لاسترداد ابنته التي تقضي يومها الـ 19 في الحجز المركزي بمصلحة الهجرة والجوازات اليمنية في صنعاء، إلا أن ظروفه الصحية المتدهورة منعته من السفر.
وناشد آل نيران الجهات المختصة بالتدخل لاستعادة كريمته ليتمكن من علاجها مما لحق بها،
بينما طالب علماء ورجال دين بسرعة إعادة الفتاة المختطفة إلى أرض الوطن عاجلا لعلاجها ورقيتها، مشددين على أهمية إصدار مذكرة اعتقال بحق الخاطف وتسليمه الى الانتربول الدولي ومن ثم يسلم الى السلطات السعودية.
وفي اليمن، أكد مصدر قضائي في محكمة جنوب شرق العاصمة صنعاء تسلم ملف الفتاة المختطفة، مشيرا إلى أنه سيبدأ النظر في قضيتها خلال اليومين المقبلين.
وأبدى المصدر ترحيبه بوالد الفتاة المختطفة إن قدم لليمن، مؤكدا أن الفتاة تحظى باهتمام ومتابعة من السلطات اليمنية وسفارة المملكة بصنعاء وقضيتها مستعجلة، ولم يستبعد المصدر أن تحسم القضية في مدة أقصاها منتصف الأسبوع المقبل.

فرز مؤهلات البديلات في محرم وتعيين الدفعة الأولى العام المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131023/Con20131023649017.htm

متعب العواد (حائل)
تستكمل 45 إدارة عامة للتربية والتعليم في جميع مناطق ومحافظات المملكة نهاية الشهر الحالي، عملية حصر المعلمات البديلات في مرحلتها الأولى للبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من اعتماد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، لتوصيات اللجنة الوزارية المعنية بموضوعهن والمشكلة من وزارات المالية والخدمة المدنية والتربية

والتعليم، بشأن الاستفادة من خبرة اللواتي سبق أن تم التعاقد معهن كبديلات لمعلمات تمتعن بإجازاتهن لأسباب مختلفة في مدارس التعليم العام، وذلك من خلال عقود رسمية في إدارات التربية والتعليم، على أن يشملن بالتعيين على وظائف تعليمية أو إدارية خلال مدة أقصاها ثلاثة أعوام تبدأ من العام المالي المقبل 1435/1436هـ.
وبحسب ما أوضحه مصدر مطلع لـ«عكاظ» ستكون المرحلة الثانية التي تبدأ في محرم المقبل خاصة بفرز المؤهلات العلمية لجميع المعلمات البديلات في ظل وجود عقود معلمات بديلات لخريجات معاهد معلمات ودبلومات متوسطة حيث سيتم توجيههن للوظائف الإدارية حسب أماكن عقود عملهن السابقة ووفق المدة التي حددها الأمر السامي الكريم.
وأفاد المصدر بأن المرحلة الثالثة ستخصص للمعلمات البديلات من حملة درجة البكالوريوس ومطابقة اجتيازهن اختبارات كفايات المعلمين (قياس) قبل أن تتم المرحلة الأخيرة وهي التعيين على الوظائف التعليمية في مدة أقصاها ثلاثة أعوام، حيث سيتم تعيين الدفعة الأولى في العام الدراسي المقبل 1435/1436هـ، والتي يسبقها تشكيل لجنة من الوزارات الثلاث المالية، الخدمة المدنية والتربية والتعليم، لوضع الضوابط والمعايير المتعلقة بأولوية التعيين.

اللاءات في وجه المتقاعدين تشعل شمعة على تويتر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564434

الرياض – حسان أبوصلاح
دخلت آمال المتقاعدين في نفق من التأجيل، وربما التجاهل حتى إشعار آخر، بعد أن وقفت حزمة من «اللاءات» في مجلس الشورى حجراً سد آمالهم في تحسين أوضاعهم، وكادت أن تبدد آمالهم قبل أن يأخذ شبان زمام المبادرة، ويضيئوا «شمعة تأييد وأمل» على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر». وبينما جاءت «لاءات» المجلس مجردة من «العاطفة» في وجه «توصية رفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين»، كما اتضح من وصف رئيس لجنة الموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي الرافض للتوصية، عندما وصفها بـ«العاطفية»، أتى الرد سريعاً على وسائل التواصل الاجتماعي، عندما أخذ شبان زمام المبادرة وأطلقوا وسم «لنحترم المتقاعد» على موقع «تويتر»، ليخوضوا فيه مرافعة بالنيابة عمن لا يعرفون الطريق إلى «تويتر» و«فيسبوك». (للمزيد)
ورأى المغرد عادل المالكي أن بعض المتقاعدين لا يجيدون استخدام «الإنترنت»، ما حرمهم حق المشاركة في مواقع التواصل الاجتماعي وإبداء رأيهم، عن معظم القضايا والأمور المهمة التي تتعلق بحقوق المتقاعدين، معتبراً أن جيل الشباب يحمل على عاتقه المدافعة والمطالبة بحقوق المتقاعدين ممن لا يجيد استخدام الحاسب الآلي والهواتف الذكية. ويؤكد المالكي أن جيل الشباب أصبح أكثر وعياً في توصيل صوتهم أو أفكارهم حول أبرز القضايا التي تدور في فلكهم اليومي، واصفاً الشباب بـ«جيل المحامين». ودعا أحمد المالكي عبر مجموعة من التغريدات بضرورة توفير التأمين الطبي للمتقاعدين كافة، عسكريين ومدنيين، إضافة إلى توفير بطاقات لخفض الأسعار التي لا يتحملها بعض المتقاعدين نتيجة لقلة الرواتب، وقال على حسابه في «تويتر»: «إن المتقاعد شخص خدم بلده أعواماً طويلة، وعند بلوغه الـ 60 يريد أن يرتاح قبل أن يغادر الدنيا، لكنه للأسف يذوق الأمرين ثم يغادر».
وبعد اتهام مقدم التوصية عضو مجلس الشورى الدكتور خالد العقيل لجنة الموارد البشرية في المجلس بعدم دراسة تقرير التقاعد والاكتفاء برده، هاجم اقتصاديون قرار المجلس بإسقاط التوصية، مطالبين بإعادة درس أوضاع المعاشات في ظل التضخم الذي تعيشه المملكة في الأعوام الأخيرة.
وانتقد عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود الدكتور محمد الهذلول رفض مجلس الشورى لفكرة زيادة رواتب المتقاعدين «لعدم استناده على معلومات كافية، وأن يحيله إلى الجهات ذات العلاقة كجمعية المتقاعدين ووزارة المالية ومؤسسة التقاعد».

وطالب الهذلول بـ«درس صرف بطاقات تخفيض للمتقاعدين وغير المتقاعدين من موظفي الدولة ذوي الرواتب المنخفضة لشراء الحاجات اليومية». في حين وصف عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز سعود الدوسري رفض مجلس الشورى مقترح زيادة الرواتب المتقاعدين بأنه «غير مهني». وقال: «يتطلب الأمر إعادة درس أوضاع المتقاعدين من الجهات ذات الاختصاص كوزارة المالية ومؤسسة التقاعد، فنسبة كبيرة من المتقاعدين يعانون من انخفاض الرواتب وزيادة أسعار المعيشة، وبالتالي فمجلس الشورى ليس مخولاً بدرس أحوال المتقاعدين». وزاد إسقاط التوصية من «معاناة» الجمعية الوطنية للمتقاعدين، لتضيع من جديد فرصة تحقيق إحدى مطالبها «المتكررة» التي رفعتها مراراً، بهدف «تحقيق رفاهية إضافية للمتقاعدين». وتسعى الجمعية إلى تحقيق مطالب عدة، من بينها «رفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين إلى 3 آلاف ريال، إضافة إلى تخصيص علاوة سنوية تتناسب مع معدل التضخم المتسارع في كلفة المعيشة، والحصول على تأمين صحي للمتقاعد وأفرد أسرته. إضافة إلى خفض مجز في وسائل النقل والخدمات المختلفة، مثل: الكهرباء والماء، وكذلك إلغاء رسوم التأشيرات لعمال المنازل، وتجديد الإقامات والجوازات، ورخص القيادة مجاناً، إضافة إلى إنشاء مراكز اجتماعية تسهل عليهم فتح قنوات التواصل مع مؤسسات المجتمع، ومع مختلف المتقاعدين».

جدة: ضغوط للتأثير في قضية المعلمات المطرودات من مدرسة عالمية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564395

جدة - أروى خشيفاتي
كشفت مصادر لـ «الحياة» أن ضغوطات تمارس على ملف قضية المعلمات السعوديات المطرودات من إحدى المدارس العالمية التي حدثت قبل أشهر.
وأكد محامي المعلمات المطرودات من إحدى المدارس العالمية عمر العيدروس لـ «الحياة» وجود ضغوطات ووساطات تحاول التأثير على سير القضية، في حين أن مكتب العمل أخبر المعلمات أن عقودهن ليست عقوداً فعلية إنما هي مجرد «عروض».
وأفاد العيدروس بأنه تبين أن المدرسة لم تكتب على عقود العمل عبارة «عقد عمل»، إنما دونت فيه عبارة «عرض عمل» لمدة عامين، لافتاً إلى عدم وجود ما يسمى بـ «عرض عمل» في القانون، إذ تعد هذه العقود مخالفة على المدرسة، في حين أن جميع العاملين في المدرسة يعملون بنفس هذه العقود.
وأوضح أن المعلمات ذهبن إلى القسم النسائي في مكتب العمل، متسائلاً عن وجود سبع معلمات تم فصلهن فصلاً تعسفياً، وإيقاف رواتبهن، بينما يوجد نحو 87 موظفة أجنبية داخل المدرسة لم يتم النظر في أمرهن لا من وزارة التربية ولا من مكتب العمل.
وشدد على مكتب العمل بضرورة تحويل القضية إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في وزارة العمل، مبيناً أنه في انتظار تحديد الجلسة.
وأضاف «تم إيقاف جميع تعاملات المدرسة الإلكترونية من مكتب العمل بسبب المخالفات والقضايا العمالية»، متسائلاً أين سيذهب نحو 78 موظفة أجنبية مخالفة لسن على كفالة المدرسة بعد انتهاء فترة تصحيح الأوضاع؟.
وأشار إلى أن المدرسة وكلت محامياً، ولكن هذا المحامي لا يملك توكيلاً رسمياً، إذ إن الوحيد القادر على توكيله وتفويضه هو مجلس الإدارة الرسمي، والمدرسة لا تملك مجلس إدارة رسمياً، وحتى مجلسها الموقت انتهت مدته وهي ثلاثة أشهر.
من جهتهن، أكدت عدد من المعلمات المطرودات من إحدى المدارس العالمية لـ «الحياة» أن مكتب العمل استدعاهن قبل بدء إجازة عيد الأضحى، وطُلب منهن الصعود إلى قسم الرجال لإجراء «صلح»، وأن بنود الصلح تشتمل على تنازل المعلمات عن الدعوى المقدمة منهن، وإعطائهن المستحقات كافة مع إنهاء خدماتهن. وأوضحن أنهن رفضن التفاوض مع ممثل وزارة العمل نضال عطا الذي تم تفويضه من مدير التعليم الأجنبي في وزارة التربية والتعليم خالد الحارثي، لافتات

إلى عدم قبولهن التنازل عن القضية، إضافة إلى رغبتهن في العودة إلى ممارسة عملهن بالشكل الطبيعي والمعتاد، وفي حال عدم إعادتهن للعمل فإنهن يطالبن بإعطائهن مستحقاتهن، وتعويضهن عن الضرر الذي لحق بهن جراء طردهن طرداً تعسفياً ومن دون وجه حق.

الحياة AL HAYAT

التربية تحذر المقاصف من رفع أسعار الوجبات.. وبيع المصبرات والمسليات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564330

الدمام – شادن الحايك

أكدت الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية، على جعل أسعار الوجبات المدرسية «في متناول الجميع»، محذرة من رفعها، أو بيع وجبات غذائية «غير صحية». وأشارت إلى وجود لجان لمراقبة المقاصف المدرسية. وتواجه المقاصف انتقادات عدة من أولياء الأمور، وبخاصة فيما يتعلق في الأسعار، التي وصفوها بـ «المرتفعة»، إضافة إلى عرض أغذية «تخالف الضوابط الصحية».

وقالت سهام محمد، وهي أم لثلاثة أطفال في سن الدراسة: «كان المصروف المدرسي يسير على وتيرة واحدة منذ سنوات. ولكننا اضطررنا إلى رفعه في هذا العام». وكان مصروف الطلاب في المرحلة الابتدائية 3 ريالات، وللمتوسطة 5 ريالات. وربما ترتفع ريالين في الثانوية. وتكمل «كما شهدت كل أمورنا المعيشية ارتفاعاً مضطرداً، ولم تسلم وجبات المقاصف المدرسية من الارتفاع».

وأشار سعود علي، إلى ارتفاع أصوات أولاده الأربعة، المطالبة بزيادة المصروف المدرسي. وكان يقابل هذه المطالبات بـ «الرفض»، إلا أنه اضطر إلى «الرضوخ»، بعد أن قدّم الأولاد سبباً لزيادة المصروف، لافتين إلى أنه «لا يكفيهم، بعد ارتفاع أسعار المقصف»، بحسب قوله، واصفاً هذه الزيادة بـ «غير المبررة». وقال: «إن مستوى ما تقدمه المقاصف متدن جداً، وتتفوق عليه حتى المحال الصغيرة داخل الحارات. فهي لا تلبي رغبات الطلبة، ولا ما ينادي به الاختصاصيون في مجال التغذية والصحة» .

ووجه سعود، النقد أيضاً إلى جودة ما يقدم، وآلية عمل المقاصف. وأشار إلى أن ارتفاع الأسعار «شمل معظم المدارس. لكنه ملاحظ بقوة في مدارس تعليم المقررات، إلا أن ذلك لا يشمل كل المدارس. فهناك مدارس تراعي ما تقدمة من ناحية القيمة الغذائية والسعر»

وذكرت طالبات، أن «بعض المدارس تضم مقصفين، تطلق عليهما الطالبات «العام»، و»المطور». والأول يبيع العصير والمعجنات، والثاني يبيع «ما لذ وطاب» من الحلويات، والمشروبات الساخنة. ولكن بضعف سعرها. وحين تقدم إحدى الطالبات على جلب الفطور من منزلها، تكون محط سخرية واستهزاء، فالأسعار للضعف أو قريبة من الضعف، لا تتحملها موازنة بعض الأسر، ويكفي الزحام أثناء الشراء، خصوصاً لطلاب المرحلة الابتدائية».

بدورها، قالت مديرة مكتب الإشراف التربوي في محافظة القطيف سعاد الصبحي، في تصريح إلى «الحياة»: «إن مسؤولة المقصف هي من تقوم بوضع الأسعار. وسنتفاهم مع أي مدرسة تصلنا حولها شكوى حول الأسعار». وطالبت بتزويدها بـ «قائمة الأسعار المرتفعة، وأسماء المدارس. كما تواصلت الصبحي، مع إحدى المدارس، وزودت «الحياة»، بنسخة عن قائمة الأسعار.

فيما أوضح المتحدث باسم الإدارة العامة للتربية والتعليم في المنطقة الشرقية خالد الحماد، إلى «الحياة»، أن «تشغيل المقاصف المدرسية يتم وفق شروط، ومواصفات وضوابط، وما يقدم للطلبة في المدارس من وجبات غذائية يجب أن يراعي مراحل النمو المختلفة، والقيمة الغذائية بناء على الاشتراطات الصحية للمقاصف المدرسية، وبأسعار في متناول

الجميع»، لافتاً إلى وجود «لجنة من مشرفين ومشرفات، يقومون بجولات تفتيشية على المقاصف، من مندوب من الصحة المدرسية، والنشاط الطلابي، ومختص في التغذية».
وحول الضوابط، قال الحماد: «يُمنع بيع المشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، وأيضاً الحلويات، وما يطلق عليها «المصبرات والمسليات»، ورقائق البطاطس بمختلف أنواعها. ومن الاشتراطات؛ أن يكون العصير المُباع لا تقل فيه نسبة العصير الطبيعي عن 40 في المئة، ووجود نافذة بيع لكل 100 طالب، لتلافي الزحام».

عضو شورى: قيادة المرأة السيارة في 26 أكتوبر تهديد للأمن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564411

الرياض - خالد العمري، جدة - عبدالرحمن باوزير
وصف عضو مجلس الشورى الدكتور إبراهيم أبوعباة، عبر بيان وزعته الإدارة الإعلامية في مجلس الشورى أمس، الناشطات اللاتي طالبن بقيادة المرأة السيارة في تاريخ 26 أكتوبر الجاري، بأنهن «تهديد للسلم والأمن والنظام» و«أن هذا المطلب يفقد الدولة هيبتها».
وقال أبوعبازدة كما جاء في نص المداخلة التي أشارت إليها «الحياة» أول من أمس: «أشيد بما صدر عن المتحدث الرسمي للمجلس، في شأن الإيضاح الذي تم قبل العيد حول ما دار في إحدى جلسات المجلس في شأن قيادة المرأة السيارات. فلقد لاقى هذا التوضيح استحساناً وقبولاً من كثير من فئات المجتمع ونخبه، إذ أشادوا بهذا التصريح وبخاصة في هذه المرحلة التي تقوم بها فئة بالتهديد بأنه سيكون في يوم الـ 26 من هذا الشهر انتزاع لحقهم بالقوة، وأعتقد أن أية إثارة لهذا الموضوع في صحافتنا أو منابرنا في هذه المرحلة قد تكون من باب التحريض والتأييد لهذا الأمر غير المشروع، وهو تهديد السلم والأمن والنظام. كلنا يعلم بأن الأمر بمنع القيادة لا زال سارياً من حيث النظام، فالأمر بالمنع صدر عام 1411هـ، والفتوى الشرعية قائمة».
وأضاف الدكتور إبراهيم: «إن محاولة كسر الهيبة وأخذ الحق بالقوة أمر ليس في مصلحة الوطن وليس في مصلحة البلاد، لذا أرى النأي بالمجلس، وأن يكون إعلامنا على حذر في هذه المرحلة بأن يؤيد مثل تلك الأطروحات، لأنها ستفتح الباب إن تركت لكل من يزعم بأن يسعى إلى أخذ حقه بالقوة.
أشكر المجلس على موقفه النبيل، وأرى أن نوجه كلمة لإعلامنا بأن يبتعد في هذه المرحلة عن مثل هذا التحريض والتأييد لهذا التمرد على النظام وعلى هيبة الدولة، راجياً أن تتخذ الدولة الحزم والحسم المطلوبين لمواجهة مثل هذه الممارسات».
إلى ذلك، استبق جمع من المحتسبين الموعد المحدد لانطلاق الحملة بعد أربعة أيام، واتجهوا إلى الديوان الملكي في جدة للتعبير عن رفضهم لما أطلقوا عليه «مؤامرة». وضمّ التجمع جملة المحتسبين الرافضين لمبدأ قيادة المرأة السيارة.

قاضٍ سابق: لا يحق للقضاة استبعاد مثول المحاميات أمامهم

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/23/977541

الرياض – نايف الحمري

أكد القاضي السابق في ديوان المظالم المحامي محمد الجذلاني لـ «الشرق» أنه لا يحق لأي قاضٍ منع المحاميات السعوديات اللواتي حصلن مؤخراً على رخص مزاولة المهنة من المثول أمامه إلا بالشروط التي تجيز رفضه مثول المحامين الذكور، ومنها التحايل على القاضي أو تعطيل القضايا أو التلاعب في الأدلة أو إخفاء الحقيقة بأي حال من الأحوال.

لكن الجذلاني اعتبر أن قيام بعض القضاة باستبعاد المحامين في بعض القضايا ومطالبة صاحب الدعوة نفسه «الأصيل» بالمثول أمامهم، بمنزلة اعتداء على حق الناس في التوكيل. وقال: من حق الناس أن يوكِّلوا من يدَّعي عنهم إلا في الحالات التي منعها النظام، مثل القضايا الجنائية التي يمثل فيها المتهم بنفسه أمام قاضيه. مشيراً إلى أنه حتى لو كان المحامي متلاعباً فلا يجوز للقاضي طلب صاحب الدعوة، بل من حقة توكيل محامٍ آخر والدفاع عنه.

بدورها، قالت المحامية بيان زهران إن الرخصة التي حصلت عليها المحاميات هي رخصة نظامية، وتعني أن صاحبتها مقيدة في سجل المحامين الممارسين للمهنة، وهي بالتالي تستطيع فتح مكتب واستقبال كافة القضايا والترافع عنها أمام كافة الدوائر والمحاكم الشرعية، ويمكنها تقديم الاستشارات القانونية كذلك. مشيرة إلى أن الرخصة هي اعتراف بإمكانيات المحاميات وقدراتهن القانونية.

وحول تباين الأحكام القضائية، قال المحامي رامي بادي من شركة بافقيه ونصيف للمحاماة والاستشارات القانونية، إن فكرة تقنين الأحكام لم تكن وليدة اللحظة، وإنما من أيام الدولة الأموية حينما اقترح ابن المقفع أن تجمع هذه القواعد الشرعية في عدة أبواب يستطيع الفقيه أن يعود إليها وأن ينتفع بها.

وبيَّن أن مشروع تقنين الأحكام القضائية مطلوب كونه يصب في تحقيق العدالة والحد من تفاوت الأحكام، خصوصاً في القضايا المتشابهة، وسيحد من عدم قدرة المتخصصين من محامين ومِمن لديه نزاع منظور أمام القضاء على توقع الحكم الذي سيصدر باعتبار أنه سيعتمد على اجتهاد القاضي.

وذكر أن الاجتهاد بابه مفتوح مما يوسع معه دائرة التشكيك في رصانة الأحكام القضائية ودقتها، ومن هنا فإن الحاجة أصبحت ملحة لسرعة تقنين الأحكام القضائية؛ حيث نجد أن التقنين في نظام العمل والأوراق التجارية ونظام الإجراءات الجزائية وغيرها تكون أكثر وضوحاً بالنسبة للقاضي والمتقاضي؛ فلا يمكن أن نجد التباين ما بين الحكم في قضيتين متشابهتين في الوقائع، فنجد الأولى قد حكم فيها بعشر سنوات والأخرى قد حكم فيها بخمسة أشهر، وبالتالي فإن نظام التقنين في الأحكام التعزيرية سيضع حداً أدنى وحداً أعلى للعقوبة كما هو معمول به في نظام مكافحة الرشوة.

المملكة تتّجه إلى إنشاء هيئة مستقلة لحقوق المُلْكية الفكرية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/23/977400

الرياض – حسين الحربي
تتجه وزارة الثقافة والإعلام ووزارة التجارة والصناعة للرفع إلى المقام السامي بشأن إنشاء هيئة لحقوق الملكية الفكرية لتوحيد إدارات الملكية الفكرية في الوزارتين، وعدم تضارب عملها بين الوزارتين، تحت مظلة واحدة، حيث تشمل حقوق الملكية الفكرية حقوق المؤلفين، وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.
وأوضح لـ «الشرق» مدير إدارة حقوق المؤلف في وزارة الثقافة والإعلام رفيق العقيلي، أنه تم تشكيل لجان من الجهتين لدراسة توحيد الإدارات المعنية بالمِلكية الفكرية، حيث تستغرق الدراسة نحو ستة أشهر، مشيراً إلى أن اللجان لم تجتمع حتى الآن، وأنه لم يتم بعد تحديد ما إذا كانت هيئة أم وكالة إلى حين اجتماع اللجان.
يذكر أن المملكة وقعت اتفاقية الانضمام إلى المنظمة العالمية للمِلكية الفكرية عام 1982م، وأصبحت بذلك عضواً مساهماً في فعاليات المنظمة، فيما يشارك في اجتماعات الجمعية العامة سنوياً ممثلون من أعلى المستويات، بالإضافة إلى مشاركة ممثلين عن الوزارة معنيين بحقوق المؤلف، في معظم الاجتماعات الدورية ذات العلاقة، وفي عام 1424هـ انضمت المملكة إلى اتفاقية «بيرن» لحماية الأعمال الأدبية والفنية، المرعية من قبل «وايبو»، حيث تنظم بالمشاركة مع الدول العربية عديداً من الندوات والدورات والاجتماعات الإقليمية، ويشارك فيها ممثلون عن هذه الوزارة.
وتشارك المنظمة بمراجعة النظام السعودي الجديد لحماية حقوق المؤلف الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 41 وتاريخ 1424/7/2 هـ. وتُعدُّ المنظمة المرجعية القانونية في تسوية المنازعات بين الدول فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقيات الدولية التي ترعاها، كما أنها وقعت اتفاقية بروتوكول مع منظمة التجارة العالمية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية.

مجمع أمل الشرقية" يستقبل يومياً 5 مدمنين

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/23/977353

الدمام – ياسمين آل محمود
قال نائب المشرف العام، رئيس برنامج الإدمان في مجمع الأمل والصحة النفسية في مدينة الدمام الدكتور عبدالسلام الشمراني أنه تم علاج 1922 مدمناً من بينهم 8 سيدات خلال العام المنصرم، مبيناً أن نسبة السعوديين منهم بلغت 88% بينما 12% من دول الخليج. وأكد أن المجمع يستقبل يوميا ما يقارب خمس حالات، 3 حالات انتكاس، وحالتان جديدتان لم يسبق لهما الخضوع للبرنامج، مشيرا إلى أن أغلب الحالات تتعاطى الحشيش والحبوب المخدرة.

وقال الشمراني «إن نوع العلاج يعتمد على المادة المستخدمة وطبيعة الشخص ومدى استجابته، فبعض المواد التي تسبب أعراضاً انسحابية جسدية حادة كمشتقات الأفيون والكحول التي لو تم التوقف عنها بشكل مفاجئ خصوصا لو كان الاستخدام لفترات طويلة فقد يؤدي إلى الوفاة، مما يستوجب على المريض الخضوع لبرنامج علاجي في بيئة طبية محمية داخل المستشفى، خصوصا في حال ظهور أعراض نفسية ذهانية أو قلق أو اكتئاب شديد أو أن الشخص لا يستطيع التوقف لوجوده في وسط عائلة تتعاطى»، وأضاف «إن فترة إزالة السموم من الجسم تتراوح بين 5 – 10 أيام، وقد تطول بحسب حاجة المريض»، موضحا أن هناك حالات اعتمادية يقوم فيها المريض باستخدام المادة المخدرة لفترات متباعدة أو كميات متفاوتة لا ينتج عنها عادة أعراض انسحابية جسدية، فمن الممكن أن تتم معالجته عن طريق العيادات من خلال الخضوع لبرنامج يومي خاص لكل مريض تتم متابعته من قبل فريق علاجي مختص في العيادة دون الحاجة إلى التنويم.
ونوه إلى أن هناك محاولات دائمة لتهريب المخدرات لداخل المستشفى إلا أنه غالبا ما يتم اكتشاف محاولات للتهريب في الطوارئ أثناء التنويم، ويتم التعامل معها كمحاولة تهريب من قبل إدارة مكافحة المخدرات ويتم تنويمه في قسم المكافحة بالمجمع، بالإضافة إلى ما يتبعها من إجراء قانوني، مؤكدا أن هناك تفتيشاً أسبوعياً مفاجئاً للأقسام بالتعاون مع قسم الأدلة في الجمارك وباستخدام الكلاب البوليسية عند ورود ما يشير إلى محاولة تهريب، منوها إلى أن المريض يمر بـ 3 مراحل تفتيش قبل التنويم ومرحلتين أثناء الزيارة الأسبوعية التي عادة ما تخصص للأقارب من الدرجة الأولى. وأوضح الشمراني أن منزل منتصف الطريق يضم حاليا 87 نزيلاً ممن أنهوا علاجهم في البرنامج الداخلي ويرغبون في علاج تكميلي يمتد لسنة يمنح خلالها إجازات علاجية وأخرى لتعديل الوضع ومتابعة أموره الخاصة الزوجية والاجتماعية، أما إن كان مطلوباً على ذمة قضية فيعطى إجازة تزكية إذا أكمل فترة لا تقل عن 6 أشهر وكان حسن السيرة والسلوك ومنتظماً في البرنامج، مبينا أن البرنامج يبدأ من الساعة 6 صباحا وحتى 10 ليلا، ويتضمن محاضرات متنوعة وأنشطة ترفيهية ورياضية داخل وخارج المركز.

العدل تُحقق في صكوك تبوك المُهملة.. وتؤكد استعادتها كاملة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/23/977634

تبوك – ناعم الشهري
فتح فرع وزارة العدل في منطقة تبوك تحقيقاً حول بعض الصكوك والأوراق التي تتعلق بالمحكمة العامة بتبوك ووجدت ضمن أثاث مبيع لإحدى مؤسسات سوق الخردة في المنطقة، ونشرت «الشرق» عنها في عددها الصادر أمس بعنوان «صكوك تبوك في الحراج».
وأوضح الناطق الإعلامي لفرع وزارة العدل في منطقة تبوك نايف بن سعيد العطوي، أن تلك الأوراق والصكوك قديمة جداً ومؤرشفة في أحد الدواليب المغلقة، إلا أنه نتيجة لأعمال الترميم وعن طريق الخطأ تم استلام هذا الدولاب من قبل المؤسسة وتم إدراجه ضمن الأثاث المبيع، وأضاف «صدر توجيه عاجل بتكليف مفتش الفرع بالتحقيق في الموضوع ورفع تقرير مفصل ومحاسبة المتسبب». وأضاف أن تلك الصكوك والأوراق تبين أنها قديمة وتم استعادتها كاملة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وبالنسبة للصكوك الحديثة، ذكر العطوي أن جميع الصكوك تصدر آلياً وتُسلم نسخة واحدة فقط للمستفيد، أما بقية المعاملة فإنها تُحفظ وتؤرشف إلكترونيا وذلك ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

لجنة النقل: مهلة التصحيح غير كافية وخسائر القطاع تجاوزت 30٪

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/23/977498

الرياض – نايف الحمري

أعلن نائب رئيس اللجنة الوطنية للنقل البري في الغرف السعودية سعيد البسامي أن المهلة التصحيحية للعمالة المخالفة التي تنتهي بعد نحو أسبوعين، غير كافية لدعم قطاع النقل بما يحتاج إليه من سائقين، مشيراً إلى أن القطاع تكبد خسائر تجاوزت 30% من أرباحه بسبب عدم نقل كفالة السائقين.

وقال: «قطاع النقل البري يعاني ندرة في السائقين المتخصصين في قيادة الشاحنات، وبالتالي يواجه تراجعاً في حجم التشغيل، وسط ارتفاع الطلب على كوادر العمل من مشغلين وسائقين». ولخص البسامي أهم العقبات التي تواجه قطاع النقل في «قلة السائقين، وارتفاع أجورهم، وارتفاع خسائر الشركات بسبب تدريب السائقين على قيادة الشاحنات، يضاف إلى ذلك ندرة في تأشيرات السائقين من بعض الدول الخارجية، بالإضافة إلى أن بعض التأشيرات يطول انتظارها لأكثر من ثلاثة أشهر، وعند وصول السائق للسعودية، يتم تدريبه بما يكلف أكثر من 3000 ريال، بالإضافة إلى أننا نعاني من ندرة السائق السعودي».

وأوضح محمد الخالدي (مستثمر في قطاع النقل) أن هناك عدة عوامل أسهمت في تسرب عدد من المستثمرين الصغار من قطاع النقل، جراء تهرب عدد من العمالة من كفلائها، بسبب المغريات المالية، في ظل الأوضاع التي تعاني منها السوق في السنوات الأخيرة. وطالب الخالدي الجهات ذات العلاقة بدعم قطاع النقل البري، محذراً بأن إهماله سيؤثر على قطاعات كثيرة. وأشار إلى أن سوق النقل البري بشكل عام في السعودية، كان يضم استثمارات تبلغ 67 مليار ريال، إلا أنها انخفضت بواقع 10% بسبب عدة عوامل، من أهمها الأزمة السورية، وتصحيح أوضاع العمالة، مشيراً إلى أن قطاع الزراعة هو المتضرر الأول، يضاف إلى ذلك أن الأسعار سترتفع، وتنعكس سلباً على المستهلك».

عبير بنت فيصل: بروز المرأة لن تعيقه العباءة أو الغطاء.. بل بإثبات ذاتها

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/23/977567

الدمام – لمى القصيبي

دعت حرم أمير المنطقة الشرقية الأميرة عبير بنت فيصل بن تركي آل سعود الأهالي إلى تعزيز اللغة العربية في الجيل الجديد، وذلك بعد أن استمعت إلى شرح مفصل عن نادي لآلئ توستماسترز العربي خلال زيارتها صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة ، معربةً عن فخرها وسعادتها بالتطور والانفتاح السريع في المملكة.

وقالت الأميرة عبير: نحن دولة لم تُستعمر ولم يفرض عليها نظام خارجي، بل تحكمها الشريعة الإسلامية، وتجمعنا عواطفنا وعلاقاتنا الأسرية والاجتماعية، لذلك يجب أن نحافظ عليها ونعالج الثغرات الموجودة فيها.

وأكدت الأميرة عبير على أن وجودها هو للوقوف بجانب جميع الجهات والمؤسسات دون تفضيل واحدة على الأخرى، وقالت: «تهمني جميع الجهات والأهم هي الجهة التي تفكر في المواصلة والاستمرار، فأنا أتعلم منكن وفخورة بذلك، وما لدي سوف أعطيه لكن وما لديكن سوف أتعلم منه»، وأضافت: «لا تهمني الرسميات والموائد والحفلات والافتتاحات، وما يهمني هو البساطة والإنجاز، وأن أرى بنات وطني وأن أعمل معهن ولو استدعى الأمر أن أنزل للشارع لأعمل على أرض الواقع».

وأشارت الأميرة عبير إلى أن أهداف أمير المنطقة الشرقية الأمير سعود بن نايف ونظرته، هي أنه أتى لخدمة أبناء المنطقة والتعاون معهم وليس لفرض سياسته، بل ليكون وسيطاً بينهم وبين الجهات العليا، قدر إمكانه، ووعدت الأميرة عبير أن تكون داعماً معنوياً ومادياً للصندوق قدر استطاعتها، وأن تكون شريكا فعلياً في تطوره.

وأكدت الأميرة عبير على أن بروز المرأة لن تعيقه العباءة أو الغطاء، بل سيكون بإثبات الذات وإن سعت الفتاة مشياً على قدميها نحو النجاح، وهي متمسكة بمبادئها ومكانتها كامرأة، وقالت: «المرأة شريكة مع الرجل، وليست منافسة له، فلا بد من احترام رأي الآخرين، بعيداً عن التمرد، فالتحايل اللبق قد يوصل المرأة إلى أعلى المراتب».

من جانبها، كشفت نائب الأمين العام للصندوق هناء الزهير، أن نسبة المستفيدات من نشاطات الصندوق، وصلت إلى 61%، والتوظيف 18%، والمشاريع 12%، وأما الدورات التي تُقدَّم فحازت على نسبة 8% من مجموع النشاطات والبرامج التي يقدمها الصندوق، وقالت الزهير إن 6 مشاريع من بين 43 مشروعاً تحولت إلى متوسطة، مشيرة إلى أنه في فبراير القادم سيتم إطلاق مشروع حاضنات الأعمال، الذي انضمت إليه مجموعة مشاريع، وقالت: «من ضمن البرامج التي نعمل عليها برنامج نمو لدعم صاحبات المشاريع القائمة».

الجدير بالذكر أن الحفل ضم عدداً من المشاريع الصغيرة التي دعمها صندوق الأمير سلطان لتنمية المرأة، من ضمنها مشاريع خدمية وإعلامية وصناعية ساهم الصندوق في تطويرها، وقامت صاحبات المشاريع بعرض أفكار مشاريعهن على سمو الأميرة عبير التي أبدت إعجابها بإبداع الفتيات السعوديات، وحرصت بعض الفتيات على إهداء الأميرة عبير عينة من منتجاتهن.

فيما عبَّرت صاحبات المشاريع عن سعادتهن بزيارة الأميرة عبير للصندوق، واعتبرنها دعماً كبيراً منها، إضافة إلى أنها تأكيد على الرعاية التي تحظى بها صاحبات المشاريع من الصندوق.

2458 مخالفة ضد مقدمي "التأمين الصحي"

تطبيق النظام على سعوديي القطاع الخاص ورفع الشكاوى 357٪ خلال عام

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=164900&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

رفع تطبيق نظام التأمين الصحي على السعوديين العاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم خلال عام 1430هـ ،عدد الشكاوى والمخالفات الواردة للأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني ضد شركات تأمين ومقدمي خدمة وأرباب عمل، وجهات أخرى خلال تلك السنة بنسبة 357%، ليرتفع بذلك عدد الشكاوى التي تسلمتها الأمانة خلال السنوات الست الماضية إلى 2458 شكوى بحسب مصادر مطلعة لـ"الوطن".

وأضافت المصادر أن عدد الشكاوى والمخالفات الواردة للأمانة العامة منذ العام 1428 وحتى نهاية العام الماضي جاءت بواقع 95 شكوى في عام 1428، و121 شكوى عام 1429، و553 عام 1430، و529 عام 1431هـ، إضافة إلى 556 شكوى في عام 1432، و604 عام 1433.

وأضافت المصادر أن عدد الشكاوى التي تسلمتها الأمانة العامة خلال العام 1430 مثلت الأعلى بنسبة 357% خلال السنوات الست الماضية، ويعود ذلك إلى تطبيق النظام على السعوديين العاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم، في حين تم تجديد اعتماد 1786 مرفقاً صحياً العام الماضي بزيادة تقارب 32.49%، ومعدل نمو مطرد مقارنة بالسنوات السابقة.

ووزعت المصادر تفاصيل هذا النمو على السنوات الست، ليبلغ عدد المرافق التي تم تجديد اعتمادها بنهاية عام 1429 نحو 527 مرفقاً صحياً بزيادة عن العام السابق له بنسبة 20%، بينما بلغ عدد هذه المرافق بنهاية العام 1430 نحو 745 مرفقاً بزيادة عن العام السابق بنسبة 41%، إلى جانب 1050 مرفقاً بنهاية العام 1431 بزيادة عن العام السابق بنسبة 41%. وارتفع عدد المرافق المجددة بنهاية سنة 1432 إلى 1348 مقدم خدمة بنسبة نمو 28.38%، إضافة إلى 1786 مرفقا صحياً بنهاية 1433 بزيادة عن العام الماضي بنسبة 32.49%.

وأشارت المصادر إلى أن مجموع الشكاوى التي سجلت العام الماضي ضد شركات التأمين ومقدمي الخدمة وأصحاب العمل وجهات أخرى بلغت 604 شكاوى، منها 44 شكوى لا تزال تحت الإجراء بنسبة 7% ، و466 شكوى حلت بنسبة 77%، في حين حفظت 30 شكوى بنسبة 5%، وتمت إحالة 64 شكوى بنسبة 11%.

وأكدت المصادر وجود لجنة تختص بالنظر في مخالفات أحكام نظام الضمان الصحي واقتراح الجزاءات المناسبة بحق أطراف العلاقة التأمينية من مقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين أو شركات التأمين الصحي المؤهلة أو المؤمن عليهم، في حين يأتي قرار توقيع الجزاء من وزير الصحة رئيس مجلس الضمان الصحي التعاوني ويجوز التظلم من هذا القرار أمام ديوان المظالم خلال ستين يوما من إبلاغه.

وأكدت أن من أهداف الإشراف على أطراف العلاقة التأمينية أن يتولى مجلس الضمان الصحي الرقابة على شمولية التغطية التأمينية الصحية والتأكد من قيام أطراف العلاقة التأمينية الصحية بتنفيذ المهمات والمسؤوليات المناطة بهم بموجب هذه اللائحة، فيما يجوز للمجلس طلب أي معلومات أو بيانات من المؤسسة وشركات التأمين والجهات الأخرى المعنية حول جميع مسائل العمل المتعلقة بالتأمين الصحي، وله كذلك أن يطلب النماذج في حالات فردية وخاصة فيما يتعلق بالبنود العامة للتأمين الصحي وغيرها من المطبوعات التي تستخدمها الشركة في مراسلاتها مع أصحاب العمل والأشخاص المستفيدين ومقدمي الخدمات، وكذلك العقود الموقعة مع شركة إدارة مطالبات التأمين.

وبينت المصادر أنه يحق لمجلس الضمان الصحي أن يقوم أو من يعينهم خلال مدد منتظمة أو في أي وقت بالتحقق من الإجراءات وضوابط تطبيق التغطية التأمينية على جميع شركات التأمين العاملة في المجال الصحي في جميع اختصاصات المجلس، كما يحق للمجلس إبداء التحفظ على أي من المسؤولين أو المدراء التنفيذيين في شركات التأمين في نطاق اختصاصات المجلس بالتنسيق مع المؤسسة والجهات ذات العلاقة بالمخالفات.

وأفادت أنه يجوز للمجلس سحب تأهيل شركة التأمين الذي يثبت إخلالها باشتراطات التأهيل، ويلزم الشركة بالوفاء بالتزاماتها القائمة ويسري ذلك أيضاً إذا توقفت شركة التأمين عن الاستمرار في ممارسة أعمالها دون أن يكون التأهيل قد تم سحبه، وكذلك سحب تأهيل ممارسة أعمال التأمين الصحي إذا لم تستخدم شركة التأمين التأهيل خلال 12 شهراً أو إذا أبدت صراحة تخليها عن التأهيل أو توقفت عن الاستمرار في ممارسة أعمالها لمدة 6 أشهر بدون مبرر يقبله المجلس.

وأكدت المصادر أنه يحق للأمانة العامة إلغاء اعتماد المرفق الصحي في حال عدم الالتزام بضوابط الاعتماد أو تجديده أو ثبوت ما يفيد الاحتيال أو إساءة الاستخدام، إضافة إلى قيام المجلس بتوفير بيانات ومعلومات أساسية إحصائية حول الضمان الصحي، كما يجوز له توفير بيانات ومعلومات إحصائية إضافية بمقابل حول الضمان الصحي التعاوني.

عقوبات ضد المديرات "المعيقات" لـ"حراس المدارس"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=164902&CategoryID=5

الطائف: نورة الثقفي

وجه مدير عام التربية والتعليم بمحافظة الطائف الدكتور محمد الشمراني، مديرات المدارس بسرعة تنفيذ تكليف الحراس، الذين يتم إلزامهم بالعمل في مدرسة أخرى، مؤكداً عليهن عدم إعاقة تكليف أي حارس للعمل بمدرسة أخرى، إذ ستطبق العقوبات على المديرات المعيقات لتنفيذ أي قرار بشأن الحراس.

وأكدت مصادر لـ"الوطن": أن الإدارة تعاني من عجز قائم في حراسة معظم مدارس البنات بمختلف مراحلها، وشرعت الإدارة في سد العجز القائم في بعض المدارس من المدارس الأخرى.

وكانت زيارات مشرفي إدارة الأمن والسلامة المدرسية للمدارس بإدارة التربية والتعليم بمحافظة الطائف، رصدت تجاوزات وملاحظات تتعلق بأمن وسلامة طلابها، التي كان يمكن تلافيها وفق التعاميم المبلغة للمدارس، ومنها: تكدس الأثاث داخل بعض المدارس.

وأمام هذه التجاوزات، وجه مدير عام التربية والتعليم بالطائف، بسرعة التخلص من الرجيع والأثاث الزائد حسب الأنظمة، والتواصل مع التجهيزات المدرسية للتخلص من المواد الكيميائية غير الضرورية، التي تشكل خطورة على منسوبي ومنسوبات المدرسة.

وتضمن التوجيه، التخلص من اللوحات الخشبية وقطع القماش والكتب الدراسية والورق غير المستفاد منه، وعدم ترك الإضاءة والمكيفات متصلة بالكهرباء خارج أوقات الدوام الرسمي، وحمل الشمراني المسؤولية كاملة لمن لم ينفذ هذه الملاحظات والتجاوزات من مديري ومديرات المدارس.

وفي سياق منفصل، تبدأ الإدارة العامة للتربية والتعليم في الطائف الأحد المقبل، تطبيق نظام الدوام الشتوي في جميع مدارسها، إن الاصطفاف الصباحي سيكون في تمام الساعة السابعة والربع، وتبدأ الحصة الأولى في الساعة السابعة والنصف.

وأبلغت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة الطائف جميع المدارس بموعد بدء الدوام الشتوي في تعميم أكدت على جميع منسوبي المدارس من معلمين ومعلمات وطلاب وطالبات التقيد بموعد بدء الدوام الشتوي.

نيوزيلاندا.. طالب سعودي متهم بالاعتداء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=164897&CategoryID=3

الرياض: مهاب الأعور

مثل طالب سعودي أول من أمس أمام محكمة كوينز تاون النيوزيلاندية، مواجها تهمة الاعتداء على فتاة، وعض حارس أمن في إحدى الحفلات، وفقا لما نشرته صحيفة ذا سوثلاند تايمز أمس.

ووفقا لوثائق المحكمة، فإن المتهم السعودي (م، م ، و)، ويبلغ الثانية والعشرين من عمره، ويعيش في شمال بالميرستون مثل أمام القاضي، بعد إدانته بالاعتداء غير اللائق والتهجم بغرض الإيذاء الجسدي في الحادي عشر من أغسطس الماضي. وأوضح الرقيب إيان كولي أن الحادثة حصلت عندما كان الطالب في إحدى الحفلات، وحاول الاختلاط مع مجموعة أخرى من الحضور، حيث كان بينهم الفتاة الضحية، وحاول الشاب الدخول والاشتراك باحتفالاتهم، لكنهم رفضوا وطالبوه بالمغادرة، لكنه ما لبث أن اقترب من الفتاة واعتدى عليها، الأمر الذي اضطر أحد الشبان الحاضرين للإمساك به ومنعه من المغادرة، حيث وصل حارس الأمن، وعندها اشتبك الشاب معه، حيث ترك في ساعده عضة قوية، مسببة أذية ظاهرة للعيان.

وأوضح القاضي أن الاعتداء كان خطيرا وجادا ومخالفا لقواعد اللباقة وخارقا للحرية الشخصية التي يتمتع بها السكان.

أما محامي الدفاع عن المتهم بيل داوكينز فأشار إلى أن دين موكله يحرم الكحول، مقترحا إبعاده إلى بلاده لتتم إدانته هناك.

وقررت المحكمة استمرار حجز المتهم، فارضة كفالة نقدية للإفراج عنه، حيث سيمثل أمام المحكمة الجزئية في إنفيركارجيل في الرابع من نوفمبر المقبل.

التويجري يؤكد توجه الوزارة لتطوير عامليها والأخذ ببدائل شرعية في تسوية المنازعات

العدل: نجاحات مكاتب الصلح ناهزت 80 بالمئة تصدرتها رفحا والمدينة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/23/article877736.html

الرياض - أسامة الجمعان

كشف وكيل وزارة العدل لشؤون المصالحة والتحكيم الدكتور يوسف التويجري ل "الرياض"، أن مكاتب الصلح في المحاكم حققت أرقاما كبيرة ونسب عالية في تخفيف عبء القضايا على المحاكم، بحلها ودياً، مؤكداً أن الوزارة تعمل على تطوير قدرات العاملين في مجال الصلح، والأخذ بالبدائل الشرعية لتسوية المنازعات.

واستعرض الدكتور التويجري نسب الانجاز التي حققتها تلك المكاتب، موضحاً أن نسبة القضايا التي تمت التسوية فيها صلحاً في مكتب المصالحة بالمحكمة العامة بالمدينة المنورة بلغت 72 في المئة، فيما بلغت نسبة الانجاز في المحكمة العامة برفحاء في مكتب المصالحة 82 في المئة، وفي مكتب المصالحة بالمحكمة العامة بنجران 60 في المئة، وفي المحكمة الجزائية بأبها 68 في المئة.

وأضاف أن نسبة القضايا التي أنجزتها مكاتب المصالحة في المحكمة العامة برأس تنورة بلغت 69 في المئة، أما في المحكمة العامة بمحايل عسير فبلغت النسبة 62 في المئة من القضايا المعروضة، بينما بلغت نسبة القضايا التي اناها مكتب المصالحة بالمحكمة الجزائية بخميس مشيط 55 في المئة، وفي محكمة الأحوال الشخصية بجدة 20 في المئة.

وأكد وكيل وزارة العدل للمصالحة والتحكيم أن مكاتب الصلح داخل المحاكم نجحت في الإسهام بفاعلية في تخفيف العبء على المكاتب القضائية، وإنهاء الكثير من الخصومات بالطرق الودية التي تسهم في ترابط المجتمع، مفيداً أن هذا النجاح يُعزى إلى العمل التوفيقي لمكاتب الصلح، الذي يجد اهتماما ودعماً من خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- لمرفق القضاء، والعناية والإشراف المباشر من وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، والعمل على تفعيل دور مكاتب المصالحة لتواكب التطور الكبير الذي يشهده مرفق القضاء في هذا العهد الزاهر.

وأضاف التويجري أن وزارة العدل تعمل على تنمية الموارد البشرية عبر تطوير قدرات العاملين فيها في مجال الصلح للإسهام في بناء مجتمع متسامح، عبر حل الخلافات الأسرية بالطرق السلمية، والأخذ بالبدائل الشرعية لتسوية المنازعات، فهي وسيلة رضائية لتسوية المنازعات تتولاها مكاتب المصالحة كلياً أو جزئياً، وتقرب وجهات النظر بين أطراف الدعوى، مستطرداً "كما تسعى الوزارة أيضاً، إلى التوسع في هذه المكاتب، فأنشئت في أهم المحاكم التي تشهد كثافة في المراجعين، كمدن الرياض ومكة المكرمة والدمام وبريدة".

ويعمل في هذه المكاتب، وفقاً لوزارة العدل، نخبة من المختصين والمؤهلين في حل النزاعات والخلافات الزوجية وغيرها، فيما كشف تقرير صادر عن الوزارة أن مجموع القضايا التي تولتها مكاتب المصالحة في محاكم المملكة من القضايا في المحاكم الشرعية بلغ أكثر من 7354 قضية صلح عام 1433. وتباشر الوزارة تدريب العاملين بمكاتب المصالحة، لرفع كفاءتهم الإنتاجية وتنمية مهاراتهم من خلال دورات متخصصة في هذا المجال. وسبق أن نظمت الوزارة أربع دورات متخصصة لموظفي أقسام المصالحة، فيما تعمل حالياً على تنظم العديد من الدورات خاصة بموظفي مكاتب المصالحة وهي دورات نظامية، شرعية، اجتماعية وإدارية.

آل علي: أعمار السعوديات المتزوجات من أجانب ما بين20 إلى 30 عاماً

قال لـ المدينة : إن معظم حالات الارتباط تتم عبر التواصل الاجتماعي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/486046/آل-علي-أعمار-السعوديات-المتزوجات-من-أجانب-ما-بين-20-إلى-30-عامًاhtml.

سلوى حمدي - الرياض

قال عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس حقوق الإنسان والعرائض والخبير الاستراتيجي الدكتور مشعل آل علي «لـ المدينة»: إن اغلب الفتيات السعوديات اللاتي يقمن بالزواج من غير سعودي تبلغ أعمارهن ما بين 30 الى 20 سنة وذلك بسبب طرق التواصل الاجتماعي التي ربط بين كثير من الأشخاص مع إغفال العقل والمشورة.

واضاف: إن زواج السعودية من غير سعودي إما أن يكون عربيا أو غير عربي فإذا كان عربيا تكثر المشكلات غالبا مع مجيء الأبناء لأنه في الزواج من أجنبي تضحي المرأة بكل شيء من اجل أن يستمر زواجها لأنها هي التي اتخذت القرار.

وأضاف : إن المشكلات تكبر وتتفاقم بعد أن يكبر الأبناء لأنهم يشعرون بالفرق بين الانتماء لجنسية والدتهم أو الانتماء لجنسية والدهم فربما تكون جنسية والدهم غير جاذبة فيكون القلق من قبل الزوجة والعكس صحيح.

وأضاف: إن الدولة تسعى حثيثا لحل الإشكاليات الناتجة عن زواج السعودية من أجنبي بأن تعطي أبناء السعودية المتزوجة من أجنبي حقوق المواطنة الكاملة.

وأشار الى انه في حال زواج السعودية من أجنبي غير مسلم يكون هناك اصطدام لايقبل مع القيم الدينية والمجتمعية وبعد فترة الارتياح للزواج تظهر الإشكاليات الاجتماعية والنفسية التي اقل واحدة منها كفيلة بأن توقع المرأة في دوامة علاج الآثار المترتبة على التخلص من هذا الزواج ، مبينا أن الأنظمة ترفض الزواج الذي يقوم على عقد بين مسلمة وكافر.

وطالب الإعلام والجهات المعنية ومراكز الدراسات أن يجودوا بالبحوث لتقويم هذا الخلل والآثار السلبية على المجتمع .

من جانبه أوضح المستشار القانوني حاتم الغامدي أن زواج السعودية من أجنبي فيه اختلاف فى العادات والتقاليد مبينًا أنها تؤدي إلى فشل الزواج . وقال انه لابد من اختيار الزوج الصالح سواء كان سعوديا أو غير سعودي.وقال انه في حالة وجود أطفال من الزوج غير سعودي وضع الأطفال يكون متذبذبا ،وتساءل هل يتم إلحاقهم بالزوج أم الزوجة .مطالبا بحل وضع الأطفال ووالدتهم في حال تم ترحيل الزوج.

فيما قالت نورة سليمان: إنها لاتؤيد زواج السعودية من أجنبي لاختلاف العادات والثقافة بينهم مما يؤدي إلى الكثير من المشكلات. ولعدم تقبل الفكرة لدى السعوديين. وأضافت أنه توجد الكثير من الأمور المتاحة للجنسية السعودية عن الأجناس الأخرى مما يؤدي إلى صعوبة الوضع لدى الأبناء من جنسية لأخرى.

من جانبها أكدت ولاء احمد أنها تؤيد زواج السعودية من أجنبي . وقالت: إن الأجنبي متفهم أكثر للزوجة ،مبينة أن شقيقاتها متزوجات أجانب. وقالت: إن من سلبيات زواج السعودية بغير سعودي أن اجرءات الزواج صعبة وأحيانا تواجه اختلاف الثقافات ولكنه زواج ناجح.وقالت هناك كثير من معارفها متزوجات من أجانب ونجحن بحياتهن.

من جانبها قالت روان الشايقي إنها غير مؤيدة لزواج السعودية من أجنبي لان هناك الكثير من المشكلات المترتبة على الزواج من أجنبي .كما أن الأطفال هم الضحية وسيعانون كثيرا بحياتهم.

رئيس أواصر: 1894 أسرة سعوديةمنقطعة في 31 دولة

الجمعية تتعامل مع أكثر من96 سفارة سعودية حول العالم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/485628/رئيس-"أواصر"-1894-أسرة-سعودية-منقطعة-في-31-دولة.html

حوار - روان سليمان - الرياض

رئيس "أواصر": 1894 أسرة سعوديةمنقطعة في 31 دولة

قال رئيس مجلس إدارة جمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر» الدكتور توفيق السويلم إن إدارة الأسر بالجمعية قامت بحصر بيانات الأسر السعودية المنقطعة في الخارج حتى نهاية شوال 1434 هـ وعددها 1894 أسرة عدد أفرادها 6780 موزعين على 31 دولة حول العالم.

وأكد في حواره مع «المدينة « أن الجمعية تتعامل مع أكثر من 96 سفارة سعودية حول العالم، وأنه كان لزيارة الدول الموجود بها أسر سعودية منقطعة بالغ الأثر في دعم أهداف أواصر وتحقيق رغبة ولاة الأمر في دعم جميع الأسر السعودية المنقطعة في الخارج والعمل على إعادتها لأرض الوطن.

وكشف عن أن الدول التي تقرر زيارتها هذا العام هي الإمارات العربية المتحدة، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، المملكة الأردنية الهاشمية، أمريكا، كندا، جمهورية إندونيسيا، جمهورية الفلبين، الكويت، البحرين.

فإلى نص الحوار:

* بداية حدثنا عن تأسيس جمعية أواصر وآلية عملها؟

** تختلف مهام وأهداف الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج (أواصر) عن الجمعيات الخيرية في المملكة والذي يصل عددها لأكثر من 600 جمعية خيرية والتي تهتم بمجالات العمل الخيري كافة، وأما أواصر فهدفها رعاية الأسر السعودية المنقطعة في الخارج فقط، وعادة ما يوجد في سفارات الدول قسم للرعايا، لكن حكومة المملكة تقوم بالاهتمام بالأسر السعودية المنقطعة في الخارج عبر الجمعية وبترخيص رسمي من وزارة الشؤون الاجتماعية رقم 253.

ونتشرف في الجمعية أن يكون صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز آل سعود الرئيس الفخري للجمعية، وطبقًا للأمر السامي الكريم من مقام خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله، فإن طريقة عمل الجمعية تكون عبر منظومة وزارة الخارجية حيث نتعامل مع أكثر من 96 سفارة سعودية حول العالم، ولذلك نسعى لأن يكون هنالك تناغم بيننا وبين الإدارات الحكومية ذات الصلة، نعمل على تفقد الأسر وأبنائنا في الخارج والتأكد من أوراقهم القانونية الثبوتية، فهناك عدد من السعوديين سافروا للخارج وبقصد أو بدون قصد تركوا أولادهم لأسباب مختلفة وبمبادرة من الدولة وفقها الله - تم إنشاء هذه الجمعية لرعاية هذه الأسر وتوفير وضع قانوني ومادي سليم لهم والعمل على إعادتهم لأرض الوطن.

الأسر المنقطعة

* كم بلغ عدد الأسر السعودية التي ترعاها الجمعية حول العالم حتى الآن؟

** قامت إدارة الأسر بالجمعية بحصر بيانات الأسر السعودية المنقطعة في الخارج حتى نهاية شوال 1434 هـ وعددها 1894 أسرة عدد أفرادها 6780 موزعين على 31 دولة حول العالم.

* ما هي طرق التواصل مع الأسر السعودية المنقطعة في الخارج؟

** تتواصل الجمعية مع الأسر السعودية المنقطعة في الخارج وتتعرف عليها من خلال سفارات خادم الحرمين الشريفين في الدول الموجودين فيها من خلال زيارات الوفود الميدانية للدول، أو من خلال الموقع الإلكتروني للجمعية www.awasser.org.sa والبريد الإلكتروني info@awasser.org.sa، والذي نتسلم من خلاله يوميًا العديد من

الرسائل ويتم الرد عليها بنفس اليوم، إضافة إلى الفاكس الدولي (0096612402349) حيث يستطيع أي شخص من خلاله التواصل مع الجمعية.
* كيف تصف العلاقة والتنسيق بينكم وبين الجهات الحكومية الأخرى؟
** العلاقة الإدارية والقانونية لجمعية أواصر تتم من خلال تعامل الجمعية مع الجهات الحكومية الرئيسية التالية بشكل مباشر لتسيير أعمالها كوزارة الشؤون الاجتماعية ودعمها المستمر للجمعية بكافة الوسائل، وكذلك الأمر وزارة الداخلية ممثلة بالمجلس التنسيقي لجمعية أواصر ورئيسة سعادة د.أحمد بن محمد السناني وكيل وزارة الداخلية لشؤون المناطق، ووزارة الخارجية من خلال سفارات خادم الحرمين الشريفين، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية في المملكة.
* من أين تتلقون الدعم حاليًا؟
** تحصل الجمعية حاليًا على دعم سنوي من وزارة الشؤون الاجتماعية ونثمن دعم وزير الشؤون الاجتماعية للجمعية كما نشيد بدور رئيس المجلس التنسيقي وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد السناني في مؤازرة أعمال الجمعية وكذلك رجال المال والأعمال في المملكة وكل أصحاب الأيادي البيضاء في العمل الخيري والإنساني.
* ما هي الدول التي يوجد بها عدد أكبر من السعوديين واستطعتم إعادتهم منها؟
** الدول التي يوجد بها عدد كبير من السعوديين هي سوريا، مصر، البحرين، المغرب، الكويت والأردن.
أسر تمت إعادتها
* كم عدد الأسر التي استطعتم إعادتها خلال العام الماضي؟ وكم إجمالي أفرادها؟
** عدد الأسر التي تمت إعادتها 36 أسرة وعدد أفرادها يزيد عن 110 أفراد.
* ما هي الإجراءات التي تقومون بها بعد إعادتهم؟
** الإجراءات التي تقوم بها الجمعية بعد إعادتهم هي: استقبال الأسر في المطار وإنهاء إجراءات قدومهم - العمل على تأمين مسكن مؤقت، ثم استئجار شقق وتأثيثها وذلك لمدة ستة أشهر - تأمين المعيشة والمصروفات الشخصية والعلاج في حال استدعى الأمر - مخاطبة الضمان الاجتماعي - مخاطبة الجمعيات الخيرية - المساعدة في إصدار الهوية الوطنية لمن ليس له هوية - تسيير حملات للعمرة لمن يرغب - التواصل مع الأسر وتكثيف العمل لدمجها بالمجتمع.
* هل سنشهد خلال العام الحالي برامج مكثفة في عملكم؟
** أقر مجلس الإدارة في اجتماعاته الأخيرة على أن يكون هذا العام هو عام البرامج الداعمة لمنجزات الجمعية التي تحققت بفضل الله تعالى والعمل على تحقيق المزيد منها إن شاء الله.
* ما هي أبرز هذه البرامج؟
** أبرزها: تصميم برامج فاعلة لدمج الأسر في المجتمع - عمل دراسات اجتماعية حول ظاهرة الزواج العشوائي من الخارج والعنوسة والطلاق والعنف الأسري والتفكك الأسري ... أسبابها وطرق العلاج - المشاركة الفاعلة في جميع المنتديات العلمية والاجتماعية خصوصًا - المشاركة في الأسواق الخيرية وحث الأسر العائدة إلى تسويق منتجاتها في تلك الأسواق كلًا حسب مؤهلاته وقدراته - إقامة ملتقى المسؤولية الاجتماعية - تفعيل دور الجمعيات الخيرية وذلك بتوقيع عدة اتفاقيات تكون الفائدة من خلالها عائدة على الأسر العائدة والراغبة في العودة.
الأسر المشمولة بالرعاية
* ما هي الدول التي سوف تزورونها خلال العام الحالي للوقوف على أحوال الأسر المشمولة برعاية أواصر؟
** كان لزيارة الدول الموجود بها أسر سعودية منقطعة بالغ الأثر في دعم أهداف أواصر وتحقيق رغبة ولاة الأمر في دعم جميع الأسر السعودية المنقطعة في الخارج والعمل على إعادتها لأرض الوطن، أما الدول التي تقرر زيارتها هذا العام فهي (الإمارات العربية المتحدة، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، المملكة الأردنية الهاشمية، أمريكا، كندا، جمهورية إندونيسيا، جمهورية الفلبين، الكويت، البحرين).
* ما تأثير القرار الحكومي الذي صدر بمعاملة أم الأولاد السعوديين معاملة السعودية على الأسر السعودية المنقطعة في الخارج المشمولة برعاية أواصر؟
** الجمعية أشادت بصدور قرار مجلس الوزراء الموقر بجلسته التي عقدها برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - يحفظه الله، بإقرار عدد من الإجراءات والتي تمنح بموجبها أم الأولاد السعوديين غير السعودية كثيرًا من المزايا والتسهيلات كإقامة دائمة بالمملكة دون كفيل وتتحمل الدولة رسوم إقامتها والسماح لها بالعمل لدى غير في القطاع الخاص وتحسب ضمن نسب السعودة، وكذلك تعامل معاملة المرأة السعودية من حيث الدراسة في التعليم العام والجامعات والعلاج في المستشفيات الحكومية.

وهذه القرارات الحكيمة سوف تدعم بشكل كبير الجهود المبذولة من الجمعية المقدمة للأسر المشمولة بخدماتها ماليًا واجتماعيًا وإداريًا، حيث إن أهم أهداف الجمعية تقديم يد العون والمساعدة للمحتاجين من المواطنين السعوديين المقيمين في الخارج والذين تتوفر لديهم مبررات قوية لبقائهم هناك أو تقطعت بهم السبل وكذلك توفير مستلزمات ومتطلبات إعادتهم للوطن والتنسيق مع الأجهزة الحكومية بخصوص ذلك والمساعدة في إنهاء جميع الإجراءات النظامية واستصدار المستندات والهويات الشخصية لأفراد هذه الأسر ومتابعتها.

مؤكدة على منع كل ما يخل بالسلم الاجتماعي ويفتح باب الفتنة ويستجيب لذوي الأحلام المريضة

الداخلية: المسيرات المحظورة بحجة قيادة المرأة ستُواجه بكل حزم وقوة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878043.html

الرياض - واس

صرح المتحدث الأمني بوزارة الداخلية بأنه وعطفاً على ما يثار في شبكات التواصل الاجتماعي وبعض من وسائل الإعلام من دعوات لتجمعات ومسيرات محظورة بدعوى قيادة المرأة للسيارة، وحيث إن الأنظمة المعمول بها في المملكة تمنع كل ما يخل بالسلم الاجتماعي ويفتح باب الفتنة ويستجيب لأوهام ذوي الأحلام المريضة من المغرضين والدخلاء والمتربصين، فإن وزارة الداخلية لتؤكد للجميع بأن الجهات المختصة سوف تباشر تطبيق الأنظمة بحق المخالفين كافة بكل حزم وقوة، وتقدر في الوقت ذاته ما عبر عنه كثير من المواطنين من أهمية المحافظة على الأمن والاستقرار والبعد عن كل ما يدعو إلى فرقة وتصنيف المجتمع.

استكمال الاستعدادات لبدء عمليات التفتيش بعد11 يوماً

نائب وزير العمل: لا نية لتمديد المهلة التصحيحة لمخالفي نظام العمل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878096.html

الرياض حسنة القرني، واس

استثنى مصدر في وزارة العمل عدداً من المخالفين لنظام الإقامة والعمل من العقوبات المترتبة على انتهاء المهلة التصحيحة مؤكدًا أن ذلك سيشمل كل من قدم أوراقه وتأخرت لأي سبب من الأسباب في كل من وزارة العمل أو المديرية العامة للجوازات مرجعًا سبب ذلك لمبادرة المخالفين لتعديل أوضاعهم معتبرًا ذلك تصحيحًا لأوضاعهم يأخذ مجراه في صورة نظامية.

وشدد المصدر على ألا مجال للتساهل مع المخالفين الذين لم يغتنموا المهلة التصحيحية. داعيًا جميع منشآت القطاع الخاص والأفراد والعمالة الوافدة للمسارعة بتصحيح أوضاع العمالة غير النظامية والاستفادة من الوقت المتبقي من تمديد فترة المهلة التصحيحية المقدرة ب(11 يومًا) بنهاية يوم 29 ذي الحجة الجاري.

من جهة أخرى نفى نائب وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني في بيان وزعته وزارة العمل أمس نية الوزراة في تمديد المهلة المحددة الحملة التصحيحية لأوضاع العمالة الوافدة المخالفة لنظامي الإقامة والعمل مؤكدًا نهايتها شهر ذي الحجة. دعيًا جميع منشآت القطاع الخاص والأفراد والعمالة الوافدة للمسارعة بتصحيح أوضاع العمالة غير النظامية والاستفادة من الوقت المتبقي من تمديد فترة المهلة التصحيحية المقدرة ب(11 يومًا) بنهاية يوم 29 ذي الحجة الجاري، تجنبًا لعقوبات تشمل الإبعاد والمنع من دخول البلاد للعمالة المخالفة، والسجن والغرامة المالية لأصحاب العمل أفرادًا أو منشآت، وقد تتعدد العقوبة بتعدد الأشخاص المخالفين.

وبين نائب وزير العمل أنَّ الإعفاءات والشروط المطبقة خلال الفترة التصحيحية غير نافذة فيما بعد، حيث تم سنَّها كاستثناءات من أجل تسهيل وتسريع عملية التصحيح فقط، مشيرًا إلى أنَّه سيسمح للمنشآت خلال فترة التصحيح بتجاوز النسب المحددة للجنسيات في تركيبة كل منشأة تسهيلاً لعملية التصحيح ولاستيعاب الأعداد الراغبة في تصحيح أوضاعها، ولا يشمل هذا السماح طلبات الاستقدام.

وأفاد أنَّ الوزارة كثفت جهودها استعدادًا لبدء التفتيش فور انتهاء المهلة التصحيحية بالتعاون مع وزارة الداخلية وإمارات المناطق، لافتًا النظر إلى أنه طبقًا لقرار مجلس الوزراء ستكون وزارة العمل المعنية بعمليات التفتيش داخل المنشآت والتحقيق في المخالفات التي يتم ضبطها وفق الترتيبات المشتركة مع وزارة الداخلية، ومن ثم إحالتها إلى وزارة الداخلية لتطبيق العقوبات المقررة، كما ستكون الوزارة عضوًا في فرق تفتيش لجان التوطين في إمارات المناطق.

وكشف الحقباني عن أن الوزارة كلفت مفتشيها بالعمل طوال اليوم وخلال إجازة نهاية الأسبوع، كما تم تكليف مفتشات لمتابعة الأنشطة النسائية، موضحًا أنَّ الوزارة كانت وما زالت تقوم بعملها التفتيشي المعتاد على المنشآت والتحقق من تطبيق نظام العمل والقرارات المكملة له، وأن مفتشي الوزارة يحملون بطاقات إثبات رسمية والنظام يُلزمهم بإبرازها عند زيارة أي منشأة.

وأكد أن الوزارة سخرت جميع إمكانات مكاتبها لخدمة عملائها خلال فترتين صباحية ومسائية بالإضافة إلى العمل في نهاية الأسبوع، ورفعت أعداد العاملين في مركز خدمة العملاء (920001173) إلى ثلاثة أضعاف لاستقبال الاتصالات الواردة للمركز، مبينًا أن (90%) من الإجراءات يمكن تنفيذها آلياً دون الحاجة لزيارة مكتب العمل، وذلك عبر بوابة الوزارة http://mol.gov.sa/ حيث بإمكان العمالة الوافدة نقل خدماتها من منشأة لأخرى و تعديل المهن، عدا تلك التي تحتاج إلى شهادات مهنية مثل الطب و الهندسة.

في تحرك رسمي لإجبار المطلقين للصرف على أطفالهم

رفض النفقة على طفلته تدخل التنفيذ فاقتطعتها النقد في3 أيام

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878046.html

الرياض - أسامة الجمعان

أنهت وزارة العدل عبر تطبيقها الحازم لنظام التنفيذ تأخير تنفيذ الأحكام القضائية الأسرية مثل النفقة والحضانة والزيارة وغيرها، مؤكدة أن نظام التنفيذ يعتبر نقطة تحول وعلامة فارقة وخطوة رائدة من خطوات تطوير القضاء واكتمال منظومة العدالة بإيصال الحقوق إلى أهلها، إذ إن التنفيذ هو ثمرة الأحكام، ولا ينفع الحكم بحق لا نفاذ له.

وفي هذا السياق، أصدرت دائرة التنفيذ بالمحكمة العامة بالرياض حكماً قضائياً بالزام أب بدفع ألف ريال شهرياً نفقة لطفلته، بعد تقدم والدة الطفلة إليها طالبة تنفيذ حكم المحكمة العامة على والد ابنتها(طليقها) بالنفقة، بعد أن رفض الأب تنفيذ الحكم، إذ خاطب قاضي التنفيذ فوراً مؤسسة النقد وأمرها بتنفيذ الحكم عبر الحجز على قيمة النفقة من أموال الزوج، وإيداعها في حساب ابنته عند ال 25 من كل شهر هجري، فنفذت النقد الحكم مباشرة وتسلمت الأم نفقة ابنتها بعد ثلاثة أيام من صدور أمر القاضي.

واشادت والدة الطفلة (ع.ع) في حديث ل»الرياض»، بتعامل المسؤولين في وزارة العدل والعاملين فيها وخصوصاً قضاء التنفيذ على سرعة تنفيذ الحكم. وقالت:»لم ارتح حتى رأيت المبلغ في حساب ابنتي، فخلال الفترة الماضية كنت لا استطيع توفير كامل متطلبات ابنتي وبعد إضافة مبلغ الحكم إلى ما اتقاضاه من الضمان تحسن وضع حياتنا عن السابق»، مشيرة إلى أن الوقت المستغرق بين صدور الحكم وتنفيذه اسبوعان فقط.

وحسم تطبيق نظام التنفيذ مشكلات التأخر والمماطلة التي كانت تواجهها الأحكام سابقاً، وما كان يترتب على هذا التأخير من مشكلات، خصوصاً في القضايا الأسرية مثل النفقة والزيارة والحضانة.

وأكدت وزارة العدل أنها نفذت جملة من الأحكام القضائية منذ تطبيق النظام في شهر ربيع الثاني الماضي في مسائل الأحوال الشخصية، مشددة على أنها لن تتوانى في تسريع تنفيذ الأحكام القضائية.

الشركات وجهات التمويل تنفرد بالمواطن وسط غياب حماية المستهلك

إعادة السيارات المشتراة بالتأجير.. جحيم يشتوي به المتعثرون

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878080.html

إضاءة - راكان الدوسري

يدخل المواطن مكاتب شركات تقسيط السيارات متأبطاً ملف الأوراق المطلوبة، وهو في حالة تشبه الإذعان لما يمليه عليه موظف تلك الشركة من شروط في سبيل تملك مركبة بنظام التأجير مع الوعد بالتملك.

تبدأ القصة من حزمة من الأوراق المطلوبة، والتي ليس أقلها أهمية فاتورة الكهرباء للمنزل وأكثرها أهمية تعريف بالراتب، ثم قراءة العقد وتوقيعه.

غالباً ما يوقع المواطن وهو غير مهتم بكل بنود العقود، فهي جحيم لا مفر منه، ولا مجال للقفز على أي شرط من تلك البنود التي يعلم المستهلك مسبقاً أنها جميعاً تحمي الشركة، وليس بها ما يحميه هو، لكنها الحاجة التي تجعله مضطراً للقبول بها.

تمضي سنة، وربما أخرى، ويحدث ما لم يكن في الحسبان، فقد يفقد الرجل وظيفته، وبالتالي دخله الذي يستطيع من خلاله تسديد أقساط تلك المركبة، يعود من حيث أتى إلى الشركة عارضاً عليها استرجاع مركبتها مادام سجله نظيفاً من أي أقساط متأخرة، شاكياً ونادباً حظه العاثر، إلا أن بنود العقود لا تراعي الحظوظ العاثرة، ولا الشركات الربحية تؤمن بالجوانب الإنسانية، فتبدأ الشركة مرحلة جديدة يذعن فيها المستهلك من جديد.

تلك المرحلة ستحمل العميل تبعات وقع عليها ذات لحظة لم يكن في باله أبداً أنه سيتحمل تبعاتها، فقد كانت نيته تملك المركبة لحين انتهاء أقساطها، لكنه لم يستطيع ذلك، فعليه الإنصات جيداً لصوت العقد.

تختلف طرق شركات التقسيط والمصارف في معاقبة المستهلك عند محاولته إرجاع سيارته، لكنها تتفق في جلده جلداً ليس رحيماً.

تبدأ تلك العقوبات بفحص السيارة في ورشة الوكالة ذاتها بمبلغ يصل إلى 600 ريال، ثم مخالفة إلغاء العقد والتي تصل إلى 8000 ريال، وتسديد قسطين مقدماً، ثم دفع قيمة الكيلومترات التي زادت عن النسبة المسموح بها في عقد تأجير السيارات.

حينها سيجد المستهلك أنه في ورطة حقيقية، وأنه سيستدين ربما لكي يعيد تلك السيارة التي استأجرها تحت وطأة الحاجة الماسة.

تبدو شركات التقسيط ووكالات السيارات وجهات التمويل تنفرد بالمستهلك انفراداً مسرفاً دون أي تدخل رسمي من قبل وزارة التجارة أو حماية المستهلك، وفي ظل غياب عقد موحد للتأجير المنتهي بالتمليك في مجال السيارات في سوق ضخم يبلغ حجمه أكثر من 9 مليارات حسب تقارير أشارت كذلك إلى أن 70% من مبيعات السيارات في المملكة تتم عن طريق نظام التأجير مع الوعد بالتملك.من الناحية القانونية، يقف وراء وكالات السيارات وجهات تمويل بيعها رجال قانونيون استطاعوا أن يحفظوا حقوق تلك الجهات، فيما يقف المستهلك وحيداً مثقلاً بالحاجة وسط تخلي جهات حكومية معنية بحمايته، مما يجعله يذعن مرتين، مرة حين وقع العقد مجبراً لعدم وجود بدائل أخرى، ومرة حينما لم يجد بداً للتخلي عن تلك السيارة التي قد يكون دفع نصف قيمتها.

المحامي والمستشار القانوني عبدالناصر السحيباني أكد أن التوقيع على العقد يعني التزام من وقعه بجميع بنوده من الناحية القانونية، مشدداً على أنه يتعين على المستهلك عدم التوقيع على أي عقد إلا بعد قراءته وفهم جميع بنوده فهماً كاملاً ما يجنبه الوقوع في مسؤوليات والتزامات يصعب عليه الوفاء بها.

وبين السحيباني أن المستهلكين الذين وقعوا على عقود تأجير السيارات مع الوعد بالتملك لا يمكنهم التنصل مما وقعوا عليه من العقود، وأنهم ملزمون بها من الناحية القانونية، لكنه أشار إلى حقهم في مقاضاة تلك الشركات في ثلاث حالات، أولها أن يكون تعرض لتدليس، أو أن تكون تلك العقود مخالفة للقواعد الشرعية، أو أن يكون المستهلك قد أصبح (معسراً) من الناحية المادية.

والدها يشكك في تعرضها لخطأ طبي أثناء أستئصال الزائدة

وفاة دماغية لطالبة ثانوي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131024/Con20131024649420.htm

إبراهيم شهاب (جدة)

توفيت فتاة في السابعة عشرة من عمرها في وقت متأخر البارحة دماغياً في قسم العناية المركزة بمستشفى عرفان بجدة، إثر إجراء جراحة لاستئصال الزائدة الدودية، واتهم والدها ياسر السليماني في حديث لـ«عكاظ» الأطباء بارتكاب خطأ طبي أدى لوفاة ابنته. وقال ياسر الموظف في إحدى الشركات الخاصة بجدة، إن ابنته زبيدة الطالبة في الصف الثاني الثانوي، اشتكت من آلام في البطن، وأنه توجه بها إلى مستشفى عرفان يوم الأحد الماضي للكشف عليها والتعرف على سبب الآلام، مشيرا إلى أن الطبيب أفاد بأنها تعاني من التهاب الزائدة الدودية وأنها بحاجة للاستئصال، وبالفعل تم تنويمها تمهيدا لإجراء عملية استئصال الزائدة.

واستطرد زياد «أدخلت ابنتي إلى غرفة العمليات عند الساعة الحادية عشرة من صباح أمس الأربعاء، وبعد نصف ساعة، من بدء الجراحة، خرج الطبيب الجراح وعليه ارتباك واضح وقميصه مليء بالدماء بشكل ملحوظ، وبعدها بقليل خرج له في ما تأكد إلي أن هناك سوءا قد حدث لابنتي»، وأضاف «توجهت إلى أحد الأطباء وسألته، فبادرني: أنت رجل مؤمن وعليك الالتزام بالهدوء والصبر، وأن حدث فيها خطأ طبي نتج عنه نزيف لكميات كبيرة من الدم».

وأجهش والد زبيدة بالبكاء ودخل في حال نفسية يرثى لها، والتقط طارق المالكي الحديث ـ وهو نسيب والد الفتاة وصديقه منذ أكثر من 20 عاما ـ مؤكدا: لم تكن زبيدة تعاني من أية أمراض مزمنة أو أية مشاكل صحية، ولكن خالتها وزوجتي اللتين تتحدثان الإنجليزية، سمعتا الممرضات أثناء خروجهن من غرفة العمليات يتحدثن عن أن ثمة خطأ طبيا حدث أثناء الجراحة، وتحدثت الممرضات عن تغيير في مجرى التنفس من خلال الأنابيب الخاصة بذلك «ما نتج عنه توقف قلب الفتاة».

وأفاد المالكي بأن الفتاة تم نقلها إلى غرفة العناية المركزة بعد أن فتح في بطنها فتحتان كبيرتان ما يدل أن خطأ طبيا قد حدث فعلا، لأن من المعلوم أن عملية الزائدة الدودية لا تكون بالحجم الذي طرأ على بطن الفتاة.

وبين المالكي «بعد اكتشاف الخطأ، تم عمل إنعاش للفتاة في محاولة لانقاذها إلا أنها دخلت في غيبوبة ما اضطرهم إلى تنويمها في العناية الفائقة»، مشيرا إلى أنهم طلبوا من المستشفى تقريرا عاجلا عن الحالة «وبالفعل تم الحصول على تقرير أفاد بأنه بعد تقييم الحالة بواسطة أخصائي التخدير ونقل الفتاة إلى غرفة العمليات تحت التخدير العام وأنبوب القصبة الهوائية بعد تهيئة البطن وتثنيها بالوضع المعروف حدث انتفاخ في منطقة السرة، وبعد عملية النفاخ مباشرة حدث هبوط في ضغط الدم، توقف بعدها النفاخ وتم عمل إزالة للانسداد الذي حدث للغازات».

وقال التقرير إنه بعد أن استرد القلب حالته الاعتيادية، تم عمل استكشاف للبطن عن طريق شق البطن، وأنه لم يكن هناك سائل داخل الصفاق، ولكن شوهد ورم صغير داخل الصفاق في الحفرة الحرقفية لم ينتشر، وورد في التقرير أنه تمت الخياطة بـ 5 من البرولين وتم تأمين الإرقاء بعد إزالة الزائدة الدودية وتم وضع مصرف في مكانها، وأن المريضة أخضعت لعلاج مقويات التقلص العضلي، وتم عمل قسطرة فولي وتمت إحالتها إلى غرفة العناية المركزة.

وأفاد ذوو الفقيدة عدم قناعتهم بالتقرير الذي أصدره المستشفى عن الحالة، وساورهم الشك أن ابنتهم تعرضت لخطأ طبي، وأشار والدها إلى أنهم رفعوا بلاغا لوزارة الصحة مطالبين بالتحقيق في الحادثة والأسباب الحقيقية لما حدث لابنتهم الشابة.
وقال والد الفتاة إنه بعث بشكوى عبر الخط الساخن لوزارة الصحة برقم بلاغ 6267، وتم التواصل معه والتحقيق هاتفيا، ثم توجهت لجنة طبية مع مندوب من صحة جدة على رأسها الدكتور سامي باداود مدير الشؤون الصحية بجدة، لكنني لم ألتق به إذ أنه بدأ تواصله مع إدارة المستشفى، مفيدا أنه سيبث بيانا رسميا حول الواقعة.
مؤكدا أنه أجريت لابنته ثلاث عمليات أولاها بالمنظار ثم التدخل الجراحي، وبعد أن توقف قلبها عن العمل بدأوا في إنعاشها ولكن الشلل أصاب الرئتين ما أدى لتوقف وصول الأوكسجين إلى الدماغ. وأشار إلى أنه لم يلحظ وجود أي طبيب مع ابنته عدا الممرضين منذ أن دخلت ابنته في غيبوبتها. ولم يتسن حتى لحظة اعداد هذا الخبر الحصول على تصريح من صاحب المستشفى أو المسؤولين فيه أو وزارة الصحة.

15 موقوفاً غادروا .. وأوراق 1223 أمام القضاء .. الداخلية تعلن قائمة المتورطين في قضايا تمس أمن الوطن

2355 شخصاً من 37 دولة إجمالي الموقوفين في سجون المباحث

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131024/Con20131024649250.htm

منصور الشهري (الرياض)
أعلنت وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للمباحث انخفاض عدد الموقوفين في سجونها على خلفية تورطهم في قضايا أمنية تمس أمن الدولة، ليصل الإجمالي إلى 2355 موقوفا من 37 جنسية.
وسجلت القائمة المحدثة التي أصدرتها سجون المباحث العامة أمس الأول، حصلت «عكاظ» على نسخة منها، انخفاض عدد الموقوفين عن القائمة السابقة بمغادرة 15 شخصا التوقيف بعد إنهاء الإجراءات النظامية في حقهم.
وأوضحت القائمة أن النسبة الأكبر من الموقوفين 1223 موقوفا لا تزال أوراقهم منظورة لدى القضاء، فيما 393 موقوفا أحكامهم خاضعة للاستئناف، و 225 موقوفا لا يزالون رهن التحقيق، و 200 آخرون محكوم عليهم، فيما يجري استكمال إجراءات إحالة 171 موقوفا للادعاء أو إنفاذ ما صدر بحقهم من توجيه، فيما لا تزال أوراق قضية 79 موقوفا لدى هيئة التحقيق والادعاء العام، كما يتم تأهيل 43 موقوفا ومناصحته بمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية فيما ينتظر 21 آخرون في قائمة الانتظار لإحالتهم لمركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية.
وتختلف جنسيات الموقوفين من 37 دولة تشمل السعودية، إثيوبيا، الأردن، أفغانستان، أمريكا، إيران، باكستان، تشاد، سوريا، السودان، الصومال، العراق، مصر، اليمن، الإمارات، بريطانيا، تركيا، فلسطين، الكويت، قرغيزستان، لبنان، المغرب، بنجلاديش، انجولا، أوغندا، البحرين، بوركينا فاسو، السنغال، قطر، الكاميرون، موريتانيا، نيجيريا، الهند، استراليا، الجزائر، جيبوتي وروسيا الاتحادية.
من جهة أخرى أوضح مدير عام الشؤون القانونية والتعاون الدولي بوزارة الداخلية الدكتور عبدالله الأنصاري عضو وفد المملكة المشارك في أعمال الدورة 17 للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، الاثنين الماضي، والتي تشارك فيه المملكة لمناقشة التقرير الثاني لها، في رده عن عدد من أسئلة الوفود الدولية المشاركة حول مكافحة الإرهاب في المملكة بقوله، إن المملكة قد أكدت في العديد من المناسبات رفضها القاطع للإرهاب وإدانته لهو بكافة أشكاله وصوره، وقامت باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات اللازمة لمحاربته على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية من خلال المواجهة الأمنية ومعالجة الفكر المتطرف، محققة في ذلك نجاحات ملموسة وحظيت بإشادة عالمية، مضيفا أن عددا من دول العالم استفادت من تجربة المملكة في مكافحة الإرهاب.

وأشار الانصاري إلى أن المملكة كانت ضحية للإرهاب إلا ما قامت به لحماية أمنها لم يؤثر في حقوق الإنسان وتطبيق العدالة، مبينا أن جميع الإجراءات المتخذة متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ومع أنظمة المملكة الوطنية وفي ضوء التزاماتها الدولية بما يضمن التوازن في مقتضيات الأمن وحقوق الإنسان.
وأوضح الأنصاري للمجتمعين أن المملكة أنشأت محكمة جزائية متخصصة ضمن نظامها القضائي تعمل وفق أنظمة المملكة العدلية في جميع القضايا المنظورة أمامها، وذلك ضمن رقابة مدنية على سير أعمالها من خلال المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لضمان توفير معايير المحاكمة العادلة التي نصت عليها التشريعات الوطنية.
وقال الأنصاري إن النظام في المملكة أعطى الحق للموقوف في القضايا الأمنية بالتعويض في المدد الزمنية التي قضاها في التوقيف وتزيد على ما حكم به القضاء، مؤكدا أن النظام يكفل للمتضرر الحق في التظلم من قرارات التعويض أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.
وشدد الدكتور الانصاري أن المملكة قد أولت اهتماما كبيرا في الجانب الفكري لمكافحة الإرهاب لكونه نتاجا لأفكار متطرفة ترفض الحوار، فاتخذت عددا من الخطوات المنظمة والمدروسة لمكافحته على أسس علمية، فأنشأت مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية كمؤسسة إصلاحية تربوية تسهم في جهود الوقاية من الأفكار المنحرفة وإصلاح الفئات التي وقعت في براثنها، من خلال برامج علمية وعملية متخصصة يقوم عليها متخصصون من ذوي الكفاءة في العلوم الشرعية والنفسية والاجتماعية يعنون بتصحيح المفاهيم المنحرفة والأفكار الخاطئة حول بعض القضايا الشرعية لدى الموقوفين بأسلوب الحوار والمناقشة.
وأعلن الأنصاري أن أكثر من 41 جنسية خضعت لبرامج المناصحة في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية وتم تنفيذ 2690 برنامجا في 14 محافظة في مختلفة مناطق المملكة، كما قدم البرنامج إعانات مالية بأكثر من 365 مليون دولار، 1368750000 ريال، لـ 13500 حالة، كما خدم المركز أكثر من 2650 سجينا من داخل المملكة، مبينا أن معدل نجاح مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في نشر مفهوم الوسطية والاعتدال ونبذ التطرف ما نسبته 93 %.
وأضاف أن المملكة أولت اهتماما كبيرا في الحقوق الشخصية والاحتياجات الإنسانية للموقوفين وذويهم لما في ذلك من أثر نفسي كبير على الأشخاص وتفاعلهم الإيجابي في المعالجة الفكرية، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية لذويهم وتسديد ديونهم وتقديم العلاج الطبي لهم داخل المملكة وخارجها، وتقديم الرعاية الاجتماعية وتتبع احتياجاتهم من توظيف وتعليم، والنظر في إمكانية نقلهم إلى أقرب مكان توقيف لذويهم لتسهيل زيارة موقوفهم.
كما أوضح الأنصاري للمجتمعين من دول العالم أن وزارة الداخلية أطلقت مؤخرا مجموعة من الخدمات الالكترونية هي الأولى من نوعها في العالم لخدمة الموقوفين وذويهم تسمى نافذة تواصل، تتيح العديد من الخدمات كمعرفة أحوال الموقوف، وحجز موعد الكتروني لزيارته والاتصال المرئي المباشر عبر الفيديو بين الموقوف وذويهم بخصوصية تامة.

يواجه السجن مدى الحياة أو الإفراج

محكمة أراباهو تعيد النظر في الحكم على حميدان .. اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131024/Con20131024649396.htm

خالد طاشكندي (هاتفيا، كولورادو)
تعيد محكمة مقاطعة أراباهو في ولاية كولورادو، غربي أمريكا، اليوم وعند الساعة التاسعة صباحا بتوقيت كولورادو (السادسة مساء بتوقيت المملكة) النظر في الحكم الصادر بحق المعتقل السعودي حميدان التركي، وهو السجن بين الحد

الأدنى ثمانية أعوام والأعلى مدى الحياة.وقالت مصادر قانونية لـ «عكاظ» إنه وفي حال قررت المحكمة إسقاط السجن مدى الحياة، سيفرج عن التركي في حينه، لمكوثه في السجن أكثر من ثمانية أعوام، من اعتقاله في 2 يونيو 2005م.
وكانت لجنة الإفراج المشروط بسجن لايمن في كولورادو، قد رفضت قبل خمسة أشهر الإفراج عن التركي، بعد جلسة مغلقة استمرت مداولاتها ساعة كاملة، وذلك عندما أثار أحد المحققين أسئلة للزج به في قضية مقتل مدير إدارة السجون في كولورادو توم كليمنتس (52 عاما)، عن مدى صلته بالتحريض على قتله بواسطة أجير بإطلاق النار عليه أمام باب منزله في مدينة مونيمنت بالولاية ذاتها. إلى ذلك، أطلق نجله تركي حميدان التركي حملة على تويتر لجمع أكثر من (ألف) صورة لطفل يحمل ورقة يطالب من خلالها بالإفراج عن والده، حيث لاقت الفكرة تفاعلا واسعا على مستوى العالم العربي، والجاليات الإسلامية في بعض دول العالم.
وكان التركي قد تم اعتقاله في الثاني من شهر يونيو 2005م، بتهمة الإساءة في التعامل مع خادمة، وقد قررت محكمة الاستئناف في 25 فبراير 2011م تخفيف الحكم من 28 عاما إلى ثمانية أعوام، فيما زاره مبتعثان سعوديان في السجن قبل خمسة أشهر، وكشفا لـ «عكاظ» عن تفاصيل لقائهما بالتركي ساعتين ونصف الساعة، وهما عمار العقيل ومحمد المغذوي، حيث التقطا معه صورة خاصة، حصلت «عكاظ» على ضوئية منها.

قضاء التنفيذ يجبر أبًا على دفع نفقة ابنته شهريا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131024/Con20131024649418.htm

عبدالله الداني (جدة)
أصدرت دائرة التنفيذ بالمحكمة العامة في الرياض حكما قضائيا يلزم أبا بالنفقة على ابنته بواقع ألف ريال شهريا، وذلك بعد امتناعه ومماطلته في هذا الخصوص عدة مرات.
وفي التفاصيل، فإن والدة الطفلة تقدمت إلى محكمة التنفيذ طالبة تنفيذ حكم صادر لصالحها من المحكمة، يلزم طليقها بالنفقة على ابنته، الأمر الذي قابله الأب بالرفض والتهرب.
وخاطب قاضي التنفيذ مؤسسة النقد بضرورة تنفيذ الحكم بالحجز على أموال الزوج بقيمة النفقة شهريا بمبلغ ألف ريال تودع في حساب ابنته في تاريخ 25 من كل شهر هجري. ونفذت مؤسسة النقد الحكم على الفور، حيث استلمت الأم نفقة ابنتها بعد ثلاثة أيام من استلام أمر القاضي.
إلى ذلك، التقت «عكاظ» والدة الطفلة (ع.ع)، التي ثمنت بدورها منحها حق ابنتها، بتنفيذ الحكم الصادر لصالحها من المحكمة العامة، موضحة أن ذلك ولد لديها ارتياحا كبيرا خاصة بعد أن تأكدت من إيداع أول المبالغ في الحساب البنكي، خاصة وأنها عاجزة عن توفير مصاريف ابنتها لعدم وجود دخل مالي غير الضمان الاجتماعي، مشيرة إلى أن مدة التقدم إلى محكمة التنفيذ إلى تنفيذ الحكم استغرق أسبوعين. من جانبها، أوضحت وزارة العدل أن قضاء التنفيذ حل كثيرا من المشاكل التي تعتري الأحكام القضائية، مبينة أنه لا قيمة لها دون أخذها حيز التنفيذ، وأضافت: قضاء التنفيذ نفذ عددا من الأحكام القضائية منذ تطبيق النظام في شهر ربيع الثاني الماضي خصوصا في قضايا الأحوال الشخصية.
وأكدت وزارة العدل على أنه لا مجال في تأخير تنفيذ الأحكام القضائية مبينة أن النظام الجديد حسم المشكلة السابقة المتمثلة في عدم تنفيذ الأحكام القضائية سواء القضايا الأسرية أو غيرها.

الشورى يبرر:توصية معاش المتقاعدين فُهمت في غير سياقها!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564754

الرياض - خالد العمري

برر مجلس الشورى السعودي إسقاطه توصية من أحد أعضائه تطالب برفع معاشات المتقاعدين إلى 3 آلاف ريال كحد أدنى، بعد مرور 48 ساعة من تقديمها من أحد أعضاء المجلس بأنها فُهمت في غير سياقها، موضحاً أن الزيادة لا تشمل جميع المتقاعدين كما تناقلها الإعلام، وإنما تخص ورثة المتقاعد فقط. (للمزيد)

وقال المتحدث الرسمي لمجلس الشورى الدكتور محمد المهنا في بيان صحافي أمس، إن المتقاعدين محل اهتمام وعناية، مستشهداً بقرارات عدة صدرت عن «الشورى» لمصلحة المنتسبين إلى المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي من شأنها تحسين أوضاعهم.

من جهته، قال مقدم التوصية الدكتور خالد العقيل لـ«الحياة»: «إن رفض لجنة الموارد البشرية لزيادة المعاشات غير مدعوم بأرقام دقيقة ولن يكلف صندوق التقاعد مبالغ باهظة، إضافة إلى أنه لا يلحق الضرر ببقية المشتركين، إذ يمكن لصندوق التقاعد اقتطاع الزيادة من الأرباح البالغة أربعة بلايين ريال». مضيفاً: «رفض لجنة الموارد البشرية للتوصية هو العاطفي وليست توصيتي».

التدريب التقني تمنع الجمعيات الخيرية من استقبال التبرعات النقدية والعينية!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564700

جدة - عبدالله الجريدان

كشف مصدر مسؤول في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عن منع الجمعيات واللجان والمؤسسات الخيرية التي تنفذ برامج تدريبية من استقبال أي دعم أو تبرع عيني أو نقدي باسم المنشأة التدريبية، ومنعها من تقاضي أي مبالغ مالية من المتدربين، مبيناً أن المنع جاء وفقاً لتعديل بعض مواد القواعد والإجراءات التنفيذية للائحة التدريب في منشآت التدريب الأهلية.

وقال المصدر في تصريح لـ «الحياة» إن المؤسسة ألزمت الجمعيات والمؤسسات واللجان الخيرية ومن في حكمها التي تنفذ برامج تدريبية بأن تقدمها بالمجان كلياً، مع التزامها بعدم تحصيل أي أجور من المتدربين الملتحقين بالبرامج التدريبية التي تقدمها، لافتاً إلى إعفائها من دفع المقابل المالي لجميع الخدمات والضمانات المصرفية.

وأفاد بضرورة أن يتضمن طلب رخصة برامج التدريب التي ترغب الجمعيات أو اللجان الخيرية تنفيذها على جملة من الاشتراطات من بينها، أن يكون تدريبها مجاناً بالكامل، لا يحق للمنشآت تقاضي أي مبالغ مالية من المتدربين، ولا يحق للمنشأة استقبال أي دعم أو تبرع عيني أو نقدي باسم المنشأة التدريبية، مشدداً على ضرورة تعهدها بعدم استقبال أي دعم أو تبرع عيني أو نقدي باسم المنشأة التدريبية، وتشغيل المعهد من خلال إيرادات الجمعية، أو اللجنة الخيرية، أو المؤسسة

الخيرية المالكة للمنشأة التدريبية، إضافة إلى تحمل الجمعية أو اللجنة الخيرية أو المؤسسة الخيرية المالكة للمنشأة التدريبية المسؤولية كاملة أمام الجهات المختصة في حال مخالفة ذلك.
وحول منشآت التدريب التي تقدم خدماتها بالمجان حالياً، أوضح المصدر استمرار المنشآت القائمة المملوكة للأفراد لحين انتهاء سريان رخصها، على أن يتم سحب رخصها القائمة وإصدار رخص بدلاً منها بالمدة المتبقية منصوص فيها عدم أحقية المنشأة استقبال أي دعم أو تبرع مادي أو نقدي، وتوقيع ملاك المنشآت تعهداً بعدم استقبال أي دعم أو تبرع عيني أو نقدي باسم المنشأة التدريبية، لافتاً إلى أنه بإمكان ملاك منشآت التدريب المملوكة للأفراد التي تقدم خدماتها بالمجان الاستمرار في تقديم خدماتها، بعد تعهدهم على الشروط الموضوعة حديثاً.

2800 قضية تحرش... واليمنيون الأكثر تورطاً بعد السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://alhayat.com/Details/564711

بلغ عدد قضايا «التحرش» في المملكة خلال العام الحالي 2797 قضية. احتل فيها المواطنون المرتبة الأولى بتهم «التحرش» بنسبة 59.9 في المئة. وهو ما يعادل 1669 قضية. فيما شكل غير السعوديين نسبة 39.9 في المئة بنحو 1128 قضية. وتنقسم قضايا التحرش إلى «استدراج حدث» أو «مضايقة النساء».
واحتلت منطقة الرياض، المرتبة الأولى في عدد القضايا بواقع 650، ثم جدة بـ 250، والمنطقة الشرقية 210، ثم مكة المكرمة 180، والمدينة 170، و نظرت المحاكم الأخرى قضايا متفرقة. واحتل المقيمون المرتبة الأولى في «استدراج الأحداث» و«مضايقة النساء»، فقضت المحاكم في 100 قضية «تحرش بالنساء»، متهم فيها يمنيون، والذين يمثلون الأكثرية في هذا النوع من القضايا من بين الجاليات الأجنبية، إضافة إلى 40 قضية «استدراج حدث».
وجاء المصريون ثانياً، بواقع 50 قضية «تحرش بالنساء»، و 10 «استدراج حدث»، ثم الباكستانيون بـ 25 قضية «تحرش بالنساء» و23 «استدراج حدث»، ثم السوريون بـ37 قضية، والبنغال بـ39 قضية.
وأوضح أحد القُضاة (فضل عدم ذكر اسمه)، في تصريح إلى «الحياة»، أن «القانون والشرع ينصان على رد الاعتبار إلى المُعتدى عليها، من خلال الغرامة المالية التي تُحدد من جانب المُعتدى عليها، أو الجلد»، مضيفاً أن «العقوبة المختصة في الحق العام لا بد أن تقام، حتى في حال التنازل من جانب صاحب الحق الخاص». ويعرف الاستدراج على أنه «التغرير بالمستدرَج بلطف»، ويتصرف المستدرِج كـ «محسن» حتى يورط المستدرَج، ولهذه الجريمة صور عدة منها: استدراج الحدث لزجه في أعمال إرهابية باسم الدين، أو استدراج الفتاة لفعل «الرذيلة»، بقصد الزواج، أو غيرها من الصور، وهي تعتبر من الجرائم الجزائية التي يعاقب عليها القانون.

شركة مقاولات تبحث عن مهندسين دون خبرة بعد 15 تنازل 16 ألف وافد عن مسمّى المهنة

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/24/978363

الرياض – نايف الحمري

قالت الهيئة السعودية للمهندسين إن هناك أكثر من 15 شركة هندسية ومقاولات، بدأت رحلة البحث عن مهندسين سعوديين، لسد العجز المتوقع أن يخلفه المهندسون الأجانب، مع بدء حملة التفتيش بداية العام الهجري المقبل، كاشفة عن تخلي 16 ألف وافد عن مهنة «مهندس» أثناء عمليات تغيير المهنة، بعضهم كان يحمل شهادات مزورة، وهو ما أوجد نقصا في عدد المهندسين الحقيقيين.

وقال عبداللطيف العبداللطيف مدير العلاقات العامة في الهيئة إن «بحث الشركات يشمل المهندسين حديثي التخرج أو من لا يملكون أي خبرة عملية في المجال الهندسي.

وتابع «عدد المهندسين السعوديين الذين تقدموا للوظائف الهندسية تجاوز 800 مهندس، منهم عشر مهندسات»، لافتا إلى أن «عددا منهم لديه عمل، ولكنه يبحث عن زيادة الدخل المادي من خلال الشركات الهندسية المتعطشة للمهندسين، لإنجاز مشاريعها القائمة، التي يتعثر بعضها نتيجة المهلة التصحيحية لأوضاع العمالة الوافدة». وأضاف أن «الهيئة أطلقت موقعها لتوظيف المهندسين السعوديين للقضاء على البطالة المنتشرة بين خريجي كليات الهندسة، بالإضافة لوضعها كحلقة وصل بين المهندسين والشركات الراغبة في توظيف مهندسين سعوديين، لافتا إلى أن «شركات المقاولات هي الأكثر طلبا للمهندسين السعوديين بنسبة 80 %»، مبينا أن «الشركات الهندسية بكافة مناطق المملكة ستزداد حاجتها للمهندسين السعوديين خلال الأشهر المقبلة، نتيجة تسريحها عددا هائلا من المهندسين الأجانب المخالفين لنظام العمل والإقامة».

وأشار العبداللطيف إلى أن المهلة التصحيحية لأوضاع العمالة، بدأت تجني ثمارها من خلال توظيف عدد من المهندسين السعوديين، تزامناً مع تعديل أكثر من 16 ألف مهندس أجنبي تخلوا عن مهنة «مهندس» بسبب الإجراءات التي أقرتها وزارتا الداخلية والعمل أخيرا، للكشف عن الشهادات المزورة في المملكة، مؤكدا أن وجود 16 ألف مقيم يحملون إقامات مدوّنا فيها مهنة «مهندس»، وقاموا بالتنازل عنها مقابل الإقامة النظامية في البلد، بالإضافة لكون البعض منهم يحملون شهادات مزورة.

وأضاف العبداللطيف أن «هناك عددا كبيرا من شركات هندسية تخلت عن موظفيها خلال فترة التصحيح، ولم تسارع بتصحيح أوضاعهم، ما أدى إلى حصول تعطش وشح في السوق الهندسية الذي بدوره انعكس سلباً وساهم في تعثر كثير من المشاريع القائمة وكبدها خسائر متعلقة بالشرط الجزائي.

نظام إلكتروني لحضور وانصراف المعلمين والطلاب في ثانوية بالخبر

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/24/978197

الدمام – علي آل فرحة

حوّلت مدرسة ثانوية في محافظة الخبر أعمالها إلى نظام إلكتروني، مستغنيةً عن الورق، حيث أصبح حصر غياب وحضور طلابها عن طريق قارئ بطاقات ذكية «باركود» وزعت على جميع الطلاب إضافةً إلى تسجيل حضور المعلمين وانصرافهم عبر جهاز البصمة.

وقال مدير مدرسة الخبر الثانوية إبراهيم الشهري، إنهم درسوا خطوة التحول إلى النظام في المدرسة واستكمال ما كانت تعمله في السابق من العمل على برنامج نور، وبرامج مصادر التعلم، بالإضافة إلى طريقة التعامل مع إدارة صيانة المدارس في أرامكو عن طريق برنامج مخصص لذلك، كون مبنى المدرسة يتبع لأرامكو، مشيراً إلى أنه تم أخذ الموافقة على استخدام بعض البرامج الإلكترونية من الإدارات المعنية في إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية. وأشار الشهري إلى أن التعامل بالنظام الإلكتروني سهّل كثيرا من الإجراءات، وزاد من الجدية في العمل، مبينا أن المعلمين بشكل عام أصبحوا يجيدون استخدام التقنية بعد الاعتماد عليها في أغلب الإجراءات خلال عملهم، فيما أكد وكيل المدرسة والمشرف على برنامج حصر حضور الطلاب خالد المالكي، أن البرنامج سهّل عملية حصر الحضور والغياب والتأخر.

العناية المركّزة في جازان المركزي بلا تكييف

المصدر: جريدة الشرق الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/24/978471

جازان – عبدالمجيد العريبي

كشفت صور حصلت عليها «الشرق» في جولة قامت بها بقسم التنويم في مستشفى جازان المركزي، مدى المعاناة التي تقع على المنومين بهذا القسم. فهو على أهميته وشدة احتياجه للمكيفات إلا أنه خال منها، ولوحظ تشغيل مراوح هوائية في عدد من الأقسام بالمستشفى بديلة عن المكيفات التي لا تعمل لفترة طويلة.

وفي الطوابق العليا الحال كما هي حيث يكون بأقسام التنويم مرضى سعوديون أيضا من رجال ونساء وأطفال فمنهم من أصيب بكسور وآخرون جروحهم مفتوحة ومنهم حروق والأدهى أن هناك من هم في العناية المركزة من الأطفال.

وقال عدد من أقرباء المنومين إنهم من يجلبون هذه المراوح رأفة بمرضاهم الذين يعيشون حالة صعبة.

قصور في الأداء

وذكر خالد علي أنه في كل مرة يرى مريضه يتصبب عرقا وهو فاقد للوعي وهو يتنفس على الأوكسجين تلك الفترة.
وأضاف أن المشكلة ليست وليدة الأمس، بل منذ عدة سنين والحال نفسه، رغم الملايين التي نسمع ونقرأ عنها أنها تضخ لصالح الصحة في المنطقة، ولا نرى سوى تدني الصحة في المنطقة وقصور أدائها.

تردي الوضع

وأشار حسن مشهور أنه مع كل مشكلة تحدث في المنطقة وتعاقب الإدارات الواحدة تلو الأخرى، تظل مستشفيات جازان تعاني الأمرين، وهي في تدهور مستمر يوماً بعد يوم في خدماتها وتعاملها مع المرضى وتردي الوضع دون التركيز في الحلول الجذرية ووضع اليد على الجرح.

تغيير جذري

وزاد علي بكري: أزور مريضاً لي في قسم العناية المركزة بمستشفى جازان المركزي حاولت أن أفك اللغز وأضع يدي على الجرح، لكن دون فائدة، لم أتمكن من ذلك، وقال: المعضلة تكمن هنا وليس في إدارات الشؤون الصحية فحسب بل في إدارة تلك المستشفيات، والإدارات الأخرى في أقسام المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة. وأضاف: لا يمكن تغيير هذا الحال إلا بحصول تغيير جذري في تلك الإدارات وضخ دماء جديدة شابة تحدث التغيير وتقدم برامج جديدة غير تلك الكراسي التي أكل عليها الزمن وتلبست بالأخطاء المتكررة.

مستشهداً بقوله: كم من مدير استمر في منصبه أكثر من عقدين من الزمن وهم ما زالوا متربعين على تلك الكراسي؟ ولكننا لم نجد أي تغيير في وضع المستشفيات.

خدمة سيئة

وذكر علي المالكي وهو رجل طاعن في السن أنه يحاول منذ قرابة الأسبوع الدخول على مدير المستشفى ولكن السكرتارية يصرفونه باستمرار بحجج مختلفة.

وقال: لابد من إنهاء هذه المعاناة بأسرع وقت، مرضانا تعبوا من الخدمة السيئة، ويستحقون أن يجدوا رعاية يستحقونها وتليق بإنسانيتهم.

بانتظار الرد

«الشرق» تواصلت مع الناطق الإعلامي لصحة جازان محمد الصميلي وطلبنا منه إيضاحا حول ما ذكره المواطنون. وقمنا بإرسال بريد إلكتروني، كعادتنا في التواصل معه، لكن الاستفسار الذي أرسل بتاريخ 1434/11/24هـ. ظل كما هو، وقمنا بالتذكير به بعد إجازة العيد، ولم نتلق أي رد حتى هذا التاريخ.

مراجعون بالرياض: إجراءات معقدة وإنجاز بطيء وأبشر يتحمّل مسؤولية الزحام

المدينة في جولة داخل الجوازات والعمل قبيل انتهاء المهلة بأسبوعين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/486385/مراجعون-بالرياض-إجراءات-معقدة-وإنجاز-بطيء-و"أبشر"-يتحمّل-مسؤولية-الزحام.html

حمود المحمد - الرياض تصوير - حسن إبراهيم

شكا مواطنون من البطء في إجراءات مكاتب العمل والجوازات بالرياض وقالوا «للمدينة» إنهم يكررون الزيارة مرة تلو الأخرى بغية إنهاء معاملاتهم، ولكن يحول التكدس والزحام دون إنجازها. مبدين تخوّفهم من انتهاء الفترة التصحيحية دون الاستفادة من المهلة، وأبدى المتحدثون تذمرهم من نظام «أبشر» الذي تكرر عطله في الأيام الماضية كثيرًا ممّا كلفهم الكثير بدءًا من مراجعة مكاتب الجوازات التي تكتظ بالمراجعين والوقوف في الطوابير بغية الحصول على رقم. وكانت كاميرا «المدينة» قد رصدت ازدحام الشوارع والميادين في العاصمة الرياض إثر قدوم عدد من المواطنين والمقيمين لمكاتب العمل والجوازات لتصحيح الأوضاع، كما عاينت اختناق الحركة المرورية في عدد من الشوارع المجاورة لمكاتب العمل والجوازات بسبب الكم الهائل من المراجعين. ووقفت أيضًا على زحام مكاتب الجوازات والعمل وقلة أعداد الموظفين لاستقبال المئات من المراجعين ممّن يشتكون من تعطيل معاملاتهم وعدم تنفيذها بالشكل السريع.

قلة الموظفين

قال علي السبر: قبل عيد الأضحى المبارك وأنا أراجع مبنى الجوازات؛ لكي أستفيد من المهلة التصحيحية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين بغرض تصحيح أوضاع عمالتي، ومضى ما يقارب شهر وأنا لم أنتهِ من تصحيح أوضاعهم بسبب ما لاقيته من ازدحام وتكدس كبير للمراجعين والمعاملات. فيما اشتكى فارس المطيري من قلة وجود موظفين يخدمون المئات من العمالة والمراجعين، وقال: لم أستطع أنا وغيري من المراجعين والعمالة من إنهاء إجراءات تصحيح الأوضاع بسبب عدم وجود موظفين كثر يخدمون المراجعين، وينهون المعاملات بشكل سريع والتخلص من الازدحام والتأخير الذي تشهدها مهلة التصحيح.

نظام أبشر

المواطن مشبب الزهراني عزا عدم انتهاء معاملاته لتصحيح أوضاع عمالته الى البطء في إجراءات مكاتب العمل والجوازات مما تسبب في تكرار زيارة المراجعين والعمالة مرة تلو الأخرى لمكاتب العمل والجوازات وتكدسهم.

وأبدى مرضي الشهراني استياءه من نظام (أبشر) وقال: استبشرنا خيرا بنظام (أبشر) لكي نتمكن من إنهاء كافة المتطلبات إلكترونيا ولكن للأسف لم حين ننفذ خطوة واحدة وننتقل للثانية يبادر النظام بالعطل دون فائدة ترجى، وأضاف مرضي: تعطل النظام في فترات زمنية متقطعة أجبر المراجعين على مراجعة مكاتب الجوازات التي كان بدورها تكتظ بالمراجعين وكانوا المراجعين ينتظرون أيام طويلة لإنهاء معاملاتهم بسبب وقوفهم في (طابور الأرقام).

حملات تفتيشية

من جانبها تنفذ وزارة العمل مطلع العام الجديد حملات تفتيشية مكثفه على الشركات والمؤسسات التجارية للتأكد من التزامها بتطبيق قرار تصحيح وضع العمالة، وذلك فور الانتهاء المهلة المحددة، وبينت وزارة العمل -على لسان مصدر مسؤول- أن الحملات تشمل جولات ميدانية مباغتة على الشركات والمؤسسات مستعينة بدوريات الجوازات والشرطة بعد

أن جهزت الوزارة فرق تفتيش مدربة تم منحها الصلاحيات اللازمة لضبط العمالة المخالفة في المنشآت وأماكن عملها، في حين منحت صلاحيات ضبط العمالة المخالفة في الشوارع للمديرية العامة للجوازات. وقد دعت وزارة الداخلية ووزارة العمل جميع الوافدين المخالفين لنظامي الإقامة والعمل إلى الاستفادة من المهلة المتبقية من الفترة الممتدة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين التي تنتهي بنهاية شهر ذي الحجة الجاري، وذلك بالمسارعة إلى مراجعة الجهات المعنية لتصحيح أوضاعهم وفقًا للأنظمة المعمول بها، وأكدت الوزارتان أنه بعد انتهاء هذه المهلة سيتم تطبيق العقوبات المقررة نظامًا بحق أي مخالف من الوافدين والمشغلين لهم بكل حزم، ولن يكون هناك أي تهاون في ذلك.

ارتفاع أسعار السلع تشعل حرب الاتهامات بين التجار وملاك المحلات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/486298/ارتفاع-أسعار-السلع-تشعل-حرب-الاتهامات-بين-التجار-وملاك-المحلاتhtml.

هتان أبو عظمة - جدة تصوير- إبراهيم عسيري
تبادل ملاك المحلات التجارية وتجارللمواد الاستهلاكية مسؤولية رفع أسعار السلع بينهم، بعد أن تخطت أسعار العديد من السلعة الاستهلاكية والغذائية حاجز اللا معقول وقال عدد من التجار: إنهم اضطروا لرفع أسعار السلع بسبب زيادة الإيجارات في حين دافع الملاك عن هذا الاتهام بقولهم: إن رفع الإيجارات جاء بعد أن رفع التجار أسعار السلع، فيما اضطر عدد من التجار الجدد إلى الخروج من سوق العمل بسبب عدم قدرتهم على الإيفاء بالإيجارات التي أصبحت مبالغ فيها مما أثر سلبًا على سير الحركة التجارية وقطاع الأعمال في الوطن
ويرى سمير فران «صاحب محل إكسسوارات» أن رفع إيجارات المحلات كان عاملاً رئيسًا فى أغلق كثير من محلات المستثمرين، خاصة مع حالة الركود التي أصابت الأسواق التجارية هذا العام منوهًا أن الإغلاق جاء نتيجة تعنت ملاك المحلات والأسواق التجارية، والذين لا يرغبون في التنازل عن الأسعار بل عمدوا إلى رفعها على بعض التجار مما ساهم في إغلاق المحلات أو تقبيلها، مشيرًا أن رفع سعر الإيجار يعود سلبيًا على المستهلك.
ويقول سعد الجهني أحد شباب الأعمال: هناك مقولة يتداولها كثيرون أن الشباب السعودي يرفضون العمل في التجارة الحرة، إلا أنها مقولة خاطئة وأنا شخصيًا بدأت العمل في صوالين الحلاقة وكانت بداية متميزة حتى بدأت أعباء المصاريف ترتفع سواء من الاشتراك في التأمينات الإجتماعية، واشتراك الغرفة التجارية وإيجار المحل واليد العاملة، و مع هذه المصاريف المرتفعة يقوم مالك العقار بزيادة سعر الإيجار مما ألحق بي ضررًا كبيرًا.
ومن جهته قال سعيد فاضل: أستأجر محل في أحد المولات الكبرى بجدة وكنت أدفع 160 ألفًا كإيجار في العام الواحد ومع انتهاء عقدي رفعوا الإيجار حتى 210 آلاف، مما زاد الأسعار في محلي إلى 20%، و بالتالي سيدفع المستهلك أكثر من قيمة السلعة الأصلية بسبب هذا الرفع، وفوق ذلك تأتينا اتهامات بأن التجار يرفعون الأسعار إلى المستهلك، والواقع أن الملاك هم من يضطرون التاجر لرفع الأسعار.
في حين أشار التاجر محمد سعد المالكي «مالك مطعم»: انتشرت لافتات (المحل للإيجار) بكثرة في المدن الرئيسة وكان يتوقع انخفاض أسعار الإيجارات خاصة مع فترة التصحيح التي تم الإعلان مسبقًا إلى أن الأسعار لم تنخفض وزادت اللافتات عن حدها حتى أصبحت ظاهرة، ومع ذلك ما زال الملاك متسمكين في أسعارهم بل وبعضهم رفع سعر الإيجار

دون رقيب أو حسيب من الجهات المعنية المسؤولة، وقال: إنه كان يريد فتح فرع آخر لمطعمه إلا أنه توقف كثيرًا بسبب موضوع الإيجارات.

رأي الملاك

تباينت ردود ملاك المحلات بعد مواجهتها بإتهامات التجار حيث، بين طارق العبدلي أن هناك أمورًا كثيرة تحدد قيمة إيجار المحل منها الموقع، ومثلاً محل على شارع رئيس ليس كمحل على شارع فرعي أو آخر داخل حي، بالإضافة إلى مساحة المحل وعند التأجير يتم ذلك بواقع مساحة المحل وعلى سبيل المثال المتر المربع الواحد بقيمة 1000 ريال في العام وهكذا وتختلف الأسعار بناء على هذه الأمور، أما بالنسبة للنشاط نوه العبدلي أن النشاط لا يهم المالك كل ما يهمه هو التأجير إلا أن بعض الملاك يرفضون نشاطات معينة وأكثر نشاط يواجه مشكلات هو المطاعم وخاصة مطاعم بيع السمك المقلي و البروست، بسبب الروائح التي تصدر من القلي، وعن إرتفاع الإيجارات قال: كل شيء ارتفع في البلد ومع هذا الارتفاع يجب أن تزيد إيجارات المحل بسبب ارتفاع أسعار الصيانة وأمور أخرى كثيرة وقال في أخر الأمر هناك عرض وطلب إن زدت الإيجار ولم يرغب في الدفع يخلي المحل وهناك كثيرون يرغبون بأخذه للبدء في عملهم.

وقال حمد الفريدي: رفع الإيجار أمر فرضه علينا الوضع الاقتصادي للوطن مع ارتفاع كل شيء من السلع أصبح من الضروري رفع الأسعار خاصة و أن مستأجري المحلات أنفسهم رفعوا أسعارهم كان ولا بد من مجارة الوضع ورفع الأسعار، أما من يتهم الملاك برفع أسعار السلع، قال: التجار هم من بدأ في رفع الأسعار وبناء على هذا الرفع رفعنا نحن الإيجار، فكيف يتم اتهامنا برفع أسعار السلع.

من جانبه أوضح عضو اللجنة التجارية في الغرفة التجارية بجدة محمد العطاس أن أسعار الإيجارات أصبحت أسعار مبالغة فيها من قبل الملاك، وهذا الأمر يستدعي تدخل الجهات المعنية، بحيث تقوم الأمانة باستئجار أرض وتطويرها من قبل المستثمرين ومن ثم تأجيرها بأسعار رمزية، وهذا الأمر يعود على المستهلك بخفض الأسعار للمنتجات وخاصة الاستهلاكية منها، منوهًا أن هذا الارتفاع قد أثر تأثيرًا سلبيًا على قطاع الأعمال في جدة.

الحادث وقع في "رنية" بسبب خلاف مالي ولا يُعرف تاريخه

بالفيديو.. شبان يعتدون على عامل بالضرب المبرح بالعصي

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م

http://sabq.org/c7Gfde

خالد علي- سبق- جدة:

أظهر مقطع فيديو خمسة شبان سعوديين وهم يعتدون بالضرب المبرح على عامل محطة بنزين، باستخدام العصي.

ووفقاً لناشر الفيديو الذي عُرض على موقع "يوتيوب"، فإن الحادثة وقعت في محطة بنزين في رنية بسبب خلاف مالي حول ثمن البنزين، ولم يوضح المقطع تاريخ وقوع الحادثة.

وأظهر المقطع عدم تدخل أي من السيارات المارة لإيقاف الشبان الذين كانوا يعتدون بعنف على العامل الذي حاول الدفاع عن نفسه بعبوة ماء، في حين تدخل أحد عمال المحطة لإنقاذ زميله، وتلقى بدوره بعض الضربات.

عبدالله فؤاد :إطعام نموذج يجب تعميمه على مناطق المملكة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/100034.html

اليوم-الدمام
وصف أحد أهم رجال الأعمال والعمل الخيري في المنطقة الشرقية ما تقوم به إطعام بأنه عمل انساني واجتماعي مميز يخدم المجتمع والمحتاجين بطريقة غير تقليدية وقال الشيخ عبدالله فؤاد أثناء زيارته للمركز الرئيسي لإطعام والذي التقى فيه بالمدير التنفيذي وعدد من منسوبي الجمعية أن تنوع اساليب العمل الخيري والتطوعي الذي تتبناه إطعام واهتمامها بنشر الوعي بحفظ النعم بكل الوسائل المتاحة وعدم الاكتفاء بتوزيع زائد الطعام فقط هو الذي اكسبها مكانتها الاجتماعية وجعلها نموذجا متطورا في أساليب العمل الخيري يقتدى به وناشد الشيخ جميع القادرين على الدعم أن يقدموا للمشاريع الخيرية التي تخدم المجتمع والمحتاجين في جميع المجالات مذكرا أن العمل الخيري هو الذي سيبقى للإنسان وأن المال هو أمانة من الله عز وجل ويجب إذاً أن نحسن استخدام هذه الامانة ونستخدمها في العمل الخيري وتمنى ان تعم فكرة اطعام وغيرها من اعمال الخير جميع مناطق المملكة ورافق الشيخ اثناء زيارته رجل الأعمال الشاب فيصل عبدالله فؤاد ورجل الأعمال حمد البوعلي والشيخ أنور أبوبشيت وخالد أبوبشيت ،
واطلع عبدالله فؤاد في زيارته على فيلم وثائقي يشرح أهداف مشروع إطعام وكيفية سير العمل فيها ، كذلك اطلع على المشاريع التي سوف يتم تنفيذها مستقبلاً بدعم من رجال الاعمال بالمملكة وشركاء الجمعية كما قُدم له في الزيارة التقرير السنوي الأول والذي احتوى على تفاصيل المشاريع والبرامج والأنشطة التي قامت بها إطعام في السنة الماضية ومن ناحية أخرى أعرب المدير التنفيذي والأمين العام لإطعام حمد الضويلع عن السعادة الغامرة لجميع منسوبي إطعام بهذه الزيارة والتي يرونها تكريماً وتقديراً من أحد أبرز وجوه العمل الخيري بالمنطقة الشرقية، وأشار الضويلع أن مجموعة عبدالله فؤاد القابضة شريك استراتيجي مهم لإطعام ولها أدوار ملموسة في دعم المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة ، وأبدى الضويلع شكره الجزيل للشيخ عبدالله فؤاد على هذه الزيارة مؤكداً على حرص العاملين في إطعام على أن يكونوا عند حسن الظن بتقديم أرقى الأعمال والبرامج المتميزة.

أرجعه إلى تحسن دخل الفرد وارتفاع نسب التمويل .. بحث أكاديمي:

نسبة تملك السعوديين المنازل ترتفع إلى 61 ٪

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/10/24/article_794903.html

مويضي المطيري من الدمام
كشف بحث أكاديمي أن تملك السعوديين المساكن ارتفع من 58 إلى 61 في المائة، قبل أن يشير إلى أن نسبة التملك الحالية تقل عما كانت عليه قبل ثماني سنوات عندما كانت تتجاوز الـ 65 في المائة.

وعزا البحث الذي أعده مركز التميز للدراسات المصرفية والتمويل الإسلامي ومعهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران هذه الزيادة إلى ارتفاع نسب التمويل العقاري وتحسن مستوى دخل الفرد.
وقال الدكتور صلاح الشلهوب مدير المركز الذي أعد البحث أن نمو سكان المملكة يتراوح ما بين 2,9 و 3,3 في المائة سنويا، كما تتوقع الإحصاءات الرسمية أن يتجاوز عدد سكانها الـ 30 مليون نسمة، ما يفاقم مشكلة تملكهم المساكن في الوقت الذي كشفت الإحصاءات الرسمية أنه قبل ثماني سنوات كانت نسبة متملكي السكن 65 في المائة، في حين تراجعت لتصل إلى 58 في المائة.
وأشار لـ "الاقتصادية" أنه ما بين خطتي التنمية السادسة والتاسعة انخفضت نسبة التملك، حيث انخفضت في الخطة الثامنة إلى 10 في المائة لتعود بعدها للارتفاع بنسبة لم تتجاوز 5 في المائة، لافتا إلى أن هذا الانخفاض الذي يقابله نمو سكاني مستمر شهد قلة في فرص التملك، ومع المحاولات لإيجاد حلول شهدت ارتفاعا محدودا وصل إلى 5 في المائة لتقفز نسبة التملك من 58 إلى 61 في المائة حسب إحصاءات وزارة الاقتصاد الأخيرة بعد زيادة نسب التمويل وتحسن دخل المواطنين.
وبين خلال عرضه البحث الأول الذي طرحه المركز كأول بحث أكاديمي تحت عنوان" تجربة الرهن العقاري للمصارف الإسلامية" حجم الاحتياج للوحدات السكانية التي لم تلبي حاجة المواطن مضيفا "قبل عشر سنوات حددت الأرقام حاجة المواطن من الوحدات السكانية ما بين عامي 1425هـ حتى 1430هـ بـ 512 ألف وحدة سكانية، بينما رصدت الأرقام بعدها حجم المواطنين للمسكن ما بين عامي 430 هـ حتى 1435هـ بما يقدر بـ 567 ألف وحدة سكانية إلا أنها لم تلب بالكامل حتى الآن"، مبينا أن التقديرات أوضحت أنه خلال السنوات الخمس المقبلة سترتفع الحاجة لتوفير وحدات سكانية إلى 633 ألف وحدة، في حين تشير الأرقام أنه ما بين العامين 1440هـ و 1445هـ ستكون هناك ضرورة لتوفير 710 آلاف وحدة سكانية وجميع هذه الوحدات السكانية لم تنفذ بالكامل لتغطية الحاجة.
كما تطرق الشلهوب إلى صعوبات تملك السكن في السعودية، التي قسمها البحث إلى ثلاثة عوامل أبرزها عدم كفاية التمويل رغم تطور عدة برامج من أبرزها قرض صندوق التنمية العقاري، يليه عامل ارتفاع تكلفة العقارات، وتكلفة البناء وهذه العناصر الثلاثة هي أبرز المشكلات التي تواجه القطاع الإسكاني.
وأشار إلى أن دخل المواطن رغم ارتفاعه إلا أنه لا يغطي الاحتياجات ولا يواكب الارتفاعات في السوق العقارية، فمتوسط دخل الفرد -والحديث ما زال للشلهوب- وصل إلى سبعة آلاف ريال في الشهر وهو معدل لا يمكن من سد الاحتياجات.
وأشار إلى أن برامج التمويل تحتاج إلى تطوير، فالتوسع الحالي فيها يكون لصالح الأسر أو الفرد ذوي الدخل العالي وليس متوسطي الدخل.
وقال "القطاع الخاص كان له دور في التمويل ما بين المصارف والشركات التي تقدم التمويل العقاري والمطورين، خاصة أن شركات التمويل العقاري خدمة السوق ودخلت في المنافسة مع بعض، وعلى الرغم من أن الأسعار ارتفعت لأسباب غير واضحة وربما توفر التمويل ساهم في ارتفاعها".
ونوه الشلهوب إلى أن البحث الذي تطرق إلى نظام الرهن العقاري في السعودية الذي صدر في الربع الأول من العام الحالي ويتوقع تطبيقه مطلع العام المقبل، لافتا إلى أن ظهور الرهن العقاري يمنح المصارف الصلاحية في تملك العقار، خلافا لما هو معمول به حاليا والمعمول به في المصارف الحالي الذي تمارس شراكة مع شركات عقارية أو عقد اتفاقيات للحصول على العقار وطرحه كمنتج للعملاء، الذي وصفه بالنظام الملتوي، وغير نظامية، بينما نظام الرهن العقاري سيمنحها صلاحية صريحة لتملك العقار والعمل ضمن أسس وتخفيف الإجراءات وتقليل التكلفة للممارسات السابقة.
ولفت خلال حديثه لـ "الاقتصادية" إلى أنه لوحظ في مشروع النظام بعض البنود التي قد لا تسرع إلى تملك العميل منها نسبة تمويل المصارف، حيث لا يتجاوز نسبة تمويلها 70 في المائة و 30 في المائة على كاهل العميل ويفترض أن العميل لا يساهم إلا بنسبة 10 في المائة ما يعني أنه لا قدرة للعميل ما يجل فرصة تملكه للعقار، إلا أنه عاد وبرر وجود هذا البند مراعاة المخاطر كون المشروع ما زال في بدايته وتجربته الأولية في المملكة خاصة مع المخاوف من أزمة الرهن العقاري في أمريكا، لكن لا بد من مراجعة هذا البند.
كما نوه إلى أن هناك آليات وأدوات أخرى في الشريعة الإسلامية يمكن أن تمكن العميل من شراء العقار خلافا لتركيز النظام من خلال عمليه الإيجار المنتهي في التمليك، بجانب التأمين والصيانة للهيكل الإنشائي المتعلقة بالعقار فالنظام لم يلزم بوجود شركات تأمين تتولى ذلك وإنما جعله خيارا وهذا سيشكل عبئا على المصارف الإسلامية كما أن النظام لم يوضح من المسؤول عن ذلك، ما يوقع مشكلات مستقبليه بين العميل والمصرف الممول.
وكان البحث الذي يعد أول بحوث الرهن العقاري قد طرح أمام عدد من الأكاديميين في الجامعة الإثنين المقبل كأول بحث يتم إنجازه للمركز التابع لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران، الذي يتوقع أن يطرح الأسبوع المقبل بحثه الثاني عن إيجابية المصارف، كما تناول بحث الرهن العقاري أهمية التمويل العقاري، والتطرق إلى تجربة المملكة المتحدة في

تمويل الإسكان، خاصة التمويل العقاري الإسلامي، مستعرضا الوضع الحالي لتمويل الإسكان في السعودية، والنظام الجديد للرهن العقاري السعودي إضافة إلى تحديات الإسكان.

الأمم المتحدة ومنطق الموقف السعودي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18684

صالح الديواني

أعلن عن تأسيس منظمة الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أكتوبر العام " 1945" بمدينة سان فرانسيسكو الأميركية، كتتويج لماراثون الاجتماعات التي بدأ الحلفاء في عقد مشاوراتهم في الثاني عشر من يونيو العام " 1941" بلندن، وكان ذلك الإعلان المشترك الموقع بين الحلفاء قد نص على العمل معا "كحلفاء" مع الشعوب الحرة الأخرى، في الحرب كما في السلم، ليكون خطوة أولى صوب إنشاء منظمة الأمم المتحدة فيما بعد.

تتباهى منظمة الأمم المتحدة بتاريخها ومنجزاتها على مدى أكثر من نصف قرن مضى "الثمانية والستين عاما الماضي"، وهو ما يحق لها من ناحية قدرتها على توحيد صوت العالم - ولو بشكل نسبي - للدفاع عن الأمم الضعيفة ضد قوى الظلم والطغيان والاستبداد، وتلك مبادئ عظيمة في الواقع تنطلق من الضمير الإنساني العالي الإحساس بالمسؤولية تجاه الإنسان وأخلاقيات وحقوق التعايش بسلام وعدل، وهو تحرك سليم في موعد سليم فرضته الظروف السياسية أيضا، لكننا إذا قمنا بتقسيم تلك الفترة الزمنية إلى عقود من عشر سنوات، سنكتشف أن الدول الفاعلة في منظمة الأمم المتحدة، قد سيطرت على المجتمعات الإنسانية الفقيرة "الضعيفة سياسيا واقتصاديا" من خلال سيطرتها على مفاصل المنظمة الرئيسة، لصالح الأمم والدول الغنية ذات الاقتصاد القوي، تحولت معه المنظمة عبر تلك الفترات إلى عصا غليظة في يد تلك القوى الخمس الرئيسة المؤسسة "أميركا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين"، وظهر على إثر ذلك الاستئثار كثير من الأصوات والمذاهب السياسية المتباينة المختلفة المعارضة لسياسته، والمنادية بحل تلك المنظمة المسماة - خطأً حسب رؤيتها - بالأمم المتحدة كما ذهبت إليه، وهي مذاهب دعمتها دول الحرب الباردة في الغالب، وهو ما حاول بعض المتنطعين في أميركا تصويره للعالم!.

لكن الموقف السعودي الأخير الرافض لمقعد عضوية مجلس الأمن ليس كذلك في الواقع، فهو موقف شجاع ونبيل أملته الضمائر الحية في المملكة لأمة بأكملها، تنطلق في مبادئها من الشعور العظيم بالمسؤولية تجاه أمتيها العربية والإسلامية والأمم المستضعفة في العالم دون استثناء، وكون المملكة باتت اللاعب الأكبر في المنظومة العربية وسنامها بلا جدال، ويدرك قادتها الحكماء ذلك بوعي، وما تطلبه المرحلة السياسية الحالية في منطقة الشرق الأوسط "المتفجر" والعالم، ليكون ذلك الموقف تعبيرا احتجاجيا صريحا لسياسة الغبن التي أصبح يمارسها مجلس الأمن، وصوتا جهوريا ينادي بالإصلاح الجذري لصلب الفكر والاتفاقيات "البالية" للمنظمة برمتها، بما يتوافق مع المتغيرات السياسية والاقتصادية واختلاف موازين القوى الجديدة على الأرض، لفك أسر العالم من قبضة أولئك الذين سعوا على الدوام لبسط نفوذهم من خلال التلاعب بالمصطلحات والظروف السياسية، في مناطق بعينها في العالم لدعم مصالحهم وجشعهم، ومحاولة شجاعة "بصوت عالٍ" يسعى لإيصال هموم غالبية أمم العالم المستضعف إلى المتغطرسين القابضين على المقاعد الدائمة لمجلس الأمن، وتنبيههم إلى نفاد الصبر العالمي على المواقف الاستحواذية الأنانية للأعضاء الدائمين به، إذ أثبت التاريخ القصير لمنظمة الأمم المتحدة فشل سياساتها في تقديم الحلول الناجعة للمشكلات السياسية والإنسانية التاريخية العالقة، وأهمها على الإطلاق قضية النزاع العربي الإسرائيلي "فلسطين المحتلة"، وتمطيطها اللامنطقي على مدى الـ" 68" عاما الماضية من قبل اللاعبين الأقوياء في المنظمة، وتمييع القضايا والمستجدات التي تتوزع على رقعة خارطة العالم اليوم. لقد تأكدت المملكة العربية السعودية من عجز منظمة الأمم المتحدة، ومعظم الفروع التابعة لها - ومن ضمنها مجلس الأمن - في تقديم ما يكفل استقرار العالم وتقدمه ونهضته، وأن استمرارها على نفس النهج القديم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والحرب

الباردة، فيه الكثير من الإجحاف والمفارقات غير المفهومة والمستوعبة، واستخفاف سافر ببقية شعوب وأمم الأرض، وعليه فإنه من الخطأ الاستمرار على إبقائها والعمل بصيغتها هذه، وأن موعد التغيير النوعي الحقيقي قد حان ولا بد له أن يحدث، وهذا التوقيت الذكي للمملكة لم يكن أكثر من قراءة ممتازة للأوضاع العالمية الراهنة، وقراءة عميقة لواقع قرارات وآلية عمل منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن إزاء هذه المتغيرات، والذي أكده الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي بقوله: "هذا الموقف السعودي يعد خطوة إيجابية على طريق التفكير في إصلاح الأمم المتحدة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة في أواخر القرن الماضي".

وما الدعم الفرنسي "العضو الدائم في مجلس الأمن" للموقف والمطالبات السعودية، إلا دليل كبير على سلامتها ومنطقيتها والحاجة الملحة إليها، ليعيد الموقف السعودي الحالي إلى الأذهان موقفها السابق، المتمثل في خطاب الملك فيصل بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ على منبر الأمم المتحدة في العام "1963".

ومن الطبيعي أن تهب الأقلام المناهضة في الداخل الأميركي خصوصا للهجوم على الموقف السعودي؛ لأنها اعتادت على مر الزمن على المواقف السلبية المتخاذلة للعالم من حولها، لكنها أهملت أنها اليوم باتت تقف في مواجهة ثقل سياسي كبير، ومؤثر قوي في التوازنات الاقتصادية العالمية، وهي اللعبة الجديدة المحركة للسياسات العالمية الحديثة بكل تفاصيلها، والتي أدركت أبعادها السياسة السعودية وانطلقت منها بثقة عظيمة.

أين جامعاتنا؟!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/486249/أين-جامعاتنا؟html.

د. مازن عبد الرزاق بليلة

أين جامعاتنا؟!جامعاتنا الحكومية العريقة مختطفة، أين هي؟ لماذا هي مفقودة من الساحة العامة؟ ومفقودة من ضمير المجتمع؟ ومفقودة من حياتنا اليومية؟ وبعيدة عن التنمية البشرية؟ مختطفة بأمور ثانوية، تُمثِّل قشور التعليم العالي، مختطفة لانشغالها بقبول المعدلات المتدنية، مشغولة بإعطاء مقعد لكل خريج، مختطفة من طوابير البشر الذين يطالبون بمقابلة إدارتها العليا كل يوم؛ من أجل قبول طالب أو طالبة، أو من أجل توظيف شاب أو فتاة، أو حل مشكلات علامات وكشوف درجات، مختطفة بسبب انغماسها في بناء حرم جامعي أو مجمعات ضخمة، ومختطفة بسبب الركض وراء التصنيفات العالمية، وهايلي سايتت ماجازين؟!.

أين جامعاتنا؟ لماذا خبا صوتها؟ تلك التساؤلات لا تعني أن جامعاتنا غير موجودة، ولكنها صامتة، ربما لأنها انشغلت فترة في ترتيب مقعدها الدولي؟ وانشغلت فترة بالقبول؟ وانشغلت بالمقاولين، وما عدا ذلك، أو بعد ذلك، تعود للسبات بانتظار خبر صحفي يوقظها من الغفلة، أو فرقعة إعلامية تجعلها تتحرك للدفاع عن نفسها، وتقول للناس نحن على قيد الحياة،

بعيدًا عن التصنيفات الدولية، شنغهاي الصيني، والتايمز الأمريكي، وماتركس الإسباني، مطلوب تصنيف محلي للجامعات السعودية، تصنيف يقول لهم: ماذا نريد من جامعاتنا السعودية؟! تصنيف محلي بسيط وغير معقّد، يقوم على ثلاثة معايير: فكري، واقتصادي، وتنموي.. فكريًا كم فكرة طرحتها الجامعات لتنمية المجتمع؟! وكم محاضرة؟ وكم ورشة عمل؟ وكم مؤتمر؟ وكم شارك طلابها وأساتذتها في أعمال تطوعية وإرشادية؟.

المعيار الاقتصادي يشمل الأبحاث التطبيقية التي تخدم البلاد، الأبحاث التي جعلت السعوديين يعيشون حياتهم بشكل أفضل، يجب على الجامعات أن تخطو نحو الاستثمار في بناء الإنسان، وتهيئة الموارد البشرية المنتجة.

أخيرًا، لدينا خطط تنمية، وصلنا للتاسعة، مطلوب أن تجلس الجامعات مع وزارة التخطيط لتقول لهم: نحن مسؤولون معكم عن إنجاح خطط التنمية، ولسنا مجرد متفرجين.

بقية للحوار:

الجامعات حراك ثقافي ونهر متدفق، عندما يتوقف يأسن ماؤه، الجامعات تيارات تدور كل يوم في فلك الحياة، ودورها في المجتمع قيادة التنمية البشرية، وهذا الصمت المطبق لا يمكن وصفه، سوى أنه اختطاف.

وماذا عن مواليد السعودية؟

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/10/23/977316

أحمد الحربي

لم يبق سوى أيام معدودات على انتهاء فترة مهلة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة لمخالفي نظام الإقامة والعمل التي وجّه بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، التي ستنتهي بانتهاء آخر يوم في شهر ذي الحجة هذا العام 1434 هـ، وهناك نداءات من وزارتي الداخلية والعمل لجميع منشآت القطاع الخاص، والأفراد، والعمالة الوافدة للمسارعة بتصحيح أوضاع مخالفي نظامي الإقامة والعمل، والاستفادة من الوقت المتبقي من تمديد فترة المهلة التصحيحية، لأن الجهات المختصة ستباشر أعمالها بعد انتهاء المهلة وتقوم بمهامها النظامية والحملات الأمنية في ضبط المخالفين الذين لم تنطبق عليهم شروط الإقامة النظامية اعتبارا من أول المحرم 1435 هـ، وسيتم تطبيق القرارات والجزاءات الرادعة والعقوبات الصارمة على مخالفي نظام الإقامة، كل حسب مخالفته وتشمل المغادرة الجبرية وعدم دخول المملكة مستقبلا، وربما ذلك يشمل الذين دخلوا البلاد بتأشيرة من أجل الحج، كما يفعلون دائما في كل عام، فكثير منهم يتخلفون بعد انتهاء مناسكهم، ويتجاوزون مدة الإقامة المسموح بها في تأشيرة الزيارة أو تأشيرة الحج أو العمرة التي تمنح لهم، وهذا فيه مشقة كبيرة على رجال الأمن وموظفي الجوازات، والجهات ذات العلاقة، فالأمر يحتاج إلى متابعة دقيقة، وحرص شديد، وكثير من التروي والحكمة عند القبض على هؤلاء، أعان الله المسؤولين في حفظ أمن الوطن وأمانه.

لا نختلف على أهمية التصحيح النظامي الذي يضمن للوافد الأمان الوظيفي والاستقرار العملي الذي وفد إلى السعودية من أجله، وهذا ينطبق على كل العمالة التي حصلت على تأشيرات دخول للعمل، وفي اعتقادي أن فترة تصحيح أوضاعهم كانت مناسبة جدا للذين يريدون العمل الحقيقي، وتستفيد منهم البلاد، حيث يقومون بخدمات للوطن والمواطن يشكرون عليها، ولعل اللافت أن هناك فئة كبيرة غادرت خلال فترة التصحيح لأنهم كانوا مخالفين نظام الإقامة، ولم يتمكنوا من تصحيح أوضاعهم، لأنهم لا يعملون إلا لأنفسهم أو أن هناك من كان يتستر عليهم، وهؤلاء غادروا غير مأسوف عليهم.

لكنني أتساءل عن وضع المولودين في السعودية كيف سيكون التعامل معهم؟ هل سيتم تطبيق أنظمة وجزاءات مخالفي الإقامة على هؤلاء؟ أم أن هناك تنظيما خاصا بحقهم؟

نعرف أن هناك عوامل مشتركة تربط بينهم وبين الوافدين، فهم لا يختلفون كثيرا عنهم وقد يتساوون في الحقوق والواجبات وهذا بحسب الأنظمة والقوانين المعمول بها، لكن الوافد جاء من أجل حفنة دراهم وسيغادر إلى بلاده، أما المولودون في السعودية حتما يختلفون عنهم فهم متمسكون بالأرض بحبهم لتراب الوطن الذي ولدوا فيه، وإحساسهم بانتمائهم له، فليس لهم وطن آخر غيره، وبعضهم مولودون من أجداد وآباء ولدوا في بلادنا منذ القدم ولا يحملون جنسية سعودية أو غيرها، فمثل هؤلاء يتوارثون النشأة في وطنهم الذي ولدوا فيه ولا يعترفون بوطن غيره، فقد تشربوا حب ترابه، وتربوا بين أهله، وتعلموا في مدارسه، وتشربوا فيه السلوكيات الدينية والثقافة والاجتماعية، فهم مواطنون لكنهم لا يحملون جنسية.

هناك عدد من الفئات المولودة في السعودية منهم فئة مولودة من أم تحمل الجنسية السعودية، وأب أجنبي قد يحمل جنسية أخرى وقد لا يحملها، وهناك فئة أخرى من أب وأم أجنبيين، لكنهما ولدا في السعودية، ولا يحملان جنسية من أي بلد

آخر، وهناك فئة ثالثة نجدهم مقيمين منذ زمن طويل، ولا يعرفون أي بلدان أخرى غير البلد الذي ولدوا فيه وتربوا على أرضه، كل هذه الفئات بالتأكيد تحتاج إلى دراسات معمقة من أجل أن يتخذ في حقهم القرار المناسب، أي أن هناك ما يستحق أن يقال عن أوضاعهم.

فالذي نعرفه أن كل بلد في العالم له مطلق الحرية في كيفية منح الجنسية، وله وضع الشروط المناسبة التي تكفل للوطن أمنه واستقراره، لكن المولودين في مختلف الأوطان تختلف الأنظمة حولهم، فبعض الدول تمنحهم الإقامة الدائمة بدون كفيل، وبعضها الآخر تمنحهم إقامة مشروطة بالعمر مع عدم مغادرة البلاد منذ ولادته، ودول ثالثة ترى عدم منحهم إلا بعد مرور عدد من السنوات على إقامتهم، لكن الجميع لا يحرمونهم من التعليم والعلاج.

كثير من المولودين في السعودية يعشقون تراب هذه الأرض كما لو كانوا أهلها وأكثر، وكثير منهم تربُّوا على تراب هذه الأرض وتعلموا مع أبنائها في مدارسهم وتأثروا بالعادات والتقاليد في مجتمعهم، فكان انتماؤهم للسعودية أكبر من انتمائهم لأي مكان آخر، فمثل هؤلاء ألا يستحقون أن ينظر إليهم نظرة إنسانية فمنهم من خطط لقضاء بقية حياته في هذه البلاد، ولا ننكر أن بينهم عددا كبيرا من المتميزين الذي يظهر تميزهم ويمكن أن يستفيد الوطن منهم عند إعطائهم فرصة العيش بأمان بمنحهم الإقامة الدائمة تحت رعاية الدولة.

سواقة المرأة والتأني

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131023/Con20131023649092.htm

عبدالله ابو السمح

دار جدل في الصحف وفي المجالس حول (سواقة) المرأة للسيارة، هذا جدل قديم بدأ من قرابة عقدين. وعلى كل، انتهى الجدل بعدم وجود جرمانية، ولكن المانع (سد الذرائع). عضوات في مجلس الشورى أعدن الطلب في المجلس وحسب المتوقع تم رفضه لعدم اكتمال مسوغاته، في إحدى الصحف نشر مؤخرا خبر بانزعاج واحتجاج مطربة على إذاعات الخليج لمنع أغنية لها (خليني أسوق)، وهي ـ بلا شك ـ أغنية لطيفة تعد زوجها بأن توفر أجرة السائق وتشتري له بها هدية. أنا شخصيا من أوائل من دافع عن حقوق المرأة، وأن لهن مثل الذي عليهن، وطبعا من حقوقها (السواقة) أيا كانت سيارة أو قطارا أو طائرة أو أي آلة ما دامت مؤهلة لذلك، وهو عندي قول واحد لم يتغير كل السنوات، التحفظ الذي طرأ هو ضرورة التأني في ممارسة ذلك الحق إلى أن نجد حلا لمشكلة المرور في شوارعنا والارتباك والازدحام المروري بسبب الجهل بالتخطيط وعدم الاستعانة بخبراء عالميين لإيجاد حلول صائبة.

سواقة المرأة، وهي حق لها لا ينكر، ستضاعف عدد السيارات في الشوارع وفي المواقف ثلاث مرات أو أكثر، فكل بنت الآن ستطلب سيارة كأخيها، وبدلا من سيارة واحدة للعائلة ستكون عدة سيارات، وهذا في الواقع هو المانع لا سد الذرائع الذي يزعمون.

سواقة المرأة لكل الآلات (المركبات) حق شرعي وحضاري يتطلب تطبيقه إعادة تخطيط المرور علميا بمكاتب متخصصة، وهي «سواقتهن» خطوة حضارية تنموية ضرورية للوطن.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أخيراً .. مشروع الرقابة الإلكترونية على الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/10/22/article_794411.html

بندر بن عبد العزيز الضبعان

في بداية شهر كانون الأول (ديسمبر) 2013، سيقوم ديوان المراقبة العامة بترسية عقد تنفيذ مشروع المنظومة الإلكترونية للرقابة العامة (وتعرف بـ "شامل") على إحدى شركات تقنية المعلومات.

حيث يتوقع أن يسهم هذا المشروع "الإلكتروني" الكبير - الذي كنا ننتظره منذ تسع سنوات - في مراقبة أداء الجهات الحكومية الخاضعة لنظام الديوان من خلال متابعة 35 عملية إلكترونية.

ويأتي تنفيذ المشروع استجابة لقرار مجلس الوزراء السعودي الذي صدر قبل تسع سنوات (رقم 235، وتاريخ 1425/08/20هـ)، القاضي بالموافقة على توصيات الندوة الأولى التي نظمها ديوان المراقبة العامة حول سبل تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية المشمولة برقابته، إذ طالبت الفقرة الثالثة من القرار بأن تسرع الجهات الحكومية في تبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية والتحول من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد الحسابات والبيانات المالية إلى الوسائل الإلكترونية.

كما يأتي المشروع الإلكتروني استجابة لقرار آخر من قرارات مجلس الوزراء (رقم 40، وتاريخ 1427/2/27هـ)، القاضي في فقرته الخامسة: "أن على كل جهة حكومية القيام بإدارة قواعد المعلومات والبيانات التابعة لها"، واستنادا إلى الأمر السامي رقم 4799/م ب، وتاريخ 1430/5/28هـ، والقاضي في فقرته الأولى "أن على الجهات الحكومية الإسراع في الارتباط آليا مع ديوان المراقبة العامة ليتم تبادل البيانات آليا".

وللتوضيح، فإن ديوان المراقبة العامة يختص وفقاً للمادة السابعة من نظامه بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها وكذلك مراقبة أموال الدولة المنقولة والثابتة كافة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها.

كما يختص الديوان بموجب قرار "اللجنة العليا للإصلاح الإداري" (رقم 157 وتاريخ 1405/9/9هـ، المعتمد بالموافقة السامية (رقم 507/7/م وتاريخ 1406/3/28هـ) بالرقابة على أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدام الجهات المشمولة بالرقابة لمواردها بكفاءة وفعالية، والتحقق من نجاح تلك الجهات في تحقيق الأهداف المرسومة لها، كما أناط مجلس الوزراء بالديوان مهمة متابعة إنشاء وحدات "المراجعة الداخلية"، وتفعيل دورها في الأجهزة المشمولة برقابة الديوان.

ووفقا لديوان المراقبة العامة، فإن منظومة "شامل" ستراقب 35 عملية إلكترونية بصورة دورية لضبط أداء الجهات الحكومية، منها: النظام الأساسي واللوائح المالية والإدارية، والهيكل التنظيمي، وميزانية الجهة وتعليمات تنفيذها للسنة المالية محل الفحص، وقرار الصلاحيات، وكشوف الحسابات البنكية، وقرارات مجلس الإدارة والقرارات الإدارية ذات الصلة، وبيانات السيارات الرسمية ومستلميها، والجدول الشهري للإيرادات والمصروفات، وأوامر اعتماد الصرف وملف البيانات الأساسية للموظفين، ومسيرات رواتبهم.

وعلى الصعيد ذاته، سيتمكن الديوان من متابعة التقارير التشغيلية والفنية بكل أنواعها، وتقارير مؤشرات الأداء KPI's للجهات الحكومية بصورة ربع سنوية.

وحيث إننا نتطلع بكل لهفة إلى تدشين المنظومة الإلكترونية للرقابة العامة (شامل)، فلا بد أن نشير إلى الفرص والتحديات التي قد تواجه هذا المشروع الكبير والقائمين على تنفيذه، وتتمثل أبرز الفرص في النقاط التالية:

- الحد من حالات الفساد الإداري والمالي وتعزيز التوجه نحو النزاهة والشفافية.

- توفير لوحة تحكم dashboard أمام مجلس الوزراء ومجلس الشورى تكشف لهما المؤشرات الحقيقية لأداء كل جهة حكومية (مراقبة الكفاءة والفعالية) بدلا من إضاعة الوقت في قراءة التقارير السنوية (الإنشائية) لتلك الجهات، وبالتالي يمكن محاسبتها على التقصير.
- تعزيز التوجه نحو الحكومة الإلكترونية عن طريق التخلص من الأساليب التقليدية (الورقية) لإتمام العمليات الإدارية والمالية والمحاسبية والتحول إلى الوسائل الإلكترونية e-Audit بما تتمتع به من سرعة وسهولة في التنفيذ والحفظ.
- تعويد الجهات الحكومية على قياس الأداء، بل إلزامها بذلك، علما أن "مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية" التابع لمعهد الإدارة العامة أجرى دراسة عام 2011 على 26 جهازا حكوميا متجاوبا (من أصل 29 جهازا) عن مدى جاهزية الأجهزة المدروسة لتطبيق قياس الأداء، وتبين أن من بين المعوقات التي تعرقل نشر ثقافة قياس الأداء في القطاع الحكومي: ضعف مستوى الوعي بأهمية قياس الأداء (88 في المائة)، وضعف التشريعات والأنظمة الملزمة بقياس الأداء (77 في المائة)، وقلة توافر قواعد البيانات لغرض قياس الأداء (42 في المائة).

أما أبرز التحديات المتوقعة التي قد تواجه مشروع المنظومة الإلكترونية للرقابة العامة (شامل)، فإنه يتمثل في تحديين رئيسين، الأول: عدم تجانس المنظومات الإلكترونية ERP في جهاتنا الحكومية، فكل جهة تعتمد على منظومة مستقلة (أوراكل أو غيره)، وكنت أتمنى أن تتوحد الجهات الحكومية في منظوماتها الإلكترونية، مما يسهل عملية ربطها مع ديوان المراقبة العامة، بل يقلص كثيرا من تكلفة الربط الإلكتروني.

أما التحدي الآخر، فهو مقاومة التغيير، إذ قد تتلكأ بعض الجهات الحكومية عن المشاركة في الربط الإلكتروني، أو تماطل في توفير المعلومات اللازمة.

وأخيرا..

كل التوفيق والنجاح نتمناه لديوان المراقبة العامة في جهوده لتنفيذ مشروع "شامل"، وصورة مع التحية نرفعها لـ "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد".

* كاتب ومستشار في إدارة الموارد البشرية

المرأة في نظام الجنسية (1)

المصدر: جريدة المدية الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.al-madina.com/node/485932/المرأة-في-نظام-الجنسية-1.html.

د. سهيلة زين العابدين حماد

المرأة في نظام الجنسية (1)تحدّثت في المقال الماضي عن ضرب من ضروب الضغوط النفسية للمرأة بالتمييز بينها وبين الرجل بتقييد حركة تنقلها بمنعها من قيادة السيارة، وسأتحدث اليوم عن تمييز آخر للرجل السعودي على المرأة بالتعامل مع المتزوجة من أجنبي وكأنّها ناقصة المواطنة وعدم منح جنسيتها لأولادها مثل شقيقها الرجل المتزوج من أجنبية بلا شروط ولا نقاط، فالجنسية رابطة قانونية وسياسية بين الفرد ودولته، وهي حق من حقوق المواطنة لكل من ينتمي إلى الوطن ذكرًا كان أو أنثى، وهو مفهوم حديث وجد مع نشأة الدولة الحديثة في القرن التاسع عشر، فلماذا حجب هذا الحق عن الأم التي جعل الإسلام الجنة تحت قدميها، وجعلها أحق الناس بالصحبة ؟ .

فمفهوم الجنسية ظل منعدمًا بين الدول الإسلامية، ولم تظهر فيها إلاَّ في أواخر القرن الـ 19 تحت تأثير عدة عوامل داخلية وخارجية.

وإقرار الرسول عليه الصلاة والسلام نسبة بعض الصحابة لأمهاتهم يُسقط مصطلح «حق الدم المقيد للأم»، الذي استحدثه الغرب، مع استحداثه نظام الجنسية؛ وبموجبه مُنعت الأم من حق منح جنسيتها لأولادها من زوجها الأجنبي، والذي يعتمد نظام الجنسية عليه، والذي أكد في تعديلاته الأخيرة عليه بمنح ست نقاط من سبع إن كان والد الأم وجدّها لأبيها سعوديين، ومع أنّ الغرب تحرّر من ذاك التقييد لاعتباره تمييزًا لصالح الرجل، فاعتبر «الدم» بصورة عامة سواءً كان دم الأب، أو

الأم ضمانًا للولاء والانتماء، فمنحت الجنسية لأولاد المواطنة المتزوجة من أجنبي، ومن هذه الدول هولندا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا وتركيا والصين واليابان والمكسيك، وزائير ،كلها ساوت بين المرأة والرجل في نظام جنسيتها، ومن البلاد العربية التي ساوت بين دم الأم والأب: اليمن فالمـادة (5) من الفصل الثاني من لائحة الجنسية اليمنية تنص على: "يشترط لتمتع المولود في اليمن بالجنسية اليمنية بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (3) من القانون أن تكون أمه متمتعة بهذه الجنسية عند ميلاده" وقد ساوى المشرع الجزائري بعد التعديل بين ثبوت الجنسية الجزائرية الأصلية على حق الدم من جهة الأب والأم، فتنص مادة (6) بعد التعديل على ما يلي:" يعتبر جزائريًا الولد المولود من أب جزائري وأم جزائرية." وفي مصر وفقًا للمادة (3) من القانون رقم 154 لعام 2004"أمّا أولاد الأم المصرية زوجة الأجنبي من مواليد 2004/7/15، وما بعدها فيعتبرون من الجنسية المصرية بقوة القانون." والإمارات" أعلنت في 30 نوفمبر عام 2011م منح الجنسية لأبناء الإماراتيات المتزوجات من أجانب عند بلوغهم 18 عامًا"،ومع هذا نجد نظام الجنسية متمسكا بتقييد دم الأم ، ومن هنا نشأ تمييز الرجل في نظام الجنسية ، وقد استند البعض في جعل دم الأب مطلقًا، ودم الأم مقيدًا، بأنّ الأب هو الذي يربي أولاده على الولاء، أمّا تأثير الأم على أبنائها في بث روح الولاء للوطن أضعف كثيرًا من تأثير الأب، ممّا يؤثر على شعورهم بالولاء لبلاد أمهم، وهذا يصطدم مع ما جاء في المواد (9، 14، 15) من نظام الجنسية السعودية التي تُعطي الجنسية للأجنبي ولزوجه وأولاده وأمه وأخواته بدون نقاط ولا شروط إن كان معيلًا لهم، ومقيمًا في السعودية عشر سنوات متتالية، ومتخصصًا تخصصًا تحتاج إليه البلد، وأن يكون حسن السيرة والسلوك، فهل هذا الأب سيربي أولاده على الولاء ، وهو لم يعش فيها سوى عشر سنوات، والأم السعودية التي ولدت وتربت في السعودية لن تربي أولادها على الولاء ، ومعروف دور الأم في التربية والإعداد..

ونجد في هذه المادة تمييزًا لصالح الرجل، فالسعودية المتزوجة من أجنبي لا يُعطيها تخصصها العلمي الذي تحتاجه البلد منح الجنسية لأولادها وزوجها، بل حتى لو كان زوجها متخصصًا تخصصًا نادرًا لا يُعطيه حق حصوله على الجنسية، فيوجد سعوديات متزوجات من أطباء ومهندسين عرب لم يحصلوا على الجنسية السعودية.

وبموجب القرار الذي أصدره مجلس الوزراء مؤخرًا منح أم السعوديين الأجنبية إقامة دائمة بدون كفيل، مع أحقيتها في العمل الخاص، واحتسابها في السعودة، وقد مُنحت هذه الحقوق بصفتها أماً لسعوديين، وزوجة سعودي ممن لم تتوفر لديهن نقاط الحصول على الجنسية السعودية، وهذا تكريم لأم السعودي وزوجته، وما زالت الأم السعودية المتزوجة من أجنبي تنتظر التكريم بحصول زوجها وأولادها على ذات الامتيازات حيث لم يُمنح أولادها وزوجها حق الإقامة الدائمة بلا كفيل مثل زوجة السعودي الأجنبية؛ فكفالتهم عليها، وتجدد إقامتهم كل سنتيْن مجانًا، واصبحت الأم السعودية قلقة على مصير أولادها بعد وفاتها باعتبارها الكفيلة لهم، كما ان أولاد السعودية الأجانب المتوفية أمهاتهم سيُعاملون معاملة العمالة الوافدة، كما نجد بعض البنوك لم تعترف بكفالة الأم والزوجة السعودية لهم، وهذا ما أخبرني به أحد أبناء السعوديات الأجانب، وهذا يُخالف قرار مؤسسة النقد العربي السعودي الذي اعتمد كفالة الأم والزوجة السعودية لزوجها وأولادها الأجانب!

خريجو الدبلومات الصحية

المصدر: صحيفة الوطن الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18650

تغريد التميمي

في المقال السابق تناولت قضية "خريجات الكلية المتوسطة"، وبعد المقال أنهالت عليَ آلاف الرسائل، من كل حدب وصوب، وتحديداً من خريجي الدبلومات الصحية، وطالبوني بأن أكتب عن قضيتهم، عل وعسى أن تصل للمسؤولين. وهُنا لن أُسهب كثيراً، فقد تكلم غيري الكثير ولكن هناك شيئاً ما لا نعلمه! ولكن سوف أتكلم من واقع تجربة، فمن خلالي عملي في أحد المستشفيات الحكومية، رأيت بعيني أن هناك نقصاً كبيراً جداً في عدد الممرضين السعوديين، ففي أقسام

التنويم، يُنادي المريض ساعات وساعات ولا يُجيبه أحد من قسم التمريض، والسبب كما يعلم الجميع، هو النقص الحاد في الكادر التمريضي، وكذلك في أقسام الطوارئ والأقسام الأُخرى!
أعلم بأن دولتنا غنية ولله الحمد، وأعلم بأن هؤلاء الطلاب لديهم من العلم والكفاءة ما يشفع لهم بالتعيين، ولكن لا أعلم ما هو السبب لعدم تعيينهم؟
الزبدة: هؤلاء هم أبناء الوطن، وتعيينهم يحل مشاكل عديدة، والبطالة ستسبب لهم وللدولة العديد من المشاكل التي نحن بغنى عنها، بصدق أتمنى تعيينهم اليوم قبل الغد.

البطالة والسكن.. لِمَ لا يدعم حل أحدهما الآخر؟

المصدر: صحيفة الرياض الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/10/21/article877334.html

سليمان بن عبدالله الرويشد

أظهرت نتائج المسح الشامل للقوى العاملة في المملكة، التي نشرت مؤخراً، أن عدد العاطلين عن العمل من السعوديين يربو على 629 ألف فرد، يمثلون ما نسبته 12% من قوة العمل السعودية التي يزيد عددها على 5 ملايين فرد، ويعادلون في الوقت ذاته نسبة 5.7 % من مجموع قوة العمل المواطنة والوافدة في المملكة، التي يتجاوز عددها 11 مليون فرد، كما أن عدد أولئك العاطلين من المواطنين تزيد نسبتهم على 96 % من إجمالي العاطلين في المملكة، من سعوديين وغير سعوديين الذين يتجاوز عددهم 652 ألف فرد.
تلك النتائج، لا تبعث على الدهشة فقط، عن عدد العاطلين من المواطنين، في بلد تبلغ القوة العاملة الوافدة أكثر من ستة ملايين فرد، تكفي نسبة 10% فقط من الوظائف التي يشغلونها لتلبية طلب كافة العاطلين عن العمل في المملكة من المواطنين، وإنما كذلك في تزامن وجود تلك النسبة من العاطلين مع الارتفاع في الطلب بسوق الإسكان بالمملكة، فعلى الرغم من إمكانية نشوء واقتران أكثر من أزمة اقتصادية في آن واحد، إلا أنه من الصعوبة أن تجتمع أزمة البطالة والسكن في الوقت ذاته، وذلك بسبب أن هاتين الأزمتين يمكن من خلال التخطيط الشامل أن تسهم كل واحدة منهما في معالجة الأخرى، فأزمة السكن تمثل طلباً عالياً على المساكن، وأزمة البطالة تعبر عن طلب مرتفع لفرص العمل المتاحة، ولحاجة سوق الإسكان للأيدي العاملة بكافة فئاتها من هندسية وفنية وإدارية وقانونية وخلافها لتلبية الطلب في قطاعاتها المختلفة، فهي بالتالي قادرة على امتصاص الفائض في قوة العمل المحلية تلك.
ليس ذلك فقط، بل إن الحد من البطالة أو التقليل منها في سوق ينمو فيه الطلب على المساكن مثلما هو الحال في المملكة سوف يسهم بلا شك في تشجيع الكثير من الداخلين حديثاً للعمل بهذا السوق على شراء مسكن أو استئجاره، وهذا ما يجسد بالفعل المعالجة المزدوجة لقضية البطالة والسكن في آن واحد.
إن أعمال تنفيذ مشاريع ما يزيد على مئة ألف رخصة بناء تصدر سنوياً، معظمها لغرض إقامة مبان ووحدات سكنية، وبناء الخمس مئة ألف وحدة سكنية التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين لقادرة على امتصاص هذا العدد من العاطلين من المواطنين، لو أمكن لنا أن نوفر من خلال كل وحدة سكنية يتم تنفيذها وتشغيلها من مجموع تلك الوحدات التي تمت الإشارة إليها فرصة عمل واحدة فقط..! فأزمة السكن والبطالة لا يمكن أن تجتمعا إلا عندما يغيب التخطيط السليم لمعالجتهما.

المملكة العربية السعودية: وعود لا تنجز ومداهمات تزداد

المصدر: صحيفة منظمة العفو الدولية الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م
http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-arabia-empty-promises-crackdown-intensifies-2013-10-18

صرحت منظمة العفو الدولية بأن المملكة العربية السعودية تقاعست في كل مرة عن الوفاء بوعودها بمعالجة الأوضاع السيئة لحقوق الإنسان في البلاد.
قدمت منظمة العفو الدولية تقريراً يسبق اجتماعاً للأمم المتحدة يعقد في جنيف يوم الاثنين لفحص سجل حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، ويعطي التقرير تفاصيل المداهمات الجارية التي تشمل القبض والتعذيب التعسفيين، والمحاكمات غير العادلة، والتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة على مدار الأعوام الأربعة الماضية.
وفي هذا الصدد قال فيليب لوثر، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة العفو الدولية: " ثبت أن الوعود السابقة للمملكة العربية السعودية، ليست سوى فقاعات من الهواء الساخن. والمملكة تركن إلى نفوذها السياسي والاقتصادي لمنع المجتمع الدولي من انتقاد سجلها السيء من حقوق الإنسان."
لقد تقاعست السلطات السعودية عن تنفيذ أي من التوصيات التي وردت في المراجعة الأخيرة التي قام بها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – المعروفة بالمراجعة الدورية العالمية، والتي أجريت عام 2009.
وأوضح فيليب لوثر قائلاً: " منذ أربع سنوات، ذهب الدبلوماسيون السعوديون إلى جنيف وقبلوا بسلسلة من التوصيات من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلادهم. ومنذ ذلك الحين لم تتقاعس السلطات السعودية عن القيام بأي فعل فحسب بل إنها صعدت من القمع."
ثم واصل قائلاً: " وواجب على المجتمع الدولي أن يحاسب هذه السلطات على ما حدث لجميع الناشطين السلميين الذين اعتقلوا اعتقالاً تعسفياً، وعذبوا أو سجنوا في المملكة العربية السعودية منذئذ."
إن الموجة القمعية الجديدة ضد المجتمع المدني استمرت خلال السنتين الماضيتين وقد تم توثيقها في تقرير منظمة العفو الدولية السالف الذكر باعتباره جزءً من مراجعة الأمم المتحدة.
المملكة العربية السعودية: وعود لم تنجز يوضح كيف يواجه النشطاء ومؤيدو الإصلاح في البلاد الإجراءات القمعية التي تشمل إلقاء القبض التعسفي، والاعتقال دون تهمة أو محاكمة، والمحاكمات غير العادلة ومنع السفر.
والسجناء المعتقلون لممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع من بينهم مؤسسو جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (ACPRA). تكونت الجمعية في 2009، وأصبحت واحدة من أبرز منظمات حقوق الإنسان المستقلة في المملكة.
في 9 مارس/ آذار، حكم على اثنين من مؤسسيها – الدكتور عبدالله بن حامد علي الحامد، 66، السجن عشرة أعوام؛ ومحمد بن فهد بن مفلح القحطاني، 47، بالسجن 11 عاماً. وبعد الإفراج عنهما سوف يظلان ممنوعين من السفر لمدة 10 سنوات على الأقل. كما سجن غيرهم من الأعضاء المؤسسين للجمعية أيضاً.
كما قررت المحكمة أيضاً حظر الجمعية ومصادرة ممتلكاتها وإغلاق كل حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي.
وعلق فيليب لوثر على ذلك بقوله: " هؤلاء الرجال سجناء رأي يجب إطلاق سراحهم على الفور ودون قيد أو شرط. فنشاطهم السلمي ضد انتهاكات حقوق الإنسان يستحق الثناء لا العقاب. والطرف الجاني الوحيد هنا هو الحكومة."
إن التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة متفشية في المملكة العربية السعودية وتمارس دون عقاب. وبعض الطرق الشائعة تشمل اللكمات والضرب بالعصي والتعليق من مفاصل الأقدام أو المعاصم في السقف أو باب الزنزانة، والصعق بالصدمات الكهربائية للجسم، والحرمان من النوم لفترات مطولة والسجن في زنازين باردة.
واعتماد المحاكم الهائل على" الاعترافات" المنتزعة غالباً تحت وطأة التعذيب، أو الإكراه أو الخداع قد عزز من هذه الانتهاكات.

أحد المعتقلين قبض عليه في 2911، أخبر منظمة العفو الدولية كيف تم تعذيبه لمدة 10 أيام حتى وافق على توقيع " اعتراف". وذكر أنهم جعلوه يقف فترات طويلة وذراعاه مرفوعتين، وضربوه بكابل كهربائي، كما صفعوه على وجهه وضربوه على بطنه وظهره، وهددوه بأن يغتصبه السجناء الآخرون.
وكثير من هذه الانتهاكات – ضد مدافعي حقوق الإنسان، والمحتجين والمواطنين الشيعيين من الجنسين – قد حدثت تحت غطاء إجراءات الأمن أو مكافحة الإرهاب.
والانتهاكات الأخرى التي ارتكبتها السلطات السعودية ووثقتها منظمة العفو الدولية في تقريرها تشمل:
التمييز المنظم ضد النساء في القانون والممارسة: المرأة مطالبة بالحصول على إذن من ولي أمرها قبل الزواج أو السفر أو إجراء بعض العمليات الجراحية بعينها، أو التوظف أو الالتحاق بالتعليم العالي. ومازالت المرأة ممنوعة من قيادة السيارات.
إساءة معاملة العمال الوافدين: العمال الوافدون من أضعف الجماعات الموجودة في البلاد ولا تحميهم قوانين العمل، وهم عرضة للاستغلال والظلم على أيدي مستخدميهم سواء كانت الحكومة أو القطاع الخاص.
التمييز ضد الأقليات: تتعرض الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية إلى التوقيف والاعتقال التعسفيين للاشتباه في المشاركة في التظاهرات أو تأييدها أو للتعبير عن آراء تنتقد الدولة.
إعدامات مبنية على محاكمات عاجلة و " اعترافات" منتزعة تحت وطأة التعذيب: مازالت المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر خمس دول في العالم من حيث عدد الإعدامات. وعقوبة الإعدام تطبق على قطاع واسع من الجرائم غير المهلكة مثل الزنا والسرقة المسلحة والردة وتهريب المخدرات والاختطاف والاغتصاب و " السحر" و " الشعوذة".
التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة: تشتخدم العقوبات البدنية على نطاق واسع في المملكة العربية السعودية وتشمل الجلد وقطع الأطراف. وفي بعض الحالات يعاقب على السرقة بقطع اليد اليمنى، وفي جرائم الحرابة (قطع الطرق) تقطع الأيدي والأرجل من خلاف. وعقوبة الجلد واجبة في عدد من الجرائم وتتراوح بين عشرات وآلاف الجلدات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نمط الحياة أحد أهم الأسباب د. الوهابي لـ«الاقتصادية» :

14 ٪ من المسنين في السعودية مهددون بمرض الزهايمر

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434هـ - 22 أكتوبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/10/22/article_794499.html

نوير الشمري من الرياض
توقع أطباء أن يهدد الزهايمر ذاكرة 14 في المائة من المسنين في السعودية خاصة ممن تجاوزت أعمارهم 80 عاما، نتيجة نمط الحياة السائد بين كثير من الأسر في السعودية.
وقال لـ «الاقتصادية» الدكتور فهد الوهابي رئيس اللجنة العلمية في الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الزهايمر واستشاري طب نفس المسنين في مدينة الملك فهد الطبية: إن العالم يشهد إصابة جديدة لمرضى الزهايمر في كل أربع ثوان، حيث سيصل عدد المصابين إلى 38 مليون شخص مع نهاية هذا العام، متوقعا أن يصل عدد المصابين إلى 115 مليون شخص في عام 2050، وأوضح أن 60 في المائة منهم في الدول النامية، في الوقت الذي تنفق الجهات الصحية نحو 604 مليارات دولار سنويا على مرضى الزهايمر.
وبين أن أكثر فئة يهددها مرض الزهايمر في السعودية هم من تجاوزوا 80 عاما وتبلغ نسبتهم 14 في المائة من مجموع المسنين في السعودية، مرجعا الأسباب إلى عدة عوامل منها ارتفاع متوسط عمر الفرد، وقلة ممارسة الرياضة والإكثار من تناول الأغذية الدهنية والنشوية، وهو نمط الحياة السائد بين كثير من الأسر السعودية.

وأوضح الوهابي أن مرض الزهايمر ليس مرحلة طبيعية من مراحل الشيخوخة، ولكن احتمال الإصابة به يتزايد مع تقدم العمر، لافتاً إلى أن نحو 5 في المائة من الناس ما بين سن 65 إلى 74 عاما يعانون مرض الزهايمر، بينما نسبة المصابين بالزهايمر بين الأشخاص الذين في سن 85 عاما وما فوق تصل إلى نحو 50 في المائة، منوها بأن أعراض مرض الزهايمر خطيرة لأنها تسلب من الإنسان بشكل بطيء ومؤلم هويته وقدرته على التواصل مع المحيطين به وأيضاً قدرته على التفكير والأكل والكلام وحتى معرفة الطريق إلى بيته.

وأشار إلى أنه يمكن التقليل من الإصابة بالمرض عبر نمط حياة صحي فضلا عن المواظبة على اللياقة البدنية والعقلية عبر تدريب الدماغ، حيث تشير بعض الأبحاث والدراسات إلى الحفاظ على النشاط العقلي طوال الحياة، خصوصا في سن متقدمة، ما يقلل من خطر الإصابة بالمرض.

وأضاف الوهابي: هناك 526 دراسة حاليا قائمة لعلاج الزهايمر، وتشمل علاجات تؤخر تدهور المرض، وعلاجات تؤخر الإصابة بالمرض، مشيرا إلى اكتشاف ثلاث جينات هي PICAM,CR1,CLU لها دور بارز في الإصابة بداء الزهايمر، وأكد أن التشخيص المبكر والعلاجات المتوقع ظهورها في المستقبل القريب يفتحان باب الأمل لمستقبل أفضل بالنسبة للمسنين المهددين بالزهايمر.

وكانت الجمعية السعودية الخيرية لمرض الزهايمر قد أطلقت مسيرة أكاديمية نسائية بالتعاون مع كلية التمريض وأقسام العلوم الصحية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في الرياض في الحرم الأكاديمي للكليات الصحية لدعم ومؤازرة 50 ألفا من مرضى الزهايمر في السعودية.

وشارك في المسيرة أكثر من 300 سيدة من الكادر التمريضي والصحي النسائي من طالبات وأعضاء هيئة تدريس وإخصائيات في المجالات الصحية المختلفة بقيادة التمريض وعدد من الجهات المدعوة والفرق التطوعية والقطاعات الداعمة، بمشاركة عدد من المدارس والجامعات الحكومية والأهلية والمتخصصة وعدد من المستشفيات الحكومية والخاصة والجمعيات الخيرية وأيضاً شركاء الجمعية، وأطلقت المشاركات مجموعة كبيرة من البالونات في بهو الكليات الصحية التي تحمل شعار الحملة في وقت واحد للوقوف مع مرضى الزهايمر وتوعية الطالبات بهذا المرض وتداعياته وكيفية التعامل مع كبار السن ممن يعانون أعراض المرض.

وتأتي هذه المسيرة التوعوية تزامنا مع الاحتفالات بالشهر العالمي للزهايمر للتعرف على تحديات وصعوبات مرض الزهايمر وتسليط الضوء عليه ومدى معاناة المرضى في العالم الذين أصبح عددهم في ازدياد كل عام، وتعزيز الروح المعنوية لهم وتوفير وسائل اللياقة البدنية والذهنية للمريض، وحثه على مزاولتها والاستفادة من القدرات المتوافرة لديه.

الإمارات اليوم

الشؤون الاجتماعية تطلق 23 خدمة ذكية 15 منها العام الجاري

تطبيقات ذكية لترخيص الحضانات ومراكز المعاقين والجمعيات

المصدر: جريدة الامارات اليوم الاربعاء 18 ذو الحجة 1434هـ - 23 أكتوبر 2013م

http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2013-10-22-1.616624

المصدر: رامي سلوم - دبي

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية، مريم خلفان الرومي، عن عزم الوزارة إطلاق 15 تطبيقاً ذكياً للمتعاملين قبل نهاية العام الجاري، يتعلق معظمها بخدمات الترخيص، بينما سيتم إطلاق ثلاثة تطبيقات إضافية مع بداية عام 2014، وخمسة قبل نهاية عام 2015. وأوضحت الرومي خلال جولتها في معرض «جيتكس»، أمس، أن التطبيقات الـ15 التي ستنطلق خلال الأشهر المقبلة، تتعلق بتقديم تراخيص للحضانات الجديدة، ومراكز المعاقين، والجمعيات، ومكاتب الاستشارات الأسرية وغيرها، فضلاً عن تجديد تراخيص المراكز القديمة، وإشهار الجمعيات، والتسجيل على بطاقة المعاق.

وقالت إن إطلاق الخدمات سيتم وفقاً لطبيعتها، لافتة إلى أن الخدمات الخمس التي ستؤجل حتى عام 2015 يتعلق معظمها بفئة الضمان الاجتماعي، مشيرة إلى أن طبيعة الشريحة البعيدة عن التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، كون معظمها من فئة كبار السن، تتطلب تطبيقات بسيطة للغاية في الوصول وطلب الخدمة، وهو ما يؤخر إطلاقها.

وأشارت الرومي إلى أن الوزارة تعمل على تحديث موقعها الإلكتروني ليتواءم مع المتطلبات الذكية الجديدة، بإدخال التعديلات اللازمة، وتكييف الموقع لاستقبال الخدمات والعملاء الجدد، مشيرة إلى أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، كان قد وجه في وقت سابق جميع الوزارات والهيئات الحكومية بالانتقال إلى مفهوم الحكومة الذكية.

وأضافت الرومي إلى أن نسبة مشاركة الجهات الحكومية في معرض جيتكس ارتفعت بنسبة 25% على العام الماضي، ما يشير إلى زيادة في عدد الجهات المقدمة للخدمات الإلكترونية الذكية، فضلاً عن منافسة الجهات الحكومية للقطاع الخاص صاحب الباع الطويل في هذا المجال في إطلاق تطبيقات عملية جديدة، تتسم بالسرعة والسهولة في الإنجاز، وتسهيل وصول المتعاملين إلى الخدمات المطلوبة.

وأكدت أهمية هذا التحول النوعي في الخدمة، وجعل الدوائر الحكومية منافساً حقيقياً في جودة الخدمات، لتبقى دولة الإمارات في مقدمة الدول المحققة للرفاه في العالم.

يقتل ابنته حرقاً لاتصالها بخطيبها

المصدر: جريدة اليوم الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/100019.html

اليوم - تعز

قتل يمني ابنته "15" عاما حرقا، بسبب تواصلها مع خطيبها عبر الهاتف الجوال.

وقالت الشرطة اليمنية عبر موقعها على الإنترنت، أنها ألقت القبض على الأب البالغ من العمر " 35" عاما بعد وفاة الفتاة في قرية نائية بمحافظة تعز في وسط البلاد، وأن الأب ارتكب جريمته بحجة أن المجني عليها كانت على اتصال بخطيبها، وذكرت بعض المواقع الإخبارية المحلية على الإنترنت، أن الأب ضبط ابنته تتحدث عن طريق الهاتف مع خطيبها، فيما تحظر العادات القبلية في بعض أجزاء اليمن التواصل بين الرجل والمرأة قبل الزواج، وكانت السلطات اليمنية قد اعلنت الشهر الماضي، عن التحقيق ومحاكمة المسئولين عن وفاة طفلة في الثامنة من عمرها في شمال اليمن إثر إصابتها بنزيف داخلي ليلة زفافها منذ شهر.

كاريكاتير

المصدر: صحيفة الوطن
الاثنين 16 ذو الحجة 1434 هـ - 21 أكتوبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4932

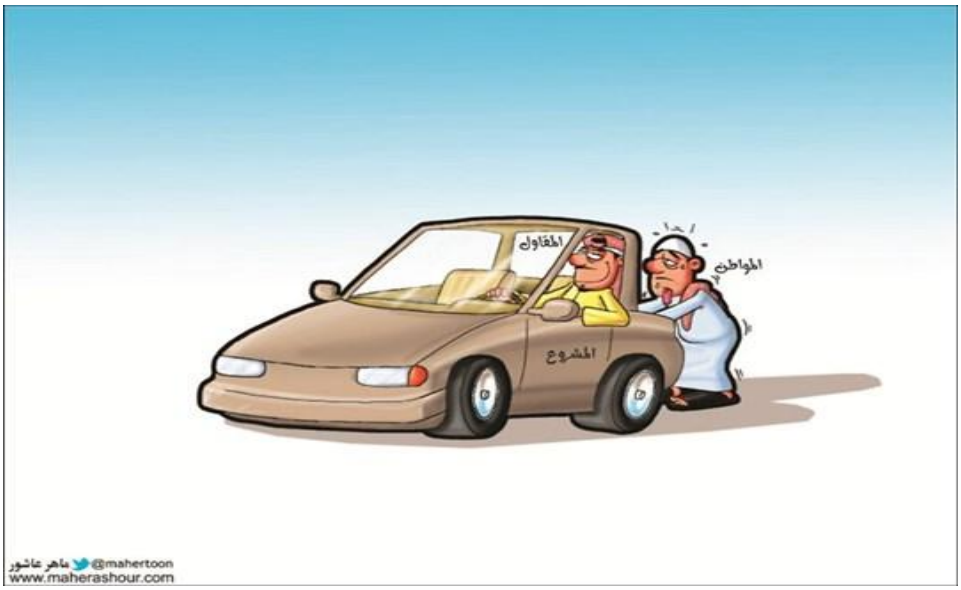

المصدر: صحيفة الحياة
السبت 14 ذو الحجة 1434 هـ - 19 أكتوبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/563186

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434 هـ - 22 أكتوبر 2013م

http://jaridat.com/newspaper.aspx?p=3

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 ذو الحجة 1434 هـ - 22 أكتوبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/10/22/article877481.html

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 ذو الحجة 1434 هـ - 23 أكتوبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/564402

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 ذو الحجة 1434 هـ - 23 أكتوبر 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/10/23/977283

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4938

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 ذو الحجة 1434 هـ - 24 أكتوبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/10/24/article878024.html